مفهوم التنمية والإستقلال

نحو نظرية جديدة للتنمية الإقتصادية المستقلة

عادل حسين

تقديم

مجدي أحمد حسين



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : مفهوم التبعية والاستقلال نحو نظرية

جديدة للتنمية الاقتصادية

الطبعة الأولى 2011



مقدمة

بقلم: مجدي أحمد حسين

هذا الكتاب فى الأصل يمثل الجزء النظرى الذى ورد فى كتاب الأستاذ عادل حسين (الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية)، وهذا الجزء (الفصل) يستحق أن ينشر بمفرده لأنه يحتوى على الخلاصة النظرية للكاتب فى مسألة التنمية المستقلة، بل يمكن أن نقول أنه وضع الأسس لنظرية التنمية المستقلة، وبشكل خاص فى عالمنا العربى الإسلامى. بل يمكن أن نقول أنه وضع أسس التنمية المستقلة فى إطار النموذج الحضارى العربى الإسلامى.

وقد تعمد الكاتب عدم استخدام مصطلحات إسلامية مباشرة، بهدف إقناع غير الإسلاميين بالعقل والمنطق، أن أساس الاستقلال والتنمية المستقلة هو فى إحياء المرجعية الحضارية الإسلامية، فهو بإشارته للطابع القومى والثقافى للأمة كان يسعى لإقناع غير الإسلاميين من القوى الوطنية والمفكرين الوطنيين إلى إدراك أن الانطلاق فى نهضة حقيقية شاملة تستند إلى اقتصاد مستقل لا يمكن أن يحدث إلا فى إطار فكر ومعتقدات الأمة كقانون عام، وهذا سر اهتمامه بالنموذج الصينى بشكل خاص، لأنه استند إلى أعماق التراث القومى الثقافى الصينى، ومن الدلائل المهمة أن النموذج الصينى - من بين كافة التجارب الشيوعية - هو الذى كُتب له النجاح والتطور. بحيث أصبحت الصين الآن هى المنافس الاقتصادى والسياسى الأول للولايات المتحدة. وهذا لم يكن حادثا وقت كتابة الأستاذ عادل حسين لهذه الدراسة.

استقلال أم تبعية بدلا من رأسمالية أم اشتراكية:

من أهم الإضافات النظرية الحاسمة لهذه الدراسة أنها أخرجت بلادنا من الحوار التقليدى الذى ساد ردحا من الزمن، بل لا يزال مستمرا حتى الآن، حول أى الطرق نسلك فى المجال الاقتصادى.. الطريق الرأسمالى أم الطريق الاشتراكى؟! بل يتصور أهل الحكم فى مصر والبلاد العربية الآن أن الإجابة على هذا السؤال قد حسمت، فقد سقطت التجارب الاشتراكية (الشيوعية) ولم يعد أمامنا سوى الطريق الرأسمالى!

ولكن الأستاذ عادل حسين رفض هذه الثنائية منذ ذلك الوقت المبكر، وطرح القضية على محور أعلى: استقلال أم تبعية؟! وهذا هو الأساس النظرى للرؤية الإسلامية للاقتصاد. لأن القائلين بطرح القضية على محور: رأسمالية أم اشتراكية؟ يحصرون الأمور الاقتصادية فى تجارب ونظريات الغرب الذى انقسم إلى معسكرين. فى حين أن الرؤية الإسلامية تطرح طريقا ثالثا، فهى أولا لا تبحث فى الاقتصاد بصورة منعزلة عن مجمل التصور العام للكون وعلاقة الإنسان بربه، ولا عن مجمل النسق الأخلاقى والاجتماعى والقيمى للإسلام، وبالتالى تضع الاقتصاد فى مكانه الطبيعى فى حياة الإنسان دون إفراط أو تفريط. وهى ثانيا: تطرح تطورا وسطا فى الأمور الاقتصادية بين رؤيتين متطرفتين: الرؤية الرأسمالية التقليدية التى ركزت على حرية الفرد فى التملك والتصرف فى أمواله إلى حد التقديس، أو ما أصبح يصطلح عليه باسم (القطاع الخاص)، والرؤية الاشتراكية الشيوعية التى ركزت على الملكية العامة واستهدفت تصفية الملكية الخاصة (القطاع الخاص) أو ما أصبح يصطلح عليه باسم (القطاع العام).

فهل هناك نظرية إسلامية فى الاقتصاد؟ نعم ولا! نعم.. بمعنى أن هناك أسس نظرية عامة تحكم الرؤية الإسلامية للاقتصاد. ولا.. بمعنى أنها ليست نظرية بالمعنى الأكاديمى الغربى، لأن النظريات الغربية فى الاقتصاد سعت إلى أن تكون محكمة، ولديها إجابة على كل سؤال، يستوى فى ذلك النظرية الرأسمالية أو النظرية الماركسية. أما النظرية الإسلامية فى الاقتصاد فهى مجموعة من الضوابط العقائدية المتماسكة، والقواعد والسنن العامة، مع فتح المجال واسعا للاجتهاد والتدبر والخلق والإبداع (منطقة المباح).

أما فيما يتعلق بالمكونات الاقتصادية الأساسية للاشتراكية والرأسمالية وهى: الملكية ودور الدولة فى الاقتصاد. فللإسلام موقف واضح يمثل طريقا وسطا بين هذين التطرفين: ملكية خاصة وعدم تدخل الدولة فى الاقتصاد - ملكية عامة وتدخل كامل فى الاقتصاد.

الإسلام يؤكد بشكل قاطع على دور الدولة فى الاقتصاد، وأن الدولة الإسلامية مسئولة بشكل مباشر عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولا يمكن أن تقف متفرجة عليها أو تاركة ذلك لتفاعلات السوق! وفى نفس الوقت فإن الإسلام يؤكد على الملكية الخاصة كأساس للاقتصاد، ولا يستبعد بل يقر أشكالا من الملكية العامة بما يحقق المصالح العامة للمجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية. بل إن مفهوم الملكية فى الإسلام يعلو على مفاهيم الرأسمالية والاشتراكية معا، بتصور خاص، بأن جعل الملكية كلها لله سبحانه وتعالى، وبالتالى فإننا أمام ما يمكن أن نسميه قطاع عام ربانى! فالمال كله: مال الله ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ [الحديد:7]، وبالتالى فإن الملكية العامة والخاصة على السواء هى لله، والقّيم عليها أو المالك لها هو مجرد وكيل لله عز وجل فى التصرف فى هذه الأموال وفقا لمراد الله فى العدالة والتنمية ﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[الحديد:10].

وهنا نجد ربطا متميزا لا نجده فى أى نظرية اقتصادية معاصرة، ربطا متميزا بين الاقتصاد والعقيدة (الإيمان بالله)، والإيمان بالله كضابط للتصرف فى المال أقوى من أى قانون رادع، وأعلى من أى شكل من أشكال الملكية، لأنه يعتمد على وازع داخلى يعلو على أى شكل من أشكال الجباية والضرائب بروادعها القانونية المعروفة. ولكن يظل حكم القانون قائما لمن لم يردعه إيمانه عن الانحراف، فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. فإن عقوبة التهرب من دفع الزكاة المستحقة تصل إلى حد مصادرة نصف المال.

ومن أشكال تدخل الدولة فى الاقتصاد جمع الزكاة وتوزيعها فى مصارفها السبعة، وهى تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية (الفقراء والمساكين) والتنمية (فى سبيل الله) والاستقرار السياسى (المؤلفة قلوبهم). وتستهدف الزكاة دوران المال، وليس وفقا للفهم الشائع الخاطىء أنها تعنى تثبيت الأغنياء والفقراء، بل تستهدف تحويل الفقراء إلى أغنياء (راجع فقه الزكاة - الشيخ يوسف القرضاوى) عملا بقول الله عز وجل: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾.

وكذلك فإن الدولة الإسلامية تحرم الربا، وهى من الأمور القليلة فى الاقتصاد التى ورد ذكرها نصا فى القرآن الكريم. وتبرهن الأحداث المعاصرة الخاصة بالأزمة الاقتصادية العالمية على إعجاز القرآن فى المجال الاقتصادى. فالربا هو أساس هذه الأزمة.

ويمتد مفهوم الربا ومنهجه لكل زيادة فى الدخل لا يكون مرجعها العمل والإنتاج والاستثمار المباشر (التنمية)، وبالتالى فإن التلاعب للحصول على أموال من الميسر - والبورصة والمضاربات العقارية محرم فى الإسلام، كذلك فإن الدولة الإسلامية تحرم الاحتكار لأنه وسيلة للحصول على المال بالظلم وبدون عمل حقيقى (لا يحتكر إلا خاطىء) (حديث رواه مسلم والترمذى وابن ماجة).

وحرم الإسلام كنز الأموال بعدم إخراج حقها ووقفها عن التداول: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[التوبة: 34].

وفى المقابل أطلق الإسلام المجال واسعا لإعمار الأرض، وشجع المبادرة الفردية لإحياء الأرض الموات التى لا صاحب لها بقول الرسول عليه الصلاة والسلام: (من أحيا أرضا ميتة فهى له).

وبخلاف الزكاة يمكن للدولة أن تأخذ أموالا من الأغنياء لتوزيعها على الفقراء إذا اقتضت الحاجة ذلك. ويروى أن الرسول صلى الله عليه وسلم استقرض فى أعقاب فتح مكة 130 ألف درهم من عدد من أغنياء قريش وقسمها بين أصحابه من أهل الضعف فيصيب الرجل 50 درهما أو أقل أو أكثر. (دراسات فى السيرة – د. عماد الدين خليل – مؤسسة الرسالة – دار النفائس – بيروت).

أما بخصوص الملكية العامة (القطاع العام) فقد عرف الإسلام فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الشكل من الملكية، ومهما يكن اقتصاد الجزيرة العربية بدائيا فى ذلك الوقت، فإننا نرى فى عهد الرسول سوابق دستورية تضع لنا المبادىء العامة بغض النظر عن بساطة أو تعقيد الوضع الاقتصادى.

فكانت هناك مراعى تابعة لبيت المال، وأيضا أراضى زراعية: فدك – جزء من أراضى بنى النضير وخصصت لتمويل الكراع والسلاح. واعتبر الرسول صلى الله عليه وسلم مصادر الملح ملكية عامة، ورفض طلبا من أبيض بن جمال أن يستقطعه الملح الذى بمأرب. والحديث معروف: (الناس شركاء فى ثلاث: الكلأ والماء والنار)، الكلأ أى المراعى، أما الماء فنلحظ الآن الاتجاه إلى تسعير المياه للرى الزراعى، ورفع أسعار مياه الشرب، أما النار فيشير إلى كل شكل من أشكال الطاقة.

من هذه النظرة السريعة يتبين لنا خصوصية الرؤية الإسلامية وتميزها عما يسمى الآن اشتراكية ورأسمالية. وهى ليست خصوصية أو طريق ثالث بالمعنى البسيط أى المزاوجة بين أشكال الملكية الخاصة والعامة، وإن كان ذلك صحيحا، ولكن الأمر يعلو إلى مفهوم خاص للمال والملكية، ومفهوم خاص لتدخل الدولة، يستهدف العدالة والتنمية والتوازن، ويربط كل المفاهيم الاقتصادية بالإيمان بالله.

كان لابد أن نتعرض لذلك، لأن الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية (الشيوعية) انتقل إلى المستوى العالمى، وإلى قضية التنمية المستقلة والانعتاق من التبعية، وهى موضوع هذا الكتاب. لأن الصراع بين الملكية العامة والخاصة انتقل إلى المستوى العالمى، وأصبح على ما يسمى بالعالم الثالث (أو العالم التابع) أن يختار بين النموذجين للحاق بركب الحضارة. وهو الأمر الذى يرفضه الأستاذ عادل حسين، ويضع معالم الطريق الثالث.

إن الصراع الإيديولوجى (العقائدى) الفكرى لم يعد بين الاشتراكية والرأسمالية، ولكن بين الاستقلال والتبعية. ولابد من إسقاط القداسة التى يحاول أن يتشح بها كلا النظامين (الاشتراكى والرأسمالى). فلا القطاع الخاص مقدس فى حد ذاته، ولا القطاع العام مقدس فى حد ذاته، فالنوعان من الملكية مطلوبان، وتختلف النسب بينهما من مجتمع لآخر، ومن زمن لآخر فى نفس المجتمع، وفقا للظروف العامة المحيطة.

بطبيعة الحال فلا خلاف حول أن الملكية الخاصة حق ثابت فى الإسلام، ولكنها مقيدة بحقوق عامة، كما أن نزع الملكية له ضوابط شرعية. ولكننا نتحدث عن آفاق التنمية التى يغلب عليها الآن الطابع الصناعى. ما هو القطاع المؤهل لقيادة التنمية: القطاع العام أم الخاص؟ وفى هذا المجال نقول أنه لا قداسة فى هذه الخيارات، فمصلحة المجتمع العليا هى الأساس، فإذا استنكف القطاع الخاص عن القيام بمهام أساسية للمجتمع لابد أن تتصدى لها الدولة.

مثال توضيحى: فى تاريخ تطور الرأسمالية فى الغرب، قام الرأسمال الخاص بشق الطرق وإقامة خطوط السكك الحديدية كما حدث فى بريطانيا والولايات المتحدة. ولكن هل يوجد رأسمال خاص يمكن أن يقوم بذلك فى مصر الآن؟!

وإذا ركزنا على جانب الملكية بالمعنى الفنى الاقتصادى، فكما ذكرنا فإن الرأسمالية فى نظريتها الأصلية ترفض تدخل الدولة فى الاقتصاد على الإطلاق. والشيوعية فى نظريتها الأصلية استهدفت إلغاء الملكية الخاصة على الإطلاق. والرؤية الإسلامية رفضت هذين التطرفين.

أما الآن فى أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين، نجد أن النظامين اتجها إلى المنطقة الوسط بين هذين التطرفين، وحتى قبل سقوط الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا. فاتجه النظام الرأسمالى إلى التوسع النسبى فى القطاع العام، واتجهت النظم الاشتراكية إلى التسامح والتعايش مع أشكال من الملكية الخاصة بعد أن كانت تستهدف استئصالها. ورغم سقوط الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى ومعظم شرق أوروبا، إلا أن الصين التى تمثل ربع العالم تقدم نموذجا مدهشا فى التزاوج بين القطاعين العام والخاص. فعدد المؤسسات الخاصة فى الصين تضاعف من 20 مليونا عام 1990 إلى 40 مليونا عام 2008، ولكن الحكومة الصينية ما تزال تملك أكثر من ثلثى الأصول الثابتة مثل خطوط الاتصالات ومصانع توليد الطاقة والعقارات، والشركات الحكومية تشكل نحو 70٪ من قيمة البورصات الأساسية. ولكن بالنسبة لإجمالى الاقتصاد فإن القطاع الخاص يمثل حوالى النصف. ولا يزال الاقتصاد الصينى يتقدم بشراسة على المستوى العالمى، فحتى رغم الأزمة الاقتصادية العالمية 2008/ 2009، استمر الاقتصاد الصينى يزدهر وحقق نموا بلغ 8.5٪، وحافظ على نفس معدلات التصدير، وحقق مستوى قياسيا فى احتياطى العملات الأجنبية: 2.3 تريليون دولار.

فى المقابل اضطر الاقتصاد الأمريكى والغربى إلى تدخل واسع للدولة لإنقاذ البلاد من الانهيار، ووصل تدخل الدولة إلى حد شراء أو المشاركة فى البنوك والشركات الخاصة، حتى قال البعض بسذاجة إن الولايات المتحدة تتحول إلى الاشتراكية!!

وهكذا سقط بشكل نهائى هذا الديالوج (الحوار) بين ثنائية الاشتراكية - الرأسمالية، أو القطاع العام - القطاع الخاص. فالظروف السياسية والاقتصادية هى التى تحدد النسب الواقعية بين هذين النوعين من الملكية.

وهكذا أصبحت المسألة بالنسبة لنا فى العالم العربى والإسلامى: ليست اشتراكية أم رأسمالية. ولكن استقلال أم تبعية.

وفى هذا الإطار يشير الأستاذ عادل حسين إلى أن ظروفنا تجعلنا نستعير أكثر من تجارب التنمية فى البلدان الاشتراكية، يقصد ارتفاع وزن القطاع العام ودوره القائد فى التنمية. أما مسألة دور الدولة فى الاقتصاد من زاوية القيادة والتخطيط والتشريع والتحفيز فقد أصبحت مسألة محسومة فى الشرق والغرب.

ولن يستطيع أحد أن يفهم سر النمور الآسيوية، أى تجربة النمو الباهر لجنوب شرقى آسيا بدون أن يدرس دور الدولة فى هذه البلدان فى تخطيط التنمية، ونعنى تجارب كوريا الجنوبية - ماليزيا - تايوان، والدول التى تلحق بها: إندونيسيا - فيتنام - تايلاند، وكذلك تجربة النمو الكبرى فى الهند. ففى كل هذه البلدان لم تقفز التنمية فيها إلا بقدر تدخل الدولة فى إدارة الاقتصاد، وإن كان ذلك بأشكال غير مباشرة، وليس عن طريق قطاع عام كبير، من خلال مجالس مركزية تضم الحكومة ورجال الأعمال، وتضع خطط التنمية الاقتصادية: بدءا من نظم التعليم حتى تحديد سياسات التركيز فى قطاعات معينة دون أخرى، وسياسة التصدير والاستيراد، والأجور والأسعار.. إلخ.

القضية هنا بالنسبة لنا : استقلال أم تبعية؟

أى إنسان وطنى حر لابد أن يختار الاستقلال، والاستقلال هدف أسمى من الاقتصاد، وأشمل، فهو خيار حياة، أن تختار نمط حياتك وفقا لآرائك ومعتقداتك وإطارك الحضارى، والإسلام بالنسبة لبلادنا هو المكون الأساسى لشخصيتنا الحضارية. إن معركة الخلاص من التبعية الجديدة، أى أشكال الهيمنة والسيطرة الأمريكية والغربية التى تستخدم صندوق النقد الدولى والبنك الدولى كأداتين للترويض، هذه المعركة لا تقل خطورة عن مرحلة التحرير من الاحتلال العسكرى المباشر، بل هى أخطر، فالقوى المهيمنة لا يهمها وجود جيش لها فى كل بلد تابع، بقدر ما يهمها أن تتبع البلدان الجنوبية سياساتها الاقتصادية والسياسية، وأن تدور فى فلكها. بل إن عدم وجود جيوش احتلال أفضل لأن هذا يوفر دم ومال الدول المهيمنة. كذلك فإن وجود اقتصاد حقيقى (غير مشوه) وحياة اجتماعية كريمة، بل ورفاهية اجتماعية، لن يتأتى بدون الاستقلال. إن تمرد دول أمريكا الجنوبية حاليا على الولايات المتحدة يعود إلى أن عقود التبعية لها أدت إلى شيوع الفقر فى هذه القارة.

لقد تمت صياغة السياسة الاقتصادية الدولية بحيث تضمن استمرار هيمنة الدول الغربية أو دول الشمال عموما. بل إن رفاهية الشمال قائمة فى أحد أبعادها الأساسية على أساس استنزاف ثروات الجنوب بأرخص الأسعار، وتحويله إلى مجرد سوق لبضائع الشمال.

تحديث أم استقلال حضارى؟

القضية الأساسية الأخرى التى استهدفتها دراسة الأستاذ عادل حسين، هى محاربة التبعية الذهنية والعقلية والوجدانية للغرب، بالفصل بين مصطلح «التحديث» و«التنمية المستقلة» فى إطار حضارى مميز. فإن التفاعل مع العالم والأخذ بكل أسباب التطور التكنولوجى لا يعنى نقل الرؤية الحضارية للغرب التى لا تناسب واقعنا ومعتقداتنا، وحتى فى المجال التكنولوجى فنحن نأخذ منه وفقا لأولوياتنا، وضروراتنا الوطنية، مع تحويره ليتناسب مع ظروفنا وبيئتنا. وأن الهدف الأسمى هو تطوير قطاع البحث العلمى والتكنولوجى فى بلادنا لإنتاج كل ما نحتاج إليه. وبدون ذلك لن نملك قرارنا المستقل. وفى نفس الوقت فإن القوى المسيطرة عالميا لا توزع أسرارها العلمية فى المجال الصناعى والعسكرى لدول الجنوب، فهذه الأسرار العلمية من أهم مكامن قوتها وسيادتها.

ويتفرع من ذلك قضية أساسية أولاها الأستاذ عادل حسين أهمية قصوى، وهى استيراد نمط الاستهلاك الغربى، وأن إدمان هذا النوع من الاستهلاك المستورد أخطر عدو للمدخرات الوطنية، وأخطر مصدر لتبديد الأموال الوطنية. بينما القضية الأساسية فى البلدان الساعية للنمو والاستقلال هى توفير الاحتياجات الضرورية، وأن السؤال المطروح يجب أن يكون متى نستهلك السلعة «س»؟ وهل من الضرورى أن نستهلك السلعة «س» أصلا؟!

إن خطورة إدمان نمط الاستهلاك الفردى، أنه يحول الجماهير ذاتها إلى معارضة التنمية المستقلة، ويجعل البلاد فى حالة استهلاكية لمنتجات واردة من الغرب أو من الدول الآسيوية الناهضة! وهذا يخرجنا من سباق التطور الحضارى، ويحولنا إلى مجرد أسواق لمنتجات الغير. ودولة بهذا الوضع تكون لا قيمة لها فى محيطها الإقليمى أو الدولى، ولا يمكن لاقتصادها أن ينهض على ساقين، وتصبح دولة عرجاء بيت عالم من الأصحاء!

حلول مشكلتنا الاقتصادية :

فى التصور النظرى الذى طرحه الأستاذ عادل حسين نجد برنامجا متكاملا لحل مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة فى مصر والبلاد العربية، من خلال ما أسماه المبادىء الستة التى تتطلبها المصالح طويلة الأجل للتنمية:

1 - الاعتراف بالتناقض فى المصالح بين الشمال والجنوب: وهذا الإقرار مهم للغاية، حتى لا تركن بلادنا إلى حلول واردة من الخارج عبر صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى أو غيرهما، فالخلاف فى المصالح يجعل الحلول والاقتراحات الواردة من الغرب والشمال هى لصالح هذه الدول أساسا، وللحفاظ على الأوضاع القائمة حاليا على أساس التبعية. وفى المقابل ليس المقصود هو مقاطعة العالم، ولكن السعى للتعامل معه من موقع الندية. والصين تقدم نموذجا حيا لإمكانية ذلك، والنمور الآسيوية تسير على خطى الصين فى فرض علاقات ندية مع الولايات المتحدة والغرب، ولعل التحالف والتعاون مع الصين يساعدها على ذلك من خلال العلاقات بين مجموعة الآسيان (مجموعة دول جنوب شرقى آسيا) والصين.

2- الاعتماد على النفس بشكل أساسى هو خبرة التاريخ الجازمة لتحقيق التنمية الحقيقية (المستقلة)، مع ملاحظة أنه بالنسبة لدولة مثل مصر فإن التعاون فى إطار الأمة العربية يدخل فى هذا الإطار كرافعة أساسية، مع عدم استبعاد الدائرة الإسلامية (لاحظ العلاقات الاقتصادية الخاصة بين سوريا وإيران وتركيا كبديل لعدم التعاون العربى الكافى مع سوريا).

3- التنمية عملية مركبة: بمعنى أنها ليست عملية اقتصادية بحتة، وليست مجرد نمو فى الناتج القومى، بل عملية نهوض شامل فى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية. ولا يمكن أن تنجح بدون استنهاض الإرادة السياسية للشعب لتحقيق الاستقلال كهدف عزيز.

4- مبدأ القفزة الكبرى: أى أن التنمية لا يمكن أن تتحقق بمجرد تراكم المشروعات بصورة متناثرة هنا وهناك، ولكن لابد من تجميع القوى الاقتصادية فى عدد كبير نسبيا من المشروعات بصورة مترابطة فى لحظة محددة أو ما يسمى منطق الهجوم الشامل على جبهة متسعة.

5- الدور المحورى للدولة والتخطيط، وقد ورد حديثنا عن ذلك.

6- عدالة توزيع الناتج: لأن العدالة هدف فى حد ذاته للتنمية، ولأنها تضمن تعبئة القوى الشعبية جميعا فى معركة الاستقلال.

ويعتمد هذا النموذج الاستقلالى على إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للشعب، كأساس لتوزيع الموارد، واختيار المشروعات، وأخيرا لتحقيق العدالة.

فكيف نعجز فى بلد كمصر عن نهضة اقتصادية، ولدينا سوق داخلى من 80 مليون مصرى، إن قيام صناعات لإشباع الحاجات الأساسية (من غذاء وملبس.. إلخ) لهذا السوق الواسع وحده كفيل بحدوث نهضة اقتصادية كبيرة متمحورة حول الذات، وتحقيق أرباح خيالية لهذه الصناعات. وهو أمر يؤدى - فى ظل حماية جمركية مناسبة - إلى تخفيض الاستيراد فى الأمور الاستهلاكية وإصلاح الميزان التجارى. أما إذا تحدثنا عن السوق العربى فسنكون أمام سوق لـ 300 مليون مواطن.

إن إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للشعب تضرب أكثر من عصفور بحجر واحد: تبنى صناعة وطنية على أساس الإنتاج الكبير، تلبى احتياجات الشعب بأسعار معقولة، وتخفف من الاعتماد على الخارج فى كل صغيرة وكبيرة، وتضع أساسا – مع الجودة – لتنمية الصادرات على الأقل فى الأسواق العربية، وتصنع العمود الفقرى للاستقلال الوطنى على أساس اقتصادى متين، وتعبىء قوى الإنتاج وفق أولويات صحيحة.

إن مطالعة هذا الكتاب ستفسر للقارىء لماذا تخبطت مصر منذ سياسة الانفتاح الاقتصادى عام 1975 حتى الآن. لقد أضعنا قرابة ثلث قرن من حياة مصر دون أن نتقدم للأمام، ففككنا قاعدتنا الصناعية تحت شعار «الخصخصة» فتحولت مصانعنا إلى أرض بناء بعد هدمها، أو اشتراها الأجانب واحتكروا بعض القطاعات (الأسمنت كأبرز مثال). أما المصانع الجديدة فهى فى أغلبيتها الساحقة مجرد صناعة تجميع وتركيب لصناعات أجنبية لا تحتاج لعمالة كبيرة، ولا تضيف خبرة تكنولوجية لصناعتنا، وهجرنا البحث العلمى، وأصبح اعتمادنا على الخارج متزايدا فى تلبية كافة احتياجاتنا الأساسية أو غير الأساسية، وتزايدت المظالم الاجتماعية لتعثر التنمية، مع غياب العدالة فى توزيع الدخل. وقد جاءت كل هذه النتائج الكارثية لأننا نفذنا مطالب وبرنامج صندوق النقد الدولى (راجع الفصل الرابع فى هذا الكتاب)، وقد نجح الصندوق – بإذعاننا له – فى تقويض استقلالنا الذى حققناه فى الستينيات، وإلحاقنا بصورة كاملة كمجرد مستهلكين فى السوق الغربى.

إن هذه الدراسة تضع الأساس لانتشال بلادنا من هذه الأوضاع المتردية، وتضعها على طريق التنمية المستقلة حقا، وهو الأمر الذى لا يمكن أن يتحقق إلا بإرادة سياسية صلبة لقيادة وطنية تؤمن بقدرات هذا الوطن ودوره التاريخى وأصالته الحضارية.

مجدى أحمد حسين

مقدمة المؤلف

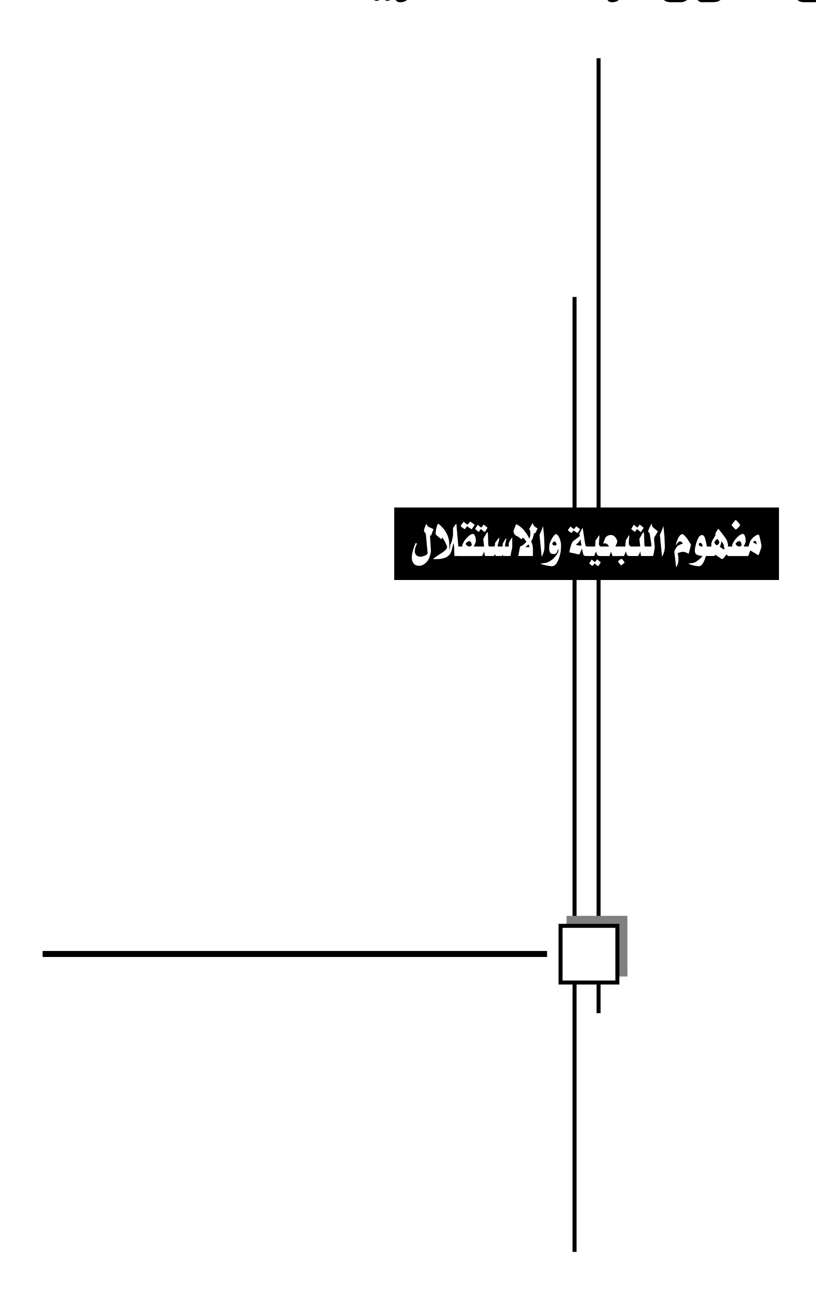
إن الاقتصاديين الوطنيين مطالبون فى الحقيقة بتحديد تصورات متقاربة حول النموذج الأمثل لإحداث تنمية اقتصادية، مع الوعى بالتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التى يتطلبها هذا النموذج، وهذه المهمة ذات طابع نظرى، وهى ذات أهمية حاسمة للأجل الطويل، ولكنها مطلوبة أيضا للأجل القصير؛ لأن المفاهيم النظرية، والنموذج النظرى (إن أمكن) يحكم من الناحية العملية - كموجه وكإطار مرجعى - أى مقترحات أو تقييمات للسياسات الجارية.

إن التوصل إلى نموذج نظرى متكامل هو حصاد لممارسة نظرية طويلة وشاقة، لكن حدث - لحسن الحظ - أن الفكر التنموى (فى كل العلوم الإنسانية) قد قطع شوطا هاما بالفعل فى هذا الاتجاه. وصحيح أنه ليس مطلوبا من كل اقتصادى أن يسهم بنفسه فى البحث النظرى، ولكن من المؤكد أن كل اقتصادى مطالب بمتابعة ما يتحقق فى هذا المجال.

والمتابعة لا تعنى مجرد قراءة ما يكتب حديثا، فالمتابعة النشطة أو الإيجابية أصعب من ذلك، فهى تعنى الاستعداد الدائم التجدد، ولتطوير الرؤية النظرية لكل منا، وسنحاول هنا تقديم تصورنا الخاص على ضوء هذا النوع من المتابعة الإيجابية.

عادل حسين

الفصل الأول أزمة النظرية العامة



نشير فى البداية إلى اعتقادنا بوجود أزمة حادة فى «النظريات العامة» الصادرة عن أهل «الشمال»؛ سواء فى إطار النظرية الاجتماعية الاقتصادية كما صاغها ماركس، أو فى إطار النظرة الاقتصادية كما سادت فى جامعات الغرب الرأسمالى، وتتمثل الأزمة فى عجز النظريات العامة المطروحة عن تقديم إجابات (وفق منطقها وبنائها) على الأسئلة المعاصرة، أو حتى عن تفسير ما تحقق خلال القرون والعقود السابقة، وترتب على ذلك أن سبقت السياسات الاقتصادية (الممارسات العملية) هذه النظريات وخرجت عن إطارها، ولم يستطع البحث النظرى (حتى الآن) أن يستوعب هذه الممارسات العملية؛ ولذا فقدت النظرية دورها المفترض كموجه للسياسات، «وقد يكون العمل دون نظرية عامة أكثر ضمانا من العمل بنظرية متميزة وخاطئة»، كما يقول ميردال[1]. إلا أن هذا الرأى سيثير دهشة واستنكارا لدى البعض، وللأسف لا يتسع المجال لشرح مسهب، فإثبات صحة هذه النقطة ليس ذا أهمية حاسمة فى السياق الحالى[2]؛ ولذا نكتفى بوقفة سريعة.

(1) النظرية الاقتصادية الماركسية :

معروف أنه من حيث الفروض والتحليل والنتائج، تختلف نظرية ماركس فى الاقتصاد – كما جاءت فى رأس المال – اختلافا جذريا عن النظرية الاقتصادية التى سادت فى جامعات الدول الرأسمالية، وبالتحديد مع بزوغ المدرسة الحدية (النيوكلاسيك) فى الربع الأخير للقرن التاسع عشر. ومعروف أن نظرية ماركس ترتبط عضويا بنظام نظرى أوسع بينما اقتصرت النظرية الاقتصادية الحدية على مجال الاقتصاد البحت، فلا ترتبط عضويا بالتاريخ أو الاجتماع أو السياسة أو الثقافة، ولكن يتزايد الوعى الآن بقصور هذا المنحى، فتمايز البحث فى البنية الاقتصادية لا ينبغى أن يتجاهل الروابط الطبيعية والتفاعل الضرورى بين هذه البنية وباقى الأبنية فى المجتمع البشرى،

(1) انظر :

Gunnar Myrdal, Economic Theory and Under – Developed Regions, (London: Duckworth, 1956).

والكتاب ترجم بعنوان: النظرية الاقتصادية والدول النامية – ترجمة إبراهيم الشيخ وراجية حسين الحوت، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ص 128، سلسلة اخترنا لك.

(2) المؤلف يعد دراسة متكاملة حول هذا الموضوع: أزمة النظرية العامة للعلوم الاجتماعية والاقتصادية.

وبالتالى لابد أن يكون بحث الاقتصادى على صلة وثيقة بالأبحاث والممارسات فى سائر العلوم الإنسانية. ويعنى تزايد الوعى بهذه الحقيقة أن هناك تسليما متزايدا – صريحا أو ضمنيا – بأن المدخل الواسع لدراسة الاقتصاد – الذى اتبعه ماركس – هو المدخل الصحيح، ولكن ينبغى أن نسجل هنا أن المؤسس الحقيقى لهذا المنهج، وبعبقرية فذة، كان ابن خلدون.

ويضيف تلامذة ماركس إلى ذلك أن امتداد البحث – بدءا من نظريته – أثبت قدرة على تفسير التطورات العديدة والمركبة فى كل أنحاء العالم، خلال الأعوام المائة الأخيرة، ويعنى هذا أن أبحاث المفكرين الماركسيين كانت مجرد إضافات كمية، أغنت النظرية الأصلية، ولم تثبت حاجة إلى تعديل كيفى فى بنيتها، وهذا بالتحديد ما نختلف معه، ونكتفى مثلا بأن نشير إلى النمط السوفيتى فى التنمية، فهذا النمط أضاف إلى تراث البشرية خبرات هائلة فى إحداث تنمية اقتصادية متكاملة وسريعة، وأضاف خبرات هامة فى مجال التغيير الاجتماعى الشامل، وحول وظيفة الدولة. وأثبت هذا النمط قدرته على الانتشار والتكرار؛ حيث أسهم فى صياغة ملامح أساسية لتجارب تنموية ناجحة تمتد من وسط وشرق أوروبا إلى الصين وكوريا وفيتنام فى آسيا، وإلى كوبا فى أمريكا اللاتينية. ولا شك أن تحديد القسمات المشتركة، واستنتاج بعض المفاهيم والتعميمات النظرية المحدودة، لا شك أن هذا أصبح ممكنا وضروريا، ولكن ينبغى أن نذكر أن صياغات نظرية قد نطالعها الآن لم تكن جاهزة – حتى فى خطوطها العامة – أمام البلاشفة بعد الثورة، ولم تساعدهم «النظرية العامة» فى التوصل إلى ما أنجزوه. ويمكن للقارىء المهتم بهذه النقطة أن يرجع إلى كتابات القادة السوفيت فى العشرينيات والثلاثينيات

(وخاصة ستالين – تروتسكى – بوخارين) ويمكنه أيضا أن يطالع المساجلات الشهيرة والخصبة للاقتصاديين السوفييت فى العشرينيات، فهذه المساجلات كان هدفها المعلن – بطبيعة الحال – بناء الاشتراكية، ولكن فى ظروف بلد متخلف اقتصاديا؛ أى فى ظروف تتعارض مع نموذج «رأس المال» للانتقال إلى النظام الاشتراكى[3] ولسنا نقصد أن «رأس المال» وكتابات ماركس الأخرى، كان مفروضا أن تشمل الإجابة المحددة، والوصفة الجاهزة، لكل سؤال أو معضل يظهر فى أى عصر من العصور، فهذا تصور ساذج بطبيعة الحال وغير علمى. نحن نقصد أن بناء الاشتراكية فى بلد متخلف اقتصاديا كان ضد المنطق الداخلى فى نظرية ماركس،

(3)هذا الفهم لنموذج ماركس لم يكن محل خلاف بين البلاشفة، ولا بين البلاشفة، والمناشفة والاشتراكيين الديمقراطيين فى الغرب أثناء الفترة السابقة على ثورة أكتوبر 1917، أو حتى أوائل العشرينيات. كان لينين يفسر موقفه من ممارسة ثورة «بروليتارية» فى روسيا بدءا من التسليم بنموذج ماركس كما أوضحناه،= =فروسيا بتخلفها الاقتصادى لا يمكن أن تقيم علاقات إنتاج اشتراكية (كهذا كان يقول ويكرر). ولكن قام موقفه على فكرة البدء بأضعف الحلقات؛ أى أنه ليس بالضرورة أن تبدأ الثورة الاشتراكية فى أكثر الدول تقدما من الناحية الاقتصادية، لتبدأ بالممكن، بأضعف الحلقات فى سلسلة الرأسمالية العالمية حتى ولو كانت الحلقة الأضعف روسيا المتخلفة اقتصاديا، وانفجار الحلقة الأولى يساعد على توالى الانفجارات فى الدول الرأسمالية الأخرى، وهذا التفاعل المتسلسل **Chain reaction** (الذى يقابل نظرية الدمينو التى تحدثت عنها العلوم السياسية فى الغرب حديثا) كان شرطا عند لينين لإمكان استمرار الثورة الروسية ولبناء الاشتراكية بالتعاون مع الدول الاشتراكية المتقدمة اقتصاديا – والمراجع حول هذه النقطة عديدة بدءا من أعمال لينين – انظر أيضا كمثال: تروتسكى، الأممية الثالثة بعد لينين والاشتراكية فى بلد واحد، (بيروت: دار الحقيقة، 1969) – أ.هـ كار، ثورة البلاشفة 1917 – 1923، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970).

وبالنسبة لأبحاث وسجالات الاقتصاديين السوفييت فى العشرينيات فإنها كانت موضع تجاهل الاقتصاديين الغربيين (فى حينها)، ولكنها تحتل فى العقود الأخيرة اهتماما ملحوظا مع تزايد الاهتمام بقضايا التنمية، وقد صدرت بالإنجليزية ترجمات لمختارات منها مثل:

a) Foundations of Soviet Strategy for Economic Growth: Selected Soviet Essays, 1924- 1930, edited by Nicolas Spulber, (Bloomington: (ndiana University Press, 1964).

b) E. Preobraghensky, The New Economics, trs, Brian Pearce, (Oxford University Press, 1965).

c) M. Dob, Soviet Economic Development since 1917, (London. Routledge and kegan Paul Ltd., (1960), chs., 8 and 9.

d) M. Dob, Papers on Capitalism, Development and Planning, (London: Routledge and Kegan Paul Ltd., 1967), pp. 126 – 140.

كتابا دوب لم يعرضا ترجمات، ولكن تعليق المؤلف على دراسات الاقتصاديين السوفييت فى تلك الفترة.

وضد النتائج المترتبة على هذا المنطق؛ أى كان القول ببناء الاشتراكية فى بلد متخلف اقتصاديا ضد النموذج الذى بدأ بمفهوم القيمة، وتصاعد باتساق منطقى (بدا محكما) إلى سيادة الإنتاج السلعي، وإلى دور مرحلة العلاقات الرأسمالية (مع كل التقدم الفوقى) بالتناقضات النامية التى تتضمنها، والمفضية إلى انهيار هذه العلاقات، نتيجة التقدم المحقق فى قوى الإنتاج. ولم تكن لدى قادة الثورة الروسية أى أوهام حول حقيقة أنهم يواجهون مأزقا نظريا، ولكن لم يكن بوسعهم أن يتفرغوا لبحث أوجه القصور فى النظرية العامة، كان عليهم أن يواجهوا المشكلات والتحديات الساخنة، وفى المواجهة نشبت الخلافات الحادة بين استراتيجيات متعارضة (بوخارين كان يمثل اليمين وتروتسكى اليسار ويقال إن ستالين كان يمثل الوسط، ولكننا نعتقد أنه التقى مع أفكار تروتسكى حول نمط التنمية مع خلاف فى التوقيت والتكتيك).

لقد أصبح على القيادة السوفيتية أن تبتدع سياسات ملائمة لتغيير بنية المجتمع جذريا، وكان على القيادة وعلى الاقتصاديين أن يبتدعوا أساليب جديدة لتحقيق التراكم الأولى (العلاقة مع قطاع الزراعة)، وكان عليهم أن يحددوا أولويات التنمية وفق تتابع غير تقليدى (أولوية الصناعة الثقيلة)، كان عليهم أن يحددوا إطار معدلات النمو المستهدف للناتج القومى الإجمالى (مرتفعة أو منخفضة)، وكذلك أساليب إدارة الاقتصاد القومى مركزيا وتخطيط تنميته. فى كل ذلك أصابت الاختيارات وأخطأت، وفى كل ذلك أثرت الفروض والمناقشات والممارسات العملية الفكر التنموى والاقتصادى، ولكن كان التقدم من خلال التجربة والخطأ باتجاه هدف محدد وإذا كان ممكنا أن نصوغ الآن نوعا من التعميمات النظرية عن نمط التنمية على ضوء التجربة السوفيتية، والتجارب الاشتراكية الأخرى، فإن الفجوة لا زالت قائمة بين هذا النموذج وبين النظرية الأم: النظرية العامة لماركس.

إن فترة ستالين توصف بالجمود الفكرى، وهذا وصف صحيح بلا شك، ولكن بأى معنى؟ ليس المعنى أن ستالين كان مقيدا تقييدا أعمى بنظرية ماركس، فستالين كان خلاقا فى براجماتيته، وكان لا يتوقف أمام أى نص أو مفهوم نظرى، إذا تعارض مع المتطلبات العملية لبناء وحماية التجربة السوفيتية، وكان ستالين يدرك مسألة الفجوة التى تفصل ما يمارس عن أصول النظرية العامة، ولكنه كان يتجنب فتح باب البحث فى هذا الموضوع، لقيود سياسية وأيديولوجية تفرض نفسها على البنية العامة للتجربة، ولذا فإن جمود الفترة الستالينية كان يتمثل – من ناحية – فى وقف الاجتهادات حول الاختيارات السياسية التى حددها ستالين، وكان يتمثل – من ناحية أخرى – فى تحنيط مؤلفات ماركس فى الدوائر الأكاديمية، وانتقاء بعض الفقرات المنتزعة من سياقها لترتل «كمأثورات» فى المناسبات المختلفة. وقد عبر هو عن هذا الموقف فى آخر كتاباته حين فصل فصلا تعسفيا وصريحا بين مهمة «الاقتصاد السياسى»، ومهمة «السياسة الاقتصادية، فالأول موضوعه «قوانين تطور علاقات الإنتاج بين البشر»، ويشمل «أشكال ملكية وسائل الإنتاج، ووضع مختلف المجموعات الاجتماعية فى عملية الإنتاج وعلاقاتهم المقابلة»، أما أشكال التنظيم الرشيد لقوى الإنتاج، وتخطيط الاقتصاد القومى.. إلخ فهى ليست موضوع الاقتصاد السياسى، ولكن السياسة الاقتصادية»[4].

(4) انظر :

J. Staline, Les Problemes Economiques du Socialisme en U.R.S.S., (Pekin, 1974), pp. 76 – 77.

تضمن كتاب ستالين أول محاولة (بعد حوالى ثلاث عقود من «البناء الاشتراكى») فى الأدبيات السوفيتية لبحث العلاقة بين الاقتصاد الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى وبين نظرية القيمة الواردة فى رأس المال، والمحاولة موضع نقد شديد الآن داخل الاتحاد السوفيتى وخارجه.

وقد عارض م. ضُب هذا الموقف، بينما رحب به ل. ألتوسير. عارض ضُب لأنه يرى ضرورة التفاعل بين الفكر النظرى (الاقتصاد السياسى) والممارسة العملية (السياسة الاقتصادية) [5]، ورحب ألتوسير[6] لأنه يركز على ضرورة الاعتراف بتمايز الأبنية والممارسات المختلفة التى تشكل بترابطها الوثيق البنية العامة للمجتمع. إن ألتوسير يؤكد على الاستقلال الذاتى للبنية النظرية، وعلى الممارسة النظرية كممارسة متميزة، لا ينبغى أن تدمج أو تختزل فى الممارسات الأخرى، سياسية أو اقتصادية، كما كان يحدث عادة فى الأدبيات الماركسية. والحقيقة أن كلا من ضُب وألتوسير قد أخطأ عندما حاكم كلمات ستالين باعتبارها مقولة نظرية عامة مجردة عن سياقها التاريخى.

من المؤكد أن النظرية لابد وأن تتفاعل مع الدراسات حول الممارسات العملية (وهذا ما نزعم أنه لم يحدث على نحو جاد حتى الآن) ومن المؤكد أيضا أن الممارسة النظرية مستوى متميز من الممارسة، له دوره الخاص وله معاناته وأدواته، ولكن ستالين لم يقصد هذا التمايز المتدفق بالحيوية. إن ستالين كان يتحدث فى سياق معين، وحديثه كان مجرد وصف أو تبرير لحالة كانت قائمة، وأدت إلى فصل الاقتصاد السياسى عن السياسة الاقتصادية، أو إلى فصل النظرية العامة عن دراسات الممارسة العملية ونحن نعتقد أن هذا الوصف لم يتغير جذريا حتى الآن، فالسياسات الاقتصادية فى الدول الاشتراكية لا زالت تمضى بأسلوب براجماتى لحل المشاكل المباشرة، وحصيلة هذه الممارسات لم تستخدم فى إعادة تغذية النظرية العامة، وفى تصحيحها وفقا لنتائج الممارسات العملية.

(5) M. Dob, Papers, op. cit., p. 142

(6) انظر :

L. Altusseur – Etienne Balibar, Reading Capital, (London: tres. Ben Brewster, NLB 1970), P. 39.

والحقيقة أن ما ذكرناه بخصوص الجانب الاقتصادى فى التجارب الاشتراكية هو مجرد مثال، ونفس الكلام يمكن أن يقال عن كتابات ماوتسى تونج، أو عن التحليلات العينية التى يكتبها الاقتصاديون الماركسيون عن أوضاع الاقتصاد الرأسمالى فى تطوراته الأخيرة، وأيضا عن التناقضات الاجتماعية والسياسية، فكثير من هذه الدراسات مواجهات هامة للمشاكل المباشرة، ولكن الاكتشافات الخلاقة فى بعض هذه الدراسات لا ترتبط عضويا بفروض ومنطق النظرية العامة، وهى فى الحقيقة لا تُمثل مجرد إضافات كمية يزيد حجم النظرية الماركسية ككرة الثلج، فالفجوة بين نتائج هذه الدراسات وبين مقدمات وتوقعات النظرية لا تتوقف عن التوسع، ويعكس ذلك أزمة نظرية حقيقية. إن ألتوسير بعد تأكيده على أهمية الممارسة النظرية، انتهى إلى أن النظرية العامة لماركس لا زالت صحيحة، ولا تحتاج إلى تعديلات أساسية، ولكننا نعتقد أن الممارسة النظرية الجادة لابد وأن تنتهى حاليا إلى نظرية عامة جديدة.

على أية حال، ينبغى أن أسلم أن هذا الموقف يختلف مع رأى كثيرين من المفكرين التقدميين، والعرض السابق يكاد أن يكون تسجيلا لعدد من النتائج دون شرح كاف للتحليل الذى أوصلنى إليها، ولكنه يكفى - على ما أعتقد - لتفسير ما قصدته بوجود أزمة حادة فى النظرية العامة عند ماركس. وأرجو ألا يفهم من الحديث السابق أى إقلال من الدلالة التاريخية لنمط التنمية السوفيتية، ولا من أهمية ما يمكن أن يصاغ كتعميمات مفيدة تبلور خبرات هذا النمط، بل لقد اخترنا نمط التنمية السوفيتية بالذات كمثال فى دعوانا بتخلف واختلال النظرية العامة،

لأننا نهتم بهذا النمط على نحو خاص، لارتباطه بمشاكل شعبنا وبموضوع الكتاب، فهذا النمط مفيد أن ندرسه، وواجب أن نستفيد من مكتشفاته وأدواته، وواجب أيضا أن نتجاوزه، وأن نعرف فى نفس الوقت حدود علاقته بالنظرية العامة[7].

(2) النظرية الاقتصادية الغربية :

سبق أن قدمنا أن هذه النظرية على يد «النيوكلاسيك» تعاملت مع الممارسة الاقتصادية بعيدا عن روابطها الطبيعية بباقى الممارسات فى المجتمع. والحقيقة أن المدرسة النيوكلاسيكية لم تختلف فى هذا مع ماركس وحده، فقد خرجت أيضا على أسلافها من مؤسسى الاقتصاد الكلاسيكى (آدم سميث – ركاردو – مالتس – ميلز). ولا شك أن هذا الخلل فى الأساس الأول من شأنه أن يهدم جدوى وفاعلية مثل هذه النظرية، ولكن لابد أن نسلم أن تأثيرها لا زال ملموسا على عقول عدد كبير من اقتصاديينا، وهى لا زالت تقدم على أنها النظرية التى فسرت وقادت النمو الاقتصادى فى الغرب، كما أن الهيئات الدولية والقوى الغربية تسعى إلى بيع توصياتها المختلفة إلينا باسم هذه النظرية التى ستتكفل «بإصلاح مسارنا الاقتصادى».

(7) قرر الحزب الشيوعى الأسبانى أنه يعتمد الماركسية موجها لنشاطه، وأسقط اللينينية باعتبارها ممارسة ترتبط بظروف معينة، تختلف عن ظروف دول غرب أوروبا المتقدمة اقتصاديا وصناعيا. وتقترب الأحزاب الشيوعية الأوروبية من هذا الموقف بدرجة أو أخرى، وكذلك المفكرون الماركسيون الأوروبيون. ورغم اعتقادنا بأن نظرية ماركس تحتاج أيضا تعديلات أساسية لتلائم هذه المجتمعات، إلا أننا نفهم المنطق الكامن خلف تصور أن الماركسية أنفع لهذه المجتمعات من اللينينة. وعلى العكس من ذلك، نعتقد فى نفس الوقت أن دراسة كتابات لينين وستالين وماوتسى تونج ودراسة الممارسات الواقعية للتجربتين السوفيتية والصينية فى إحداث تنمية مستقلة ناجحة وشاملة، أكثر جدوى فى حالتنا من دراسة أعمال ماركس النظرية. وبصيغة أخرى فإن اللينينية أنفع فى حالتنا من الماركسية.

إن علم الاقتصاد وفق هذه النظرية هو «كيف نختار استخدام الموارد الإنتاجية النادرة ذات الاستخدامات القابلة للإحلال، لمواجهة أهداف مفروضة»[8]. إلا أن النظرية تستطرد إلى أن المستهلكين يتخذون قرارات تمثل الطلب، والمنتجين ينفذون التعليمات ويقدمون العرض المناسب. وترتيبات العلاقة بين العرض والطلب هى ما يسمى «السوق». والمحصلة العامة للسلوك الرشيد من جانب المستهلكين (من أجل الإشباع الأمثل للاحتياجات - أى لتحديد الأهداف المفروضة) وكذلك من جانب المنتجين (بإنتاج السلع المطلوبة بأقل تكلفة - أى بالاستخدام الأمثل للموارد النادرة) تنحو تلقائيا إلى تحقيق التوازن فى السوق بين العرض والطلب. وكانت النظرية تفترض أن السوق يشتغل فى ظل المنافسة الحرة، أو المنافسة الكاملة (الأخيرة تفترض أقصى درجات المرونة فى انتقال الأشخاص والسلع وعوامل الإنتاج وفى تحقيق التبادل). ونموذج المنافسة يفترض أن أى منتج فرد لا يمكن أن يتحكم فى أسعار السوق، وكذلك أى مستهلك. وحركة الأسعار المفروضة على كل الأطراف توجه العرض والطلب، وتحقق التخصيص الأمثل للموارد.

هذا النموذج لعمل السوق التنافسى يعتقد الكثيرون أنه كان يعكس إلى حد كبير الآليات الواقعية أثناء المراحل الأولى للاقتصاد الرأسمالى، ولكن هذه قضية لا تعنينا مناقشتها حاليا، فما يعنينا الآن هو تأكيد أن الاقتصاديات الغربية تعمل حاليا وبالقطع وفق آليات لا تمت بصلة إلى هذا النموذج. وقد طورت النظرية الاقتصادية الغربية أساليب تحليلها، وأكثرت من استخدام الأدوات الرياضية،

(8) انظر :

Paul A. Samuelson, Economics, (New York; Mc Graw – Hill, 1970), P. 13.

هذا التعريف نجده بشكل أو آخر فى كافة الكتب الاقتصادية والتعليمية فى الغرب واخترنا ساموليسون باعتباره عمدة الاقتصاديين الأمريكيين المعاصرين (جائزة نوبل).

وتشعبت وتفرعت إلى الحد الذى يعجز أى اقتصادى عن الإحاطة بكل «الإبداعات». ولكن هذه التطورات لم تتمكن من حل المأزق النظرى، مأزق العجز عن صياغة نظرية عامة تفسر وتوجه. إن التطورات التى أدخلها الحديون على النموذج لم تقتصر ـ طبعا على مناهج وأدوات التحليل، ولكن عدلت أيضا فى بعض الفروض الأساسية، ومع ذلك لم يتحقق التقريب المطلوب بين النموذج النظرى وبين الواقع.

فى أواخر القرن التاسع عشر كان دور الشركات الكبيرة الحجم واضح التأثير فى الممارسة الاقتصادية الفعلية، وكان طبيعيا أن ينعكس ذلك تدريجيا فى النظرية الاقتصادية. ومع ثلاثينيات هذا القرن كان فرض المنافسة الكاملة (الذى يقوم ضمن ما يقوم على مشاركة منتجين صغار وكبار فى كل سوق) قد انتهى تماما، وأعيدت صياغة نموذج السوق على أساس فرض «احتكار القلة». إلا أن هذا التعديل لم يتناسب فى عمقه مع حقيقة ما طرأ على البنية الاقتصادية، لقد نتج عن النموذج الجديد أن الأسعار لم تعد متغيرا ثابتا بالنسبة للمنتج؛ حيث اعترف بأن المنتج فى احتكار القلة يتحكم فى السعر (وقد يكون هذا الإنجاز الأساسى) ولكنْ بقى السوق (المستهلك) موجها للمنتج ولتخصيص الموارد، وبقى اعتقاد السوق الذى يتجه تلقائيا إلى التوازن، وبقى أى تدخل من خارج السوق يعرض النشاط الاقتصادى للدمار. ولذا كان لابد أن ينهار هذا النموذج أمام الأزمة الرهيبة فى الثلاثينيات.

إن حدوث أزمة اقتصادية لم يكن حادثا طارئا أو جديدا، ولكن درجت النظرية الاقتصادية على تجاهل خطورة ودلالات هذه الظاهرة، فقد اعتبرتها ظاهرة طبيعية، ويتكفل السوق تلقائيا وطبيعيا بالتغلب عليها «ففى سائر الحالات يتحقق الشفاء من تلقاء نفسه.. بل وأكثر من ذلك: فإن تحليلنا يقودنا بأن الشفاء لا يكون صحيحا إلا إذا تحقق من تلقاء نفسه». هكذا كان يتكلم شومبيتر وميتشل(9)، ولكن هذا الكلام كان يمكن أن يقبل حين كانت آثار الأزمة محتملة، وهو لا يمكن أن يقبل حين تصبح الأزمة دمارا بلا حدود، فمع عمق واتساع أزمة الثلاثينيات كان لابد من إعادة النظر فى قضية التوازن الطبيعي، وقدرة السوق على استعادة التوازن فى حالة الأزمة بدون أى تدخل خارجي.

وقضية التوازن الطبيعى بدأت «باليد الخفية»، عند آدم سميث، ثم اتخذت صياغتها النظرية فيما عرف بقانون ساى الذى يضمن انتظام توافر القوة الشرائية الكافية فى السوق، ويعنى هذا القانون – اعتمادا على التحركات الطبيعية المناسبة للأسعار والأجور والفوائد – إن الاتجاه الأصيل والتلقائى للاقتصاد القومى يكون نحو التشغيل الكامل. وقد تحول قانون ساى للأسواق إلى عقيدة جامدة يستبعد من حظيرة الاقتصاديين فى الجامعات الأمريكية كل من يتجاسر على الشك فى صحتها(10) ؛ ولذا لم تكن مهمة كينز سهلة، رغم ظروف أزمة الثلاثينيات. ولكن حدث فى النهاية أن تحطم قانون ساى على يد كينز، ومعه أسطورة النسق الاقتصادى الذى ينظم ويصحح مساره ذاتيا،

---

(9)انظر :

J.A. Schumpeter, Essays, ed. By Richard V. Clemence, Addison – Wesley, (Cambridge, Mass., 1951), p. 117.

والمقال الذى نقلنا عنه هذه الفقرة نشر لأول مرة عام 1934، وكتبه مع شومبيتر ويسلى ميتشل:

Wesley C. Mitchell.

(10) انظر :

John Kenneth Galbraith, Money – Whence it came, where it went. (London: Andre Deutch, 1975), p. 219.

وأصبح من المسلم به الآن أن الاقتصاد يمكن أن يواجه عجزا (أو فائضا) فى القوة الشرائية، وأن خفض الأجور فى حالة الأزمة أو الانكماش (إذا أمكن) وتعديل سعر الفائدة، لا يمكن أن يقدما وحدهما علاجا كافيا ومناسبا، وبالتالى أصبح من المسلمات أنه لابد من تدخل قوة من خارج السوق (الدولة) لكى تعيد التوازن. تدخل الدولة بسياستها المالية أصبح ضرورة لإدارة النسق الاقتصادى.

لقد شقت الأفكار الكينزية طريقها وسط مقاومة شديدة، وفى أحيان كثيرة كانت الحكومات تنفذ سياسات كينزية دون أن تعلن ذلك. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وتواصل وتزايد تدخل الدولة فى إدارة الاقتصاد القومى، ولا داعى للإشارة إلى السياسات التى طبقت فى الدول الأوروبية (دول المحور وإنجلترا)، ولكن قد نذكر فقط أن حكومة الولايات المتحدة قد مارست أيضا، وعلى نطاق واسع، سياسة التدخل المباشر، وخاصة بعد بيرل هاربور (أوائل 1942)، فأخضعت الأسعار رسميا لقرارات الحكومة، وخضعت الأجور - بشكل غير رسمى ولكن حازم - وكان طبيعيا أن ينعكس تزايد الدور الحكومى فى حجم الموازنة الاتحادية، فوصلت الإيرادات عام 1944 إلى ستة أضعاف ما كانت عليه عام 1939، وكانت مصروفات الحرب ضعفى الإيرادات أو ثلاثة أضعاف.. فى هذه الفترة، لم يحد من الاستهلاك برفع الأسعار، ولكن بالبطاقات وتحديد الإنتاج، كذلك لم تحصل الدولة على احتياجاتها من الإنتاج العسكرى برفع الأسعار، ولكن بالضوابط[11]. وفى العقود التى أعقبت الحرب، واجهت الدول الغربية مشاكل التعمير، ثم هدف النمو بدون هزات عنيفة، وأثناء هذا كله كان حجم الشركات المنتجة قد وصل إلى أبعاد غير مسبوقة، ولم تكن القضية مجرد تغير فى الحجم، فالتغير فى الحجم كان مصاحبا للتطورات التكنولوجية المتلاحقة،

(11) لمزيد من التفاصيل فى هذه النقطة انظر: Galbraith, Ibid., pp. 235 – 252.

وكان لابد وأن يؤدى ذلك إلى تغير فى مفاهيم الإدارة، وفى دور الشركة وقدراتها، وهذه الشركات المعاصرة، مع التطلع إلى نمو منتظم، كانت تتطلب مزيدا من تدخل الدولة لتنظيم الطلب الإجمالي، ولتوجيه النشاط الإنتاجى؛ ولذا أصبح التدخل المتزايد سياسة دائمة، ولم يعد إسعافا مؤقتا كما كان التصور فى بداية تنفيذ السياسات الكينزية. وأعتقد أن هذا معروف إلى حد كبير بالنسبة لأوروبا الغربية[12]، ولكن قد نؤكد فقط – لمن لا يعلم – أن الولايات المتحدة ليست استثناء فى هذا الشأن، مع فارق أن الدولة لا تستخدم – حتى الآن – فى آليات توجيهها، ملكية الدولة المباشرة لجزء من القطاع الإنتاجى. إن أكبر 500 شركة تنتج ما يقرب من نصف السلع والخدمات المتاحة سنويا داخل الولايات المتحدة. وهذه الشركات العملاقة تخضع كافة مراحلها للتخطيط، فحجمها الكبير ومشروعاتها الطويلة الأجل لا تحتمل الاحتكام إلى تقلبات السوق غير المحسوبة. ويتحقق ذلك من خلال التخطيط الداخلى فى الشركة، ومن خلال الاتفاقات مع الشركات المشابهة، ومن خلال العقود الطويلة الأجل مع الشركات الموردة والجهات المشترية (ومن بينها الدولة بطبيعة الحال وخاصة فيما يتعلق بالإنتاج العسكرى). ولا تتوقف علاقة الدولة بالنسق الصناعى الآن عند إدارة الطلب الإجمالى بشكل دائم، ولم يعد المطلوب مجرد توسع كمى فى الإنفاق العام؛ فالدولة تضمن تمويل التقدم التكنولوجى، عصب التقدم الصناعى. لقد أصبح النسق الصناعى (وبالتحديد قطاع الـ 500 شركة المخطط)

---

(12)يمكن الرجوع فى هذه النقطة إلى عديد من المؤلفات، وهى تلتقى بشكل عام عند توصيف الظاهرة، وشرح الميكانيزمات الفعلية للاقتصاديات الغربية على النحو الذى أثبتناه، ثم تختلف بعد ذلك فى التوقعات والاستنتاجات. ينطبق هذا على كافة الكتابات الماركسية (بمدارسها المختلفة)، وينطبق أيضا على الكتابات غير الماركسية وخاصة ذات الطبيعة الأمبيريقية أو الوصفية:

Andrew Shoufield, Modern Capitalism, The Changing Balance of Public and Private Power, (London – New York – Toranto: Oxford University Press, 1965).

ميزة الكتاب أنه دراسة وصفية مقارنة لأساليب التدخل الحكومى فى الدول الأوروبية الغربية وفى الولايات المتحدة.

على أوثق صلة بالدولة. «فى جوانب أساسية أصبحت الشركة الناضجة (أى العملاقة - ع. ح) ذراعا للدولة، والدولة أصبحت فى أمور هامة - أداة للنسق الصناعى»[13]. ويقال أحيانا إن قطاع المنتجين الصغار والمتوسطين لا زال يخضع مع ذلك لآليات السوق، وقد يكون هذا صحيحا من حيث إن هؤلاء المنتجين لا يسيطرون على الأسعار، ولكن هذا لا يعنى أن الأسعار يفرضها السوق؛ فالأسعار يفرضها - إلى حد كبير - القطاع الاحتكارى المهيمن من خلال علاقات التبادل، وأحيانا أيضا تفرضها الدولة (كما فى حالة القمح والمحاصيل الزراعية) [14].

إلا أن هذه النتائج الملموسة لم تستوعب بعد داخل النظرية الاقتصادية كما تدرس فى الجامعات الغربية. والحقيقة أنه يتعذر استيعاب هذه النتائج دون تعديل هذه النظرية تعديلا جذريا. إن أفكار كينز أعادت الاهتمام بدراسة اقتصاديات الماكرو (الاقتصاد الكلى)، ولكنها لم توجه ضربة قاضية إلى المدرسة الحدية، فتواصل الحديث عن الخضوع للسوق، ولم يبلور الدور الفعلى الكبير والدائم للدولة، وتواصل الاهتمام باقتصاديات الوحدات (الميكرو) فى معزل عن الاقتصاد الكلى،

(13)انظر :

J.K. Galbraith, The New Industrial State, (a Pelican Book 1969) Ist Pub- lished 1967), p. 300.

(14)تستحوذ الولايات المتحدة على إعجاب كثير من مثقفينا، وهى فى نفس الوقت تمارس دورا بالغ الخطورة فى كل ما يتعلق بقضايانا المصيرية - ولهذا لابد أن تزيد معارفنا عن هذه الدولة. وبعيدا عن قضية الانبهار بنمط الحياة الأمريكية الذى لا نخفى عداءنا له فإن التقدم الاقتصادى الذى حققته الولايات المتحدة لا يمكن أن يتجاهل، وأسلوب إدارة اقتصاد بهذا التشابك والاتساع يحتاج إلى متابعة الدراسات الجادة التى صدرت حوله، وأشير هنا إلى كتابات الأستاذ جالبريت فهى هامة جدا فى تكوين نظرة إجمالية وواقعية عن بنية وممارسة الاقتصاد الأمريكى المعاصر (والغربى بشكل عام) وتحتل كتابات جالبريت اهتماما عالميا واسعا. انظر بشكل خاص:

a) The Affluent Society.

b) The New Industrial State.

c) Economics and Public Purpose.

وجالبريث محق حين يقول «إن هذا الفصل لا معنى له إذا كانت السياسة الاقتصادية الكلية (الماكرو) تعكس احتياجات الشركة الحديثة»[15]. وباختصار فإن مواجهة المشكلات العلمية ولدت سياسات ونتائج اقتصادية، تفصلها فجوة واضحة عن نماذج النظرية الاقتصادية الغربية، فى هيئة النيوكلاسيك، ورغم الاستحداثات الكينزية. ويبدو أنه لن تستوعب التغيرات البنيوية فى الاقتصاد والمجتمع الغربى فى نظرية متماسكة إلا فى إطار معالجة مركبة، وليس فى إطار معالجة اقتصادية بحتة. والمعالجة النظرية لابد أن تشمل التطورات الفعلية فى العلاقات الدولية.

***

(15) Galbraith, The Affluent Society, (a Pelican Book, 1968), p. 25

إن مواجهة الأزمة النظرية، وتجاوز المفاهيم الحالية بانكسارات حادة، يعتبر أمرا بالغ المشقة. ويقول جالبريت إنه «يتحقق استقرار الأفكار والأهداف فى الأقطار الشيوعية بواسطة التزام رسمى بمنهج معلن، وفى مجتمعنا يفرض استقرار مشابه - بشكل غير رسمى إلى حد بعيد - بواسطة الحكمة التقليدية». وجالبريت مصيب فى أنه اختلفت الأسباب والموت النظرى واحد، ولكننا لا نعتقد فى صحة تحديده لأسباب الركود (ولا نقول الاستقرار) النظرى فى كل من المعسكرين. إن الوزن الضاغط «للحكمة التقليدية» يمثل جانبا هاما من المعاناة الطبيعية فى مجال البحث النظرى، فالتجديد النظرى - والثورة النظرية بالتالى - تتحدى بالضرورة ما تعارف الناس عليه، ولابد أن يقابل التحدى بمقاومة ضارية على مستوى المشتغلين بالبحوث النظرية. ولكن فى العلوم الإنسانية تضاف إلى هذا العائق حقيقة أنه يصعب (ولكن لا يستحيل) عزل البحث فى هذه العلوم عن المؤثرات الفعلية فى المجتمع الحى، فهذه المؤثرات (ذاتية - طبقية - تاريخية - أيديولوجية) تهدد دائما بإفراز تشويهات وتحيزات فى الصياغات النظرية. وأصحاب المصالح السائدة أو القائدة، يستخدمون بالقطع أدوات سيطرتهم لكى تكون التحيزات النظرية فى اتجاه تبرير سيطرتهم، بشكل أو آخر. هذان العائقان (عائق التقليد وعائق المؤثرات من خارج البحث العلمى) اللذان شلا تجدد البحث النظرى فى العلوم الإنسانية (ومنها الاقتصاد) لا يمكن أن نقول إن موطن أحدهما فى الشرق والآخر فى الغرب، فالصحيح أنهما استخدما معا فى كل معسكر بأشكال مختلفة؛ ففى المعسكر الغربى لا تلعب الحكمة التقليدية العائق الوحيد، وإنما استخدمت أيضا المؤسسات الرسمية، وبوزن مؤثر، وإن كان استخدامها بدرجة تقل عن الشرق. ونفى جالبريث لهذا الكلام هو تأكيد لما نقول، فقد اضطر إلى إخفاء دور السلطة الذى يعلمه؛ كى تمر آراؤه بأقل زوابع ممكنة (صدر كتابه، والذى نقلنا عنه الفقرة السابقة، أثناء الحرب الباردة التى أسهمت فى تحويل النظريات الاقتصادية فى المعسكرين إلى أعلام ورموز مقدسة)؛ ولذا نلحظ أنه فى كتاباته الأخيرة (بعد تحسن المناخ العام نسبيا)

يعترف بصراحة بدور المؤسسات الحاكمة فى صياغة النظرية الاقتصادية الغربية على نحو يخفى الحقيقة، «فإذا افترضنا أن تلك المنظمات التى تشترك فى هذه العملية (الاقتصادية) تمتلك سلطة – بمعنى أن أهدافها هى التى تراعى، والناس يطوعون وفق هذه الأهداف – فإن أقل الناس يقظة سيسأل بالقطع: أليس ممكنا أيضا أن يخدم علم الاقتصاد أهداف التنظيم؟ إن التنظيمات تمتلك سلطة، فهل ينعدم نفوذها بالنسبة لمجال البحث الذى يتناولها ويتناول هذا الاستخدام للسلطة، هل يمكن أن تكون التعريفات التى قدمناها توا (حول النظرية الاقتصادية) غطاء لتلك السلطة؟» (16).

(3) المنهج المقترح للدراسة :

على أية حال سواء بسبب التحيزات المفروضة قسرا، أو لأسباب أخرى، أعتقد أن هناك أزمة بادية وعميقة فى النظرية العامة، ولن نفهم ما يحدث فعلا فى الدول الاشتراكية من خلال الماركسية، ولن نفهم ما يحدث فعلا فى الاقتصاديات الغربية من خلال النظرية الحدية فى آخر طبعاتها، ولن نستنبط بالتالى ما ينبغى أن نفعله فى بلادنا عبر أى من هذين الإطارين.

إن متابعة التغير فى بنية المجتمع الغربى، ومتابعة التطور فى أساليب إدارة الاقتصاد القومى، ينبغى أن تتم حاليا وفق الدراسات العينية المباشرة، ووفق تعميمات نظرية محدودة (تماما كما هو الحال مع الشرق) وهذا هو أقرب الطرق المتاحة حاليا لاستيعاب الصورة على نحو أفضل. إن التعرف على الممارسة الاقتصادية الفعلية من الكتب المدرسية يؤدى إلى تضليل بيّن. لقد تابع العديدون – عن قرب – تطورات الغرب، وتطورات الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأوروبية، وتابعوا دوافع وآليات هذا التطور، واستنتجوا من دراساتهم أن هناك تقاربا متزايدا فى السياسات الاقتصادية، وفى الأساليب المستخدمة لإدارة اقتصاد صناعى متقدم. وهذا الاستنتاج – فى تقديرى – بالغ الأهمية، وهو يؤكد عمق الأزمة فى النظرية العامة.

---

(16) انظر :

Galbraith, Economics and Public Purpose,.(Boston: Houghton Mifflin Company, 1973), pp. 4-5.

فالمطالع للكتابات النظرية الرسمية والتقليدية يخرج بأنه أمام كوكبين مختلفين جذريا، رغم أن المتابعة الواعية لواقع ما يحدث تشير إلى غير ذلك. إن نظرية التقارب يتبناها فى الغرب اقتصاديون وعلماء اجتماع بارزون، وفى معسكر الماركسيين هناك أيضا من ماركسيى الغرب من يتعاطف مع الاتجاه العام لهذه النظرية، ومنظرو الصين يروجون طبعا لهذه النظرية بحماس، وإذا كان المنظرون والاقتصاديون فى الدول الاشتراكية الأوروبية يقفون بصراحة ضد نظرية التقارب، فإننا لم نقرأ - فى حدود ما وصل إلينا - ردا واحدا مقنعا. ومعروف أن نظرية التقارب لها تنويعات عديدة، ولها توظيفات سياسية متباينة، ولكن يهمنا من أمرها هنا:

أ- إنها تأكيد - كما قلنا - على عمق الفجوة بين نتائج السياسات الاقتصادية خلال العقود الماضية، وبين النظرية العامة، فالتوصل إلى هذه النتيجة (نظرية التقارب) كان تحديا، أو مفاجأة للنظريات العامة، ولم يكن ممكنا توقعها وفق منطق النظريات العامة[17].

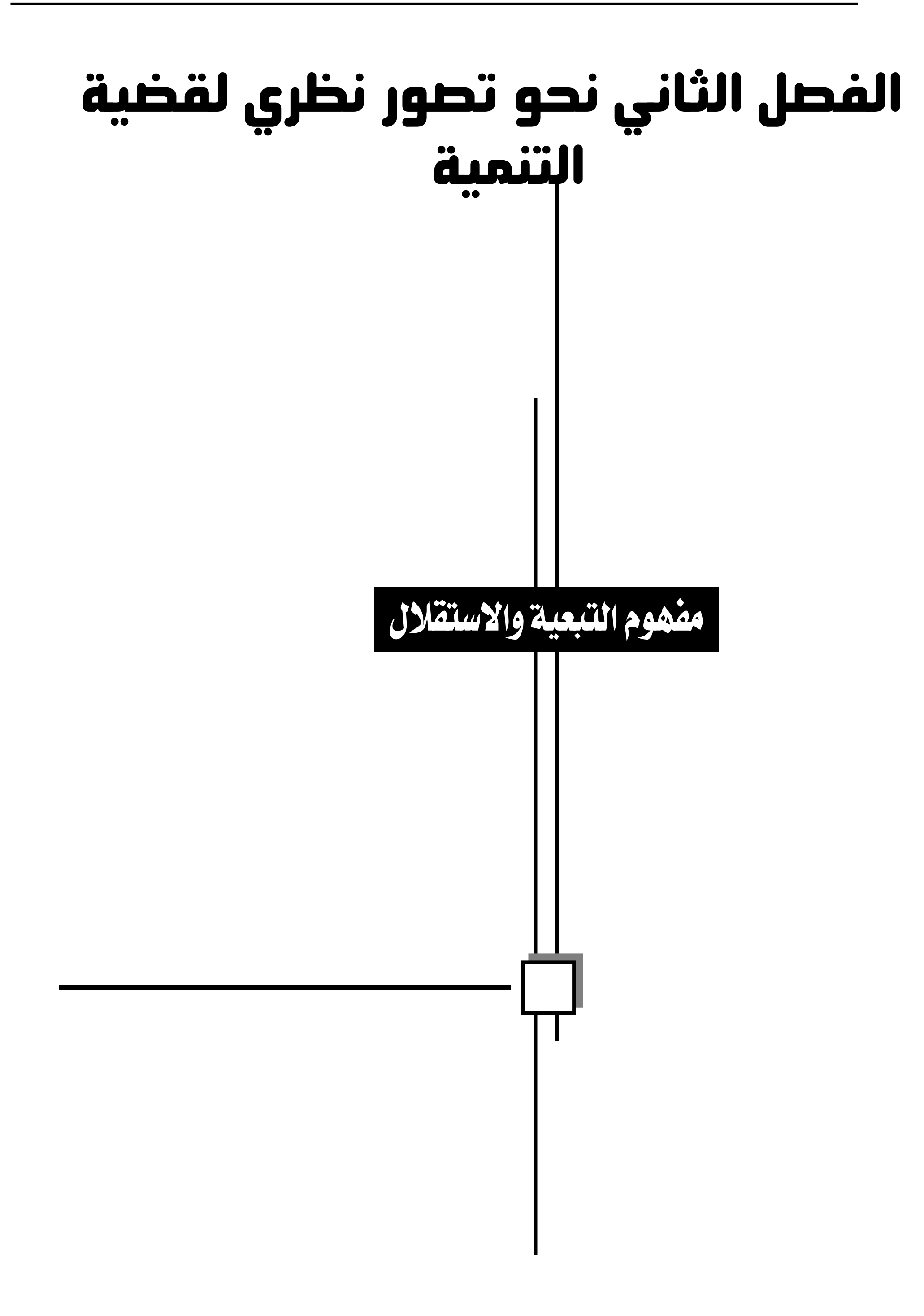
ب- ونظرية التقارب، فى صيغها الجادة، لا تعنى أن الاتحاد السوفيتى يعود إلى الرأسمالية بصورتها القديمة، أو أن النظامين فى مجموعهما سيتحولان إلى نسخ كربونية متماثلة، فالتقارب يعنى بأى حال أن أهداف الإدارة الاقتصادية أصبحت واحدة، والمدخل المركب لدراسة الاقتصاد يعنى أن تشابه أساليب الإدارة الاقتصادية لا يطمس التناقضات والتمايزات السياسية والاجتماعية والأيديولوجية بين الدول. وقد نضيف أيضا أن اتجاه التقارب لا يعتبر نتيجة مباشرة للانفراج الدولى، والدول الاشتراكية التى فتحت أبوابها للتبادل مع الغرب، فعلت ذلك فى إطار التخطيط المركزى، وغير صحيح طبعا أن الدول الاشتراكية أصبحت تحتكم فى تسيير أمورها إلى توجيهات السوق، «والإصلاح الاقتصادى» فى الدول الاشتراكية ليس عودة إلى السوق، ولكنه تحويل لبعض وظائف التخطيط من الدولة إلى الوحدة المنتجة.

(17)يتجنب المؤلف هنا معالجة استنتاج التقارب على نحو أعمق وكيفية إدماج هذا الاستنتاج فى رأيه - داخل تصور نظرى أوسع، وعلاقة هذا التصور ببعض المفاهيم الواردة عند ماركس وعند غير الماركسيين - بالنسبة لوجود بعض المفاهيم عند ماركس قابلة لخدمة هذا الاستنتاج، أنظر مثلا:

Stanley Moore, Three Tactics, The Background in Marx, (New York, Monthly Review Press, 1963), ch. 3, »Marx and Reformism«.

ج- وبالنسبة لنا فى مصر، فإن بعض الكتابات تتناول أحيانا هذه النظرية كجزء من الحديث الغامض عن العودة لقوانين السوق، وأغلب الظن أن بعض «الخواجات» المشاركين فى تصدير الجهل إلى الدول «المتخلفة» ينقلون هذه النظرية إلى «إخوانهم» فى مصر على الوجه الذى يحقق مصالحهم، وهذا ليس جديدا، فمن آليات فرض واستمرار التبعية، تصدير النظريات الخاطئة، وتشويه المفاهيم الصحيحة. إن نظرية التقارب يروج لها فى مصر كجزء من تبرير الانفتاح، وللتدليل على أن الدول الاشتراكية عادت إلى آليات السوق، وفتحت أبوابها للغرب بلا حساب فى ظل الانفراج الدولى، ولكن نظرية التقارب أكثر تعقيدا وجدية من مثل هذا الهذيان، وهى إذا كانت تقدم إجابة على أسئلة مطروحة فى الدول المتقدمة صناعيا - فى المقام الأول - فإن هذا يعنى أن أهميتها بالنسبة لنا هى أهمية نظرية أكثر منها عملية؛ حيث إنها تقترب بنا من فهم واقع العالم المعاصر، بدون الاعتماد على الترجمة المزيفة لهذا الواقع التى توفرها النظريات العامة.

الفصل الثاني نحو تصور نظري لقضية التنمية



مفهوم التبعية والاستقلال

وفقا للعرض السابق، نتصور أن التوصل إلى نموذج نظرى للتنمية فى الدول المسماة بالنامية لن يعتمد على مساعدة فعالة من إطار نظرى أوسع، بل إن الاقتراب من صياغة نموذج للتنمية يتحقق حاليا بقدر الجرأة على تحدى إطار النظريات الأوسع، ونحن لا نعتقد على أية حال أن التوصل إلى سياسات اقتصادية ملائمة للهدف، أو إلى نظرية للتنمية، يتطلب بالضرورة الاستعانة بنظرية متكاملة أكثر شمولا، ولكن يمكن أن نتوصل مباشرة إلى نظرية جزئية فى مجال التنمية، وهذا هو التوجه الفعلى للاجتهادات الجادة الحالية؛ حيث عوملت قضية التنمية كقضية متميزة، وشهد هذا المجال تفاعلا بين العلوم الإنسانية لم تشهده المجالات الأخرى بنفس القدر. وإذا كان الوضوح النظرى فى موضوع التنمية لم يكتمل رغم ذلك على النحو الذى يرضينا علميا، فإن هذا لا يدعو للابتئاس الشديد، فقد أوضحنا أن تخلف البحث النظرى لا يقتصر حاليا على موضوعنا، ومن ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية (أو مرحلة الإقلاع بتعبير روستو) بدأت فى انجلترا وتواصلت بدون نظرية متكاملة للتنمية، والإسهام النظرى لادم سميث(18) كان لاحقا للممارسة العملية؛ أى لابتداع وتطبيق سياسات اقتصادية ملائمة. ولا نعتقد أن كتابات سميث ومن تلاه قد أسهمت كثيرا فى إلهام اليابان(19)،

(18)المقصود الكتاب الأشهر لآدم سميت (1776):

An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.

(19)التجربة اليابانية قامت على أساس التدخل المباشر من الدولة لإحداث التصنيع وعبر تطور من داخل المؤسسات التقليدية وكل هذا يختلف عن النموذج الذى بشر به الاقتصاديون الكلاسيكيون فى الغرب ومن بعدهم الكلاسيكيون الجدد فالنموذج النظرى الغربى كان قائما على النظام الطبيعى والمنافسة، وكان يفترض التعارض الحاد بين النظام الجديد للثورة الصناعية وبين الطبقات الحاكمة للنظام الاجتماعى السابق على الثورة، ويمكن اعتبار تجربة بروسيا السابقة على اليابان أول انحراف عن النموذج النظرى الكلاسيكى ولكن ليس إلى الحد الذى مثلته التجربة اليابانية المتكاملة، خاصة وأن التجربة اليابانية تمت أيضا فى إطار حضارى شرقى. وبالمناسبة يلاحظ النقص البين فى متابعة المكتبة العربية للدراسات عن تجربة اليابان رغم أهميتها الكبيرة بالنسبة لنا.

والتجربة السوفيتية ارتادت طريقها أساسا – كما ذكرنا – بالتجربة والخطأ، ويعنى ذلك أننا – بقصورنا النظرى الحالى – نعتبر فى وضع أفضل من حيث مستوى الوضوح النظرى الذى نبدأ منه، فقد تراكمت خبرة التجارب التنموية (الناجحة والفاشلة) فى كل أنحاء الأرض، وفى ظروف دولية ومحلية متباينة، ونشطت الدراسات فى تحليل هذه التجارب، واستخلاص النتائج، وكان طبيعيا أن يصاحب هذا تقدم ملموس فى البحث النظرى لمفاهيم وأدوات التنمية (وخاصة منذ منتصف الستينيات).

(1) ستة مبادىء:

بوسعنا أن نقول إن هناك الآن عددا من المبادىء (أى سياسات تتطلبها المصالح طويلة الأجل للتنمية) تحظى بانتشار كبير وتقبل واسع، نشير إليها على النحو التالى:

فى العلاقات الدولية هناك مبدأ المواجهة بشكل ما لحقيقة أن العلاقات غير مواتية مع الدول الصناعية، ويسبب التناقض الفعلى فى المصالح بين الشمال والجنوب – وفى العلاقات الداخلية هناك مبادىء الاعتماد على النفس بشكل أساسي/ التنمية عملية مركبة/ لابد من قفزة كبيرة وجريئة/ الدور المحورى للدولة والتخطيط/ قضية عدالة توزيع الناتج.

ولا شك أن كل مبدأ من هذه المبادىء الستة له أكثر من تفسير. كذلك تختلف الأوزان النسبية لهذه المبادىء من نموذج إلى آخر، والترابط المنطقى بين هذه المبادىء يختلف أيضا:

أ- ففى دائرة العلاقات الدولية يتباين تقييم الدور الذى لعبته وتلعبه الدول الصناعية فى إعاقة الدول «النامية». ففى البداية استبعد روستو وليبنشتاين مثلا الموضوع كله[20]؛ ونيركسه ومنيت بالغا فى أثر العوامل الداخلية رغم اعترافهما بالموقف غير المواتى فى العلاقات الدولية[21] ، ولكن الكتابات الأحدث، - على اختلاف اتجاهاتها - أصبحت تولى الموضوع قدرا أكبر من الاعتراف والاهتمام. فالتحيزات المفروضة ضد الدول «النامية» فى التجارة الدولية لم تعد محل خلاف، وكذلك مشاكل الاستثمار الأجنبى، ومخاطر الشركات العابرة للجنسية، وتراكم الديون الخارجية، وسيطرة الدول الصناعية الغربية الضارة على الهيئات الدولية (كالبنك الدولى وصندوق النقد)

(20) انظر :

W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth, (Cambridge: at the University Press, 1961).

روستو يتجاهل التاريخ تماما فى تفسير التخلف وفى تناول متطلبات الإقلاع، لا يشير إلى قضية العلاقات الدولية المعاصرة. الدول «النامية» وفق هذا التصور مجرد دول أصابها «النعاس» لفترة من الزمن، وهى بالتالى مجرد دول تبدأ بداية متأخرة عما سبق أن فعلته الدول الغربية منذ حوالى ثلاثة قرون. وقد وقع جالبريت فى نفس التصور: «إن رؤية عملية التنمية كخط تنتظم فيه أمم العالم فى مراحل تنميتها المختلفة، هى رؤية لكل من عملية التنمية وسياستها بمزيد من الوضوح إلى حد كبير». انظر:

J.K. Galbraith, Economic Development in Perspective, (Harvard University Press, Cambridge, 1962), p. 14.

H. Leibenstein, Economic Backwardness and Economic Growth, (New York: John Wiley and Sons, 1957).

قدم المؤلف مسحا وصفيا لما اعتبره سمات الدول «النامية» وأغفل تماما العلاقات الدولية.

(21) انظر :

J. Viner, «The Economics of Development», H. Myint «An Interpretation of Economic Backwardness», R. Nurkse «Some International Aspects of the Problem of Economic Development», The Economics of Underdevelopment, Ed., AN. Agarwala and S.P. Singh, (Bombay: Indian Branch, Oxford University Press, 1958).

يلاحظ أن كل هذه الدراسات كانت قبل النصف الثانى من الستينيات.

، ويكفى أن نشير هنا إلى ميردل، وتقرير بيرسون، والدراسات الصادرة عن سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ECLA، والدراسات التى تدفقت فى السنوات الأخيرة بمناسبة الحوار حول النظام الدولى الجديد، ومنها تقرير تنبرجن[22].

ولا شك أن نضال الدول «النامية»، واقتحام اقتصادييها للحوار النظرى (رغم تعدد مناهجهم) كان عاملا هاما فى التحول، وكذلك لا ننسى دور مدرسة الاقتصاديين الماركسيين فى الغرب الذى بدأه باران[23]، ثم دور الاقتصاديين فى الدول الاشتراكية والأوروبية (نستطرد بعد قليل فى شرح طبيعة العلاقات الدولية).

---

(22)نرصد لميردال ثلاث علامات طريق:

a) Economic Theory and Under Developed Regions. 1956.

b) Asian Drama, An Inquiry into the Poverty of Nations. 1968.

c) The Challenge of World Poverty A world Anti – Poverty Program in Outline, 1971.

رغم بداية واضحة فى موقف ميردال فى كتابه الأول يلاحظ أنه تناول قضية العلاقات الدولية بتدرج متصاعد فى العمق والشمول. وبالنسبة لبيرسون، المقصود هو التقرير الذى وضعته لجنة برئاسته وبتكليف من البنك الدولى والذى ترجم بعنوان ماذا يجرى فى العالم الغنى والعالم الفقير، شركاء فى التنمية.

ويمكن متابعة اتجاه الدراسات الأخيرة عبر العرض الذى قدمه إسماعيل صبرى عبد الله نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976). وانظر: إبراهيم حلمى عبد الرحمن، إقامة النظام الدولى الجديد (تلخيص دراسة للأستاذ بان تنبرجن ومجموعة من الخبراء الدوليين بناء على توصية نادى روما)، (القاهرة: معهد التخطيط القومى، سبتمبر 1976)، مذكرة رقم 1170.

(23) انظر :

P. Baran, The Political Economy of Growth, (New York: Monthly Review Press, 1957)

صدرت للكتاب ترجمة بعنوان الاقتصادى السياسى والتنمية، أحمد فؤاد بليغ، (القاهرة: دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، 1967).

ب- وبالنسبة لدائرة العلاقات الداخلية، يبدو أن مبدأ الاعتماد على النفس أصبح من المبادىء التى لا يختلف عليها[24]؛ إذ ثبت علميا أن الدول «المتقدمة» لا تنتوى (فى أمد منظور) أن تقوم بتحويل موارد مالية كبيرة (أو قليلة!) إلى الدول «النامية»، سواء على هيئة قروض ميسرة، أو قروض تجارية، أو استثمار مباشر، ودعك من مسألة المنح. وبالتالى كان لابد أن يركز أى تفكير واقعى على ضرورة الاعتماد على المدخرات المحلية فى المقام الأول، وقد أسهم باران فى أدبيات التنمية الحديثة فى بلورة الإمكانية النظرية لتحقيق هذه الضرورة، من خلال مفهوم الفائض الاقتصادى، وتمييزه بين الفائض الاقتصادى الفعلي، والفائض المحتمل، والفائض المخطط[25]. ومن الناحية العملية، يبدو واضحا أن وقف الاستنزاف الخارجى، ومنع تبديد الفائض المحتمل على يد أصحاب الدخول العليا، والتحكم فى أنماط ومعدلات الاستهلاك، يحقق معدلات الادخار القومى المطلوبة. وتطبيقا لهذا كتب راؤول بريبيش (1963) أن «التفاوت فى استهلاك المجموعات المذكورة، والدخل المنقول إلى الخارج بغرض الاستثمار والادخار، يتضمن وفرا كبيرا كامنا

(24)اعترف نيركسة بأن «الموارد الخارجية حتى إذا توافرت فى أكثر الأشكال ملاءمة ليست كافية. إنها لا تقدم أتوماتيكيا حلا لمشكلة تراكم رأس المال فى المناطق المتخلفة ولا يوجد حل ممكن بدون مجهودات محلية جهيدة وبالتحديد فى مجال التمويل العام». Nurkse, The Economics..., Op. cit., p. 271.

وترجع أهمية الاعتراف إلى أن أطروحة نيركسة حول الحلقات المفرغة، أدت إلى استنتاج أن الموارد المحلية لا تكفى لتمويل نموذج النمو الذى اقترحه، ولذا بدا فى كتاباته أنه متفائل بالنسبة لمستقبل التدفقات الخارجية. انظر كتابه الأشهر:

Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries,(Oxford: Blackwell, 1953).

(25)باران، الاقتصاد السياسى، مرجع سابق، الفصل الثانى، يحدد باران الفائض الاقتصادى المخطط بأنه الفرق بين الناتج «الأمثل» للمجتمع الذى يمكن بلوغه فى بيئة طبيعية وتكنولوجية محددة تاريخيا، وفى ظل ظروف الاستخدام الأمثل المخطط لكل الموارد الإنتاجية المتاحة، وبين حجم «أمثل» للاستهلاك يختاره المجتمع. ويتحدد الأمثل للإنتاج والاستهلاك بتقدير مدرس لجماعة اشتراكية يوجهها العقل والعلم (ص 107) - مفهوم الفائض الاقتصادى له أصوله عند الكلاسكيين (سميث وريكاردو/ ميلز) ولكنه لا يتطابق مع هذه التحديدات الأولى، ولا مع مفهوم فائض القيمة عند ماركس - شارل بتلهيم تبنى أيضا مفهوم الفائض الاقتصادى باعتباره مرادفا لفائض القيمة، وفرق بين الفائض الاقتصادى الجارى المتاح للتنمية، والفائض= =المستخدم فى التنمية. التخطيط والتنمية، ترجمة إسماعيل صبرى عبد الله، (القاهرة: دار المعارف، 1966)، ص 109 - 113 (ونعتقد أن تحديدات باران أكثر فائدة).

يمكن أن يسمح بزيادة سريعة فى معدل التنمية شريطة توفير شروط أخرى فى الوقت ذاته. وفى الحقيقة إذا كان استهلاك الطبقات العليا يزيد أحد عشر مرة عن استهلاك الطبقات الأدنى، فإن معدل النمو السنوى لدخل الفرد الواحد يمكن أن يكون من 1 إلى 3٪، ولو كان استهلاك الطبقات العليا أكبر بتسع مرات (فقط) أمكن زيادة الدخل السنوى للفرد بنسبة 4٪»[26].

المهم. يبدو أنه لا خلاف الآن حول قدرة الدول «النامية» على توليد مدخرات محلية كافية، فى ظل ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة[27]. وقد نذكر أن المدخرات المحلية شكلت فعليا فى الستينيات (عقد التنمية الأول) حوالى 85٪ من إجمالى الاستثمارات فى الدول «النامية»[28] واستهدفت استراتيجية التنمية الدولية التى تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة (أول يناير 1971) رفع معدل الادخار المحلى إلى 20٪ عام 1980 (أى فى آخر عقد التنمية الثاني) رغم تفاؤلها الشديد حول احتمال الوصول بمساعدات التنمية إلى نسبة الـ 1٪ الشهيرة (وهى النسبة التى لا تتحقق أبدا، بل إن نسبة التحويلات تتناقص باطراد).

إلا أن الخلاف فى مبدأ الاعتماد على النفس ينشأ عن التوسع فى استخدام المفهوم بحيث لا يقتصر على الموارد المالية والعينية، وينقلنا هذا إلى المبدأ الثالث.

---

(26) بريبش كان فى تلك الفترة أمينا عاما للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والنص نقلا عن: أندريه جوندر فرانك، البرجوازية الرثة والتطور الرث، ترجمة الهيثم الأيوبى وأكرم ديرى، (بيروت: دار العودة، 1973) ص 156 – 157.

(27) لاحظ أ. ليويس مبكرا أنه لم يحدث أن عجز مجتمع واحد عن الدخول فى حرب رأى ضرورتها وإذا كان أى مجتمع قادر على تقديم التكلفة المادية والبشرية للحرب فإن هذا الحجم من الموارد يكفى لتحقيق التراكم المطلوب للتنمية. انظر:

A. Lewis, The Theory of Economic Growth, (London: G. Allen Unwin, 1961) p. 226.

(28) بيرسون، شركاء فى التنمية، مرجع سابق، ص 42.

ج- التنمية كعملية مركبة: ويبدو أن آرثر ليويس كان أول أستاذ تنمية فى الغرب يشير إلى ضرورة تحديد أولويات بين الأهداف، وحدد أن الموضوع الأول هو النمو وليس التوزيع[29]. وهذا التركيز الخاص على النمو قدر له أن يسود فترة طويلة، وساد فى البداية أيضا ربط معدل النمو ربطا كاملا بمعدل الاستثمار العينى، ولكن تراجع هذا التصور الخاطىء سريعا، ولا نعتقد - فى حدود ما نعلم - إن دارسا مهما لقضايا التنمية يهمل الآن أثر ما يسمى بالعوامل غير الاقتصادية (حتى وإن لم ينعكس هذا واقعيا فى بنية التحليل)، والبنك الدولى يقول إنه لم يغفل أبدا عن هذه العوامل[30]والكتابات الحديثة ترفض الآن اختزال عملية التنمية إلى أن تكون مجرد تنمية اقتصادية، وترفض اختزال الأخيرة إلى أن تكون مجرد نمو فى الناتج القومى[31] . إلا أن التقدم نحو المعالجة النظرية للتنمية الاقتصادية فى إطار تفاعلها مع التنمية الاجتماعية المتكاملة لم يكن أمرا سهلا، ولا زال ممكنا أن نلحظ ضعف الروابط العضوية بين بحوث الاجتماعيين، وبحوث الاقتصاديين فى كل نظرى واحد، فرجال الاجتماع فى الغرب يبحثون فى مجالهم،

---

(29) Lewis, The Theory, op cit ظهرت الطبعة الأولى للكتاب عام 1955 .

(30) كتب جون أدلر أنه منذ 1949 ، كان البنك الدولى يشير إلى العوامل غير الاقتصادية التى تعوق التنمية كانخفاض مستوى التعليم وعدم الاستقرار السياسى وأشار أيضا إلى الصعوبات التى تظهر بسبب التكوين الاجتماعى للدول المتخلفة «غير أن تغييرا حساسا حدث بين الاستراتيجية التى اتبعت فى عام 1948 وتلك التى اتبعت عام 1977 فبينما كان البنك فى عام 1948 يراقب فقط تلك العقبات (آسفا - وهذا صحيح) إلا أنه فى السنوات الأخيرة حاول عن طريق الاستشارة السياسية والمساعدة الفنية والمقترحات الخاصة بإصلاح المؤسسات وعمليات الإقراض الواسعة، أن يستأصل تلك العقبات». انظر: التمويل والتنمية - ملحق الأهرام الاقتصادى، (15 يناير 1978)، ص 55 - 57).

(31) انظر مثلا:

Dudley Seers «The Meaning of Development», Keith Griffin, «Undefdevelopment in Theory», in The Political Economy of Development and Underdevelopment, ed. By Charles K. Wilber, (New York: Random House, 1973).

وإن كانت عينهم على نتائج الاقتصاديين، ورجال الاقتصاد ينكبون على مهمتهم، ويلتقون بما يسمونه العوامل غير الاقتصادية لقاء غير أصيل. ولا شك أن هذا الوضع انعكاس – إلى حد ما – لأزمة النظرية العامة التى تفتقد التصور المركب للمجتمع، ولكن لابد من الإشارة هنا إلى العمل العملاق لجونار ميردال (الدراما الآسيوية) وما تلاه من دراسات فى نفس الاتجاه[32]. إلا أن مبدأ «التنمية المركبة» وإن تمتع بقبول واسع الآن، فإن اتجاه التغيرات المطلوبة يختلف اختلافا كبيرا حسب الغاية المحددة للتنمية، وحسب ارتباط التغيرات المتزامنة المستهدفة بالمبادىء الأخرى العاملة فى النموذج، فالتغيرات التى يقترحها نموذج للبنك الدولى،

(32)يكتب ميردال «إننا قد نستنتج من معرفتنا بظروف جنوب آسيا وعلاقاتها السببية المتبادلة ليس فقط أن الجهود يجب أن تكون أكبر من حد أدنى حرج، ولكن أيضا أنها يجب أن تكون موجهة فى نفس الوقت إلى عدد هائل من الظروف، ومركزه خلال فترة وجيزة من الزمن، ومطبقة بطريقة منسقة على نحو رشيد». هذه العبارة تحدد فى الواقع خطا أساسيا التزم به ميردال فى ممارسته النظرية.

G. Myrdal, An Approach to the Asian Drama Methodological and Theoretical, (New York: Vintage Books (A Division of Random House), 1969), Appendis 5, P. 265

تختلف طبعا عن نوع التغيرات التى يقترحها باران أو ميردال. وقد نذكر هنا أن الإسهام النظرى للدول الاشتراكية فى هذا الموضوع أقل كثيرا من حصيلة تجاربها العملية، فهذه الدول أجرت تجارب ناجحة امتزجت فيها مختلف الممارسات، ونجحت تحولاتها الاقتصادية من خلال ذلك، ولكن بلورة هذه الخبرات، واستخلاص نتائجها العامة، لا نجده منعكسا فى أدبيات التنمية بشكل كاف وعميق(33).

د- وإذا انتقلنا إلى مبدأ «القفزة الكبيرة»، فإنه مبدأ مسلم بمضمونه عند كل الأعلام الذين كتبوا فى الغرب عن التنمية، رغم اكتسابه لأسماء مختلفة، «فالدفعة الكبيرة» استخدمها روزنشتين - روردان، ومضمون الفكرة كامن أيضا فى «مرحلتى الإعداد للإقلاع والإقلاع» عند روستو، وفى فكرة «الحد الأدنى الحرج للجهد الذى يؤدى الهبوط عنه إلى فشل التنمية» (ليبنشتين)،

(33)على سبيل المثال تقرأ لأوسكار لانج «إن العامل الاستراتيجى هو الاستثمار، أو بشكل أكثر تحديدا، الاستثمار المنتج، ويترتب على هذا أن مشكلة تخطيط التنمية هى مشكلة التأكد من أن هناك استثمار إنتاج كاف ثم توجيه ذلك الاستثمار المنتج إلى القنوات التى يمكن أن توفر النمو الأسرع للقوى المنتجة فى الاقتصاد القومى».

O.Lange, Economic Development, Planning, and International Cooperation(Cairo Central Bank of Egypt, 1961), p. 10.

وهذا المفهوم الاقتصادى الضيق يتكرر فى الكتابات الأخيرة. انظر الكتاب الذى وضعته نخبة من كبار الاقتصاديين السوفييت المتخصصين:

Industrialization of Developing Countries, (Moscow: Progress Publishers, 1973).

انظر أيضا:

Tomas Szentas, The Political Economy of Underdevelopment, (Budapest: Akademiai Kiado, 1973).

= الكتاب الأخير يهتم بالمناقشة النظرية مع الأساتذة الغربيين، وهو يتناول الجوانب الاجتماعية ولكن بغير استفادة عميقة من خبرة الدول الاشتراكية.

وهى أيضا فكرة «الهجوم على جبهة واسعة بموجة من الاستثمارات الرأسمالية فى عدد من الصناعات» (نيركسه) [34]. وهذا الالتقاء يعكس أساسا الأثر الهام للمستوى التكنولوجى فى عالم اليوم ونتائجه الاقتصادية، فاستخدام الإمكانيات التكنولوجية الحديثة يتطلب بالضرورة البدء بحد أدنى كبير من الاستثمار[35]. ولكن كيف تبدأ الانطلاقة الكبيرة المركزة؟ وكيف تعمل؟ وإلى أين تتجه؟ الخلافات هنا كثيرة ولن نتوقف عندها. نشير فقط إلى أننا لا نعتقد (مع الكثيرين) فى واقعية قيام المشروعات الخاصة بالمهمة الأساسية، سواء فى إطار النمو غير المتوازن (هيرشمان) أو النمو المتوازن (نيركسه) [36]. وأعتقد أن ميردال كان محقا حين أوضح أن النمو غير المتوازن ضرورة فى ظل التشوهات الموروثة، وبناء على منطق الدفعة الكبيرة؛ حيث لا يمكن عمليا إقامة كل المشروعات المطلوبة وفق التوقيت الأمثل اقتصاديا، وكذلك فإن عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة حسب الحاجة يؤدى بالقطع إلى ظهور طاقات عاطلة (أو اختناقات) لا يمكن تلافيها إلا فى مرحلة تالية، ولكن كل هذا

(34) انظر:

P.N. Rosenstein Rodan, «Notes on the Theory of the (Big Push)», Economic Development For Latin America, Howard S. Ellis, ed., (London: Macmillan, 1961). H. Leibenstein, Economic Backwardness, op. cit. R. Nurkse, Problems, op. cit.

(35) من قبيل التكرار أن نشير إلى أن المشروعات الحديثة تتطلب بالضرورة حدا أدنى كبيرا من الاستثمار وأى توسعات لابد أن تكون أيضا كبيرة نسبيا (ينطبق هذا على الهياكل الارتكازية أو مشروعات الصناعة)، أيضا يتطلب إنشاء مشروع معين إقامة عدد آخر من المشروعات المرتبطة به. وفى كل الأحوال تتحسن الاقتصاديات العامة واقتصاديات كل مشروع كلما زاد عدد المشروعات المقامة فى فترة متقاربة (فكرة الوفورات الخارجية – أى ما يترتب على كل استثمار أو على مجموعة الاستثمارات من منافع للاقتصاد القومى عامة، وقد لا تزيد هذه المنافع بنفس النسبة لكل مستثمر. ولا يقتصر أثر الوفورات الخارجية على جانب العرض، ولكن أيضا على توسع وتنوع الطلب فى السوق المحلى).

(36) انظر :

A.O. Hirschman, The Strategy of Economic Development, (New Haven: Yale University Press, 1958) chs. 3 -6.

وقد يدخل فى نطاق النمو غير المتوازن كما عرضه هيرشمان، مفهوم التركيز على «القطاع القائد» فى مرحلة= =الإقلاع عند روستو.

Nurkse, Problems, op. cit., ch 1

Nirkse, Some International, op. cit., p. 2

يرى البعض أن منطق النموذج الذى قدمه نيركسة فى النمو المتوازن لا يتعارض بالضرورة مع فرض أن تتولى الدولة (وليس القطاع الخاص) إنجاز المهمة. انظر:

Ilchman and Bhargava «Balanced Thought and growth, ed. C.k. Wilber, op. cit.

ويرى المؤلفان أن هذا ينطبق أيضا على نموذج أ. ليويس «التنمية الاقتصادية مع عرض غير محدود من العمالة».

يختلف عن مفهوم النمو غير المتوازن عند هيرشمان. وعدم التوازن عند ميردال لا تحله آليات السوق، ولكن التخطيط الشامل، وحتى التخطيط الشامل لا يحل المشكلة تماما ولكن يحد منها[37]. إلا أن النقد الأهم الذى وجهه ميردال لدراسات الدفعة الكبيرة فى الغرب – كان من زاوية أنها ركزت فى مفهومها على العوامل الاقتصادية، ولا شك أن ربط الدفعة الكبيرة (أو القفزة الكبيرة) بمبدأ أن التنمية عملية مركبة يؤدى إلى تحليل مختلف، وإذا تركزت الجهود على التنمية الاقتصادية بالمعنى الضيق «سيثبت أنها أقل من أن تكون فعالة»[38]. وغنى عن البيان أن الدراسات الأحدث تأخذ بشكل متزايد بمفهوم ميردال، والدراسات التى أسهمت بها المدرسة الماركسية ذات أهمية كبيرة فى هذا الاتجاه، وتجارب التنمية الاشتراكية اعتمدت فعليا وبنجاح على منطق القفزة الكبيرة، ومنطق الهجوم الشامل على جبهة متسعة.

هـ- وعن دور الدولة والتخطيط: من المسلم به أن دور الدولة فى التنمية يختلف (كما ونوعا) عن الدور الذى مارسته الدولة، فى تجارب الغرب الأولى، وإذا كانت كتب الاقتصاد المدرسية (فى الغرب) لا تعكس حقيقة الدور الذى تمارسه الدولة فعليا فى الاقتصاديات الغربية الآن، فإن دراسات التنمية (وهى أكثر تحررا من فروض النظرية الاقتصادية) تصف الدور المرشح للدولة فى الأقطار «النامية» بواقعية أكثر، فالتخطيط الشامل أصبح مقولة معترفا بها رسميا فى الولايات المتحدة منذ بداية الستينيات

(37) G. Myrdal, An Approach, Op. cit., pp. 296 – 301.

(38) Ibid., p. 271

(منذ ميثاق بونتادلاست عام 1961 الذى أنشأ التحالف من أجل التقدم). والبنك الدولى يسجل أن سياسة الانفتاح فى مصر تتطلب «تخطيطا وتناسقا أكثر فى السياسات» (بالمقارنة مع مرحلة السيطرة الواسعة للقطاع العام). والخطة وفق مفهوم البنك «تشير إلى المدى الأوسع جدا من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى يجب أن يتم الاتفاق عليها قبل أن تصبح الخطة كأداة فعالة للتنمية الاقتصادية»[39]. وهذا التحديد لا يختلف عليه بين مختلف المدارس الداعية للتخطيط «فخطة من أجل التنمية هى فى جوهرها إذن (كما يقول ميردال) برنامج سياسى».. و«كل التخطيط يتضمن اختيارات سياسية، والاختيارات لا تهتم فقط بأهداف عريضة ومجردة، فهى ترتبط بكل المراحل فى عملية التخطيط، وبكل خطوة محددة متضمنة فى التخطيط»[40]. ولكن محتوى مقولة التخطيط يختلف طبعا حسب الهدف وحسب الوسائل المناسبة لتحقيق الهدف، ويؤكد عدد من الأساتذة الغربيين على ضرورة التخطيط العينى وأولويته (ميردال)،

(39)انظر :

Field Report Prepared by the World Bank Mission, (Cairo, April 1976) ch. V.

(40)Myrdal, An Aprroach, op. cit., pp. 252 – 253

وكتب جالبريت أن «السوق لا يمكن أن تقدم على تحقيق قفزات كبيرة حين يتطلب الأمر ذلك، وكما أن «السوق» لا يتمكن من وضع إنسان فى الفضاء فإنه لا يتمكن أيضا من خلق صناعة صلب بسرعة حين يكون هناك قدر ضئيل – أو لا يكون – من خبرة سابقة فى إنتاج الصلب، بل ولا يستطيع (السوق) أيضا خلق مشروع صناعى متكامل بسرعة».

J.K. Galbraith, Economic Development, op. cit., p. 35.

والمشابهة بين مشروع أبوللو وإقامة مصنع للحديد والصلب فى دولة «نامية» لا تخلو من دلالة، ولكن إشارة ميردال إلى ظروف الدول الغربية أثناء الحرب أوقع، فإعادة تشكيل الاقتصاد لمواجهة الاحتياجات العسكرية والمدنية «كان مستحيلا توقع حدوثها من خلال عمل السوق..، وبذا وجدت (هذه الدول) نفسها وقد تجهزت بنسق كامل من الضوابط المباشرة والعينية وكثير منها كان بالضرورة ذا طابع تحكمى discretionary وفى اقتصاديات جنوب آسيا ذات المرونة المنخفضة تكون الحاجة (إلى مثل هذه الضوابط) أكثر جدا، وأطول دواما، فحتى فى القطاعات المنظمة نجد ظروف السوق على نحو يحتم على الحكومات، بشكل منتظم استخدام ضوابط تحكمية بل وإلى درجة تتجاوز جدا ما رأته البلاد الغربية ضروريا فى زمن الحرب».

Myrdal, An Approach, op. cit., pp. 412 – 413.

وهناك أيضا من يؤكد على ضرورة أن تتولى الدولة مسئولية إقامة الصناعات الأساسية (جالبريث)، وإدارة الاقتصاد القومى بشكل مباشر، تمشيا مع طبيعة اقتصاديات الدول «النامية» ذات المرونة المنخفضة، وتمشيا أيضا مع منطق القفزة الكبيرة التى تعجز عن تحقيقها آليات السوق[41]. والحاصل فعلا (صدقا أو كذبا) أن أغلب الدول «النامية» تتبنى مبدأ التخطيط، و«أغلب الأحيان لا تزال نظرة الكثير من الدول الأقل نموا إلى القطاع الخاص المحلى نظرة سلبية، وبالرغم من أنها قد تحسنت فى كثير من الحالات، فلا يزال من الأمور غير العادية بالنسبة لها أن تعتبر القطاع الخاص أداة مناسبة للنمو الاقتصادى»[42]. وفى الواقع العملى «يعتبر الإسهام المتزايد بدرجة ضخمة من جانب القطاع العام بالنسبة للقطاع الخاص أحد الجوانب الملفتة للنظر فى نمو إجمالى الاستثمارات فى الدول النامية فى الحقبات الأخيرة».. «القطاع العام فى بعض الدول قد اختص بحوالى 20 – 50٪ من إجمالى الاستثمارات فى كافة القطاعات الاقتصادية وذلك فى أوائل الخمسينيات، بينما كان من المتوقع أن تصل هذه النسبة فى أواخر الستينيات إلى ما يزيد على 60٪ حسب ما تشير الخطط القومية لهذه الدول». ولم تنحصر الاستثمارات العامة فى قطاع الهياكل الارتكازية، فامتدت إلى الصناعة التحويلية، وخاصة الصناعات التى تعتبر استراتيجية لتسهيل عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية العامة، فصناعات تحويل الكيماويات والمنتجات الكيماوية والمنتجات البترولية أخذت الموقع الأول من الاستثمارات العامة

(41)تقرير بيرسون، مرجع سابق، ص 78.

(42)التطور الصناعى فى الدول النامية (1969)، أعد من قِبل سكرتارية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقدم للندوة الدولية الصناعية التى عقدت فى أثينا – ترجم ونشر بإشراف (مركز التنمية الصناعية للدول العربية، 1971)، الجزء الأول ص 164 – 165.

(الأسمدة – الأسمنت – الصلب – الآلات وغيرها من المنتجات المعدنية) ولكن كانت هناك استثمارات أيضا (بدرجة أقل) فى الصناعات الخفيفة (النسيج – المواد الغذائية كالسكر ومعالجة الحبوب والزيوت الغذائية والدخان). ويبدو «أنه كلما زادت الحصة المخططة مقدما لإسهام القطاع العام فى إجمالى الاستثمارات فى الصناعات التحويلية، كلما زاد معدل النمو المتوقع فى الإنتاج الكلى للصناعات التحويلية، والعكس قد يكون صحيحا أيضا»[43].

و– بقى المبدأ السادس – إعادة توزيع الناتج: ومعروف أنه كان هناك خط فى قضية التوزيع يمتد فى الفكر الاقتصادى الغربى منذ جون استيوارت ميل، وبمقتضى هذا الخط كانت قضية التوزيع تخرج عن الآليات الموضوعية التى ينشغل بها الاقتصادى، وكانت تترك للتحركات والقرارات السياسية.

---

(43)انظر مثلا تقرير بيرسون، مرجع سابق، «التنمية المستقرة تتطلب توزيعا أكثر عدلا للثروة ودرجة أكبر من المشاركة فى الحياة السياسية والاجتماعية على نقيض ما هو فى كثير من الدول النامية حتى الآن.. إن النمو الذى يزيد من غنى الأغنياء لن يؤدى إلى التنمية الثابتة فى مجتمع سليم» (ص 68) ويلاحظ أن أساتذة كآرثر ليويس شاركوا فى إعداد صياغة التقرير – أيضا سجلت استراتيجية التنمية الدولية نفس المفهوم «من الضرورى إحداث توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة لحفز كل من العدالة الاجتماعية وكفاءة الإنتاج ورفع مستوى العمالة بدرجة كبيرة.. ويجب أن تصاحب تغيرات نوعية وبنيوية فى المجتمع النمو الاقتصادى السريع، ويجب أن تضيق بدرجة أكبر التفاوتات القائمة: إقليمية وقطاعية واجتماعية. هذه الأهداف عبارة عن عوامل محددة وفى نفس الوقت منتجات نهائية للتنمية» (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 24 أكتوبر 1970) – وقد عبر مكنمارا عن موقف البنك الدولى فى فقرة أصبحت ذائعة الشهرة «حين يكون أصحاب المزايا الكبيرة قلة محدودة، ومن يعانون الفقر كثرة غالبة، وتتسع الهوة بين الفريقين بدل أن تضيق فالقضية لا تعد وأن تكون قضية وقت يجب بعده اتخاذ اختيار حاسم بين التكلفة السياسية للإصلاح والمخاطر السياسية للتمرد».

R. Mc Namara, One Hundred Countries, Two Billion People. The Dimensions of Development. (New York: Praeger Publishers. 1973), p. 112.

وتنحو الدراسات إلى محاولة إثبات أن عدالة التوزيع ليست عبئا تتحمله التنمية الاقتصادية انصياعا لاعتبارات سياسية واجتماعية، ولكنها قد تفيد أيضا فى رفع معدل النمو، أو على الأقل تحتفظ بنفس المستوى بانتظام أضمن، ويقول البعض إن هذا ممكن مع سيادة القطاع الخاص (وهذا ما نشك فى إمكانه) انظر:

Hollis Chenery and others, Distribution with Growth, Policies to improve income distribution in Developing Countires in the Context of Economic Growth – A joint study by (The World Bank's Development Research Center and the Institute of development Studies at the University of Sussex, Oxford University Press, 1975).

وحين أدخل مفهوم التخطيط محل السوق فى دراسات التنمية الحديث، ظلت نفس الفكرة قائمة فانكب الاقتصاديون على دراسة الاستثمارات المنتجة باعتبارها الجانب الموضوعى، واسقطوا قضية توزيع الناتج من دائرة التخطيط، وشاع أن محاكاة النموذج الغربى الذى شاده المنظمون الرأسماليون تتطلب تراكم دخول كبيرة فى أيدى فئة قليلة باعتبار أن أصحاب هذه الدخول - بالضرورة - أصحاب ميل حدى مرتفع للادخار فالاستثمار، وكانت المطالبة بالعدالة فى توزيع الناتج تتهم فورا بأنها عقبة فى وجه زيادة معدلات الاستثمار والنمو، ولكن ظروف النضال الوطنى التى ألفت بين طبقات اجتماعية مختلفة لم تكن تساعد على تقبل استمرار نموذج الاستقطاب الطبقى الحاد، والقوى الخارجية الحريصة على بقاء هيمنتها كان لابد أن تقلق من احتمالات الثورة الراديكالية، ومفهوم التنمية كعملية مركبة كان لابد يفرض سؤال التغييرات الاجتماعية المناسبة وعلاقتها بتوزيع الدخول، وأخيرا لم يكن ممكنا تجاهل انعكاسات التجارب الاشتراكية التى أثبتت إمكانية التنمية بدون مليونيرات وطبقة أصحاب أعمال. وقد نتج عن كل ذلك أن فرضت قضية التوزيع نفسها على أدبيات التنمية منذ أواخر الستينيات[44]. ويعترف البنك الدولى بأن المفاهيم الجديدة أحدثت تغييرا هاما فى استراتيجيته «إذ كان البنك فى أيامه الأولى يولى اهتماما طفيفا لمزايا التنمية والتغيير فى توزيع الدخل الذى ينتج عن التنمية»

(44)ج. آدلر، التمويل والتنمية، مرجع سابق.

، وأصبح مطلوبا أن يعاد «توجيه سياسات التنمية والقروض من أجل التنمية بصورة سليمة وواضحة، وهذه السياسات يجب أن تركز على إزالة الفقر العام والقضاء عليه»[45]. ولكن كيف ينفذ هذا المبدأ؟ وكيف يرتبط عمليا ومنطقيا مع باقى السياسات المحدثة للتنمية؟ هنا تبدأ الخلافات، ولكن لم يعد من قبيل التطرف اليسارى أن يقال إن «كثيرين من أولئك الذين حققوا نموا سريعا غير موزع توزيعا متساويا بدءوا التنمية بتوزيع غير متساوٍ على الإطلاق. وهذا يعنى أن التوزيع المبدئى للأصول (الممتلكات) والدخول قد يكون عاملا حاسما وهاما فى الاتجاه نحو عدم المساواة.. وتوحى الدلائل التاريخية بأنه بمجرد أن يبدأ النمو يصبح من الصعب إعادة توزيع الدخل بصورة حقيقية عن طريق استخدام الوسائل (الهامشية) مثل الضرائب والتوظيف العام.. وقد يكون من الضرورى أن تولى عملية إعادة توزيع الممتلكات الأهمية الأولى بأى السبل المتاحة»[46]. وهذا الخط من التحليل يتطابق مع جوهر أفكار ماركس حول التوزيع.

***

(45)ميردال استخدم عبارة «الطريقة الحديثة فى البحوث» (الدراما الآسيوية) فى عرضه النقدى لدراسات التنمية فى الغرب فى تلك الفترة واستخدم «طريقة بحوث ما بعد الحرب» عند تأصيله لنظرته النقدية: تحدى الفقر العالمى، القسم الأول/ الفصل الأول – وكندلبرجر لم يكن يفطن إلى فداحة القصور الذى مثله اعترافه الصريح بأن «الكتاب (كتابه) ألفه شخص لم يسبق له أن كان هناك».

C.P. Kindleberger, Economic Development, (London, McGraw-Hill, 1958), 1st edition, P. IX.

ولكن هذا القصور لم يكن فقط من نصيب كندلبرجر، وكذلك فإن مجرد الزيارات المريحة ومعاينة أحوال هذه الدول من الفنادق الفخمة فى المدن الكبيرة وبالمناقشة مع النخب المحلية المدربة فى الغرب، لم تكن لتضيف كثيرا إلى رؤية الباحث.

(46) انظر :

J. Tinbergen, Lessons From the Past, (Amstrdam: Elsevier Publishing Company, 1963). P. 86.

فى ختام الجولة السريعة جدا حول المبادىء التى تحظى بقبول واسع (ولا نقول إجماعا)، نعود إلى تأكيد أن عرضنا لم يقصد أن هناك تصورات متشابهة أو متقاربة حول نموذج التنمية، فالخلافات النظرية والعملية لا زالت حادة وجذرية، ولكننا نعتقد أن اللقاء حول المبادىء السابقة كان إنجازا علميا يساعد فى ضبط الحوار، بحيث تبحث الخلافات والبدائل داخل إطار ما، حتى ولو بدا فضفاضا، وفائدة ذلك - مثلا - أننا نشعر أحيانا أن الحوار حول قضايا التنمية فى مصر، وحول السياسات الاقتصادية المقترحة، أصبح يتسع لأى كلام، فأى تحذير من الضغوط الخارجية المحتملة، ومن مخاطر التعامل بغير حرص سياسى واقتصادى مع الشركات العابرة للجنسية، أصبح محلا للاستنكار وللاتهامات التى تنتهى عادة بالإلحاد. ولا يلمس فى كتابات الاقتصاديين الرسميين، أو فى منطق سياستنا الاقتصادية؛ أى وعى بحقيقة التحديات التى نواجهها من موقعنا كدولة «نامية»، تختلف ظروفها (وتتعارض كثيرا) مع ظروف ومصالح أهل الشمال، وأصبح استهداف الاعتماد بشكل أساسى على تمويل خططنا من الخارج تقليدا يدافع عنه بسذاجة مدهشة، ومفهوم التنمية والتخطيط لا زال بعيدا تماما عن بحث التغيرات الاجتماعية والمؤسسية المطلوبة، وبدا أن مفهومنا للتنمية لا زال هو مفهوم النمو الاقتصادى المعتمد على حجم الاستثمارات، وعبر الأموال الوافدة من الخارج بالذات، وبدا أننا لم نسمع بعد عن مبدأ عدالة التوزيع.

فى جو كهذا يكون التذكير ببعض الضوابط النظرية أمرا هاما، فالخلاف حول المبادىء السابقة لم يعد خلافا بين يساريين وغير يساريين، أو بين ماركسيين وغير ماركسيين، فهو ببساطة خلاف بين من يعلم ومن لا يعلم. إن الخلاف الحاد بين الاقتصاديين اليساريين وزملائهم من الاقتصاديين غير اليساريين يبدأ الآن بعد هذه المبادىء، ومن خلالها، وليس قبلها أو خارجها. ينبغى أن نؤكد أن اللقاء حول المبادىء الستة، تحقق عبر زخم هائل من الأبحاث، ولم تكن الأبحاث مجرد حوار نظرى داخل العقول وفى المراكز البحثية، فقد تفاعلت الممارسات النظرية مع الاعتبارات السياسية والثورات، والثورات المضادة، ومع النجاح والفشل فى جهود التنمية الفعلية. لقد بدأ سيل الدراسات الغربية فى التنمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان رصيد المعلومات والدراسات الميدانية عن البلدان «النامية» محدودا جدا، ولذا كان طبيعيا أن تقوم الأبنية النظرية على تعميمات مخلة وفروض غير واقعية، وكذلك كان الابتعاد عن واقع الدول «النامية» يسهل بقاء دراسات التنمية أسيرة للمفاهيم السائدة فى المدارس الاقتصادية للغرب، سواء بمعنى النظرية العامة أو بمعنى اجترار خبرة الثورة الصناعية والبرجوازية فى الغرب. أيضا كانت الحرب الباردة فى ذروتها، ولذا لم يكن الاقتراب من التجارب الاشتراكية مرحبا به، بل كان تجاهل أو تجريح هذه التجارب سبيلا للشهرة فى الدوائر الرسمية المحترمة، وكان التنافس المطلوب يهدف إلى ابتداع نماذج تبدو معقولة ومعاكسة لما مارسته الدول الاشتراكية.

وفى معسكر الدول الاشتراكية الأوروبية لم تكن الصورة مختلفة، فقد بدأت دراسات التنمية الموجهة إلى الدول «النامية» فى فترة الحرب الباردة، ولكن فى وقت لاحق لبدايتها فى الغرب (فى النصف الثانى من الخمسينيات تقريبا). وكان رصيد الخبرة المباشرة محدودا أيضا، ولذا حملت دراسات التنمية فى الدول الاشتراكية نفس أعراض الدراسات الغربية، وجاءت كسحب مباشر على رصيد خبراتها.

ولكن مع تراكم المعرفة المباشرة عن أحوال الدول «النامية»، ومع تطور الممارسات العملية (السياسية الاقتصادية) فى دول «الشمال» نفسها، وبمنطق البحث العلمى (رغم أنه مثقل فى مجال العلوم الإنسانية بمختلف التحيزات)، كان لابد من تبلور مسلمات مشتركة شيئا فشيئا، وساعد على الإسراع فى ذلك انقشاع حدة الحرب الباردة، وتزايد الاتجاه نحو الانفراج الدولى، واقتحام ساسة واقتصاديى «العالم الثالث» للميدان. فى عالم اليوم لم يعد ماركس اسما يثير الهلع والتطير فى الجامعات الغربية، ودراسة التجربة السوفيتية والصينية ومختلف التجارب الاشتراكية لم تعد موضع اهتمام التيارات اليسارية وحدها، ونفس الأمر يقال عن مراكز البحث والجامعات فى المعسكر الآخر، فهناك متابعة دقيقة، ودراسة جادة لكل ما يصدر فى الغرب. لم يعد ممكنا لباحث فى الغرب أن ينكر أن فى الدول الاشتراكية تجربة اقتصادية ناجحة (بدأ الاهتمام بالتجربة السوفيتية فى الولايات المتحدة على نطاق واسع بعد إطلاق القمر الصناعى السوفييتى الأول). وكذلك الحال بالنسبة للباحث فى الدول الاشتراكية. ومع انتشار الحديث حول متطلبات التطور التكنولوجى التى انعكست فى تقارب أنماط الإدارة الاقتصادية، كان تنبرجن يسعى إلى استخلاص ما يراه عوامل مشتركة فى تجربتى «الشمال» بشرقه وغربه، توصلا إلى صياغة تصور نظرى عام حول أسلوب إحداث تنمية ناجحة، وتخطيا لما كان يبدو تناقضا حادا بين التجربتين (دور أصحاب الأعمال كمنظمين). حاول تنبرجن أن يغوص إلى ما اعتبره الجوهر الديناميكى فى مفهوم المنظم، واستخلص على ضوء التجربتين (بنمط المنظم فى التجربة الغربية وبدونه) أن أولئك الذين يلعبون دورا قياديا فى المجتمع ينبغى أن:

1 – يكونوا مهتمين بالثورة المادية.

2 – يكونوا مهتمين بالمستقبل.

3 – يكونوا راغبين فى الإقدام على مخاطر.

4 – يكونوا مهتمين بالتكنولوجيا.

5 – يبدوا إصرارا.

6 – يكونوا قادرين على العمل الشاق.

7 – يكونوا قادرين على التعاون مع أناس كثيرين.

8 – يكونوا متفتحين للأفكار الجديدة.

9 – يكونوا قادرين على عمل تحليلات منطقية للظواهر المعقدة.

وهذا المستوى من التعميم مفيد فى بلورة خبرة أهل الشمال، ونقدنا له يبدأ بنقد ما يسمى بهدف التحديث للدول «النامية» (سنتناول هذه النقطة فيما بعد)، ولكن أهميته فى السياق الحالى أنه إشارة إلى الاعتراف السائد حاليا بالتجارب الاشتراكية فى التنمية، ومحاولة دمجها – بلا فزع أو حساسية مرضية – فى نموذج عام للتنمية. ولكن من موقع الدول «النامية»، نحتاج – إلى جانب ذلك – نظرة أقل تجريدا، ندخل فى اعتبارها فوارق المنهجين المعروفين بالرأسمالى والاشتراكى، وحينئذ سنلحظ أن المبادىء الستة التى تناولناها، ابتعدت بنا عن شروط نمط التنمية الغربى – فى بداياته الأولى –

وهـى فى نفـس الوقـت اقتربـت بنـا مـن المبـادئ التـى قامـت عليهـا التنميـة فى الـدول الاشتراكية. وهذه النتيجة لم تحدث طبعا بسبب قوة البحث النظرى فى الـدول الاشـتراكية، بل لقد حدثت فى الواقع رغم ضعف هذا البحث. لقد توصلت أدبيات التنميـة فى الغـرب وفى الدول «النامية» إلى عدد من شروط (أو مبادئ) التنمية الضرورية فى هـذا العصر. أمـام ضغوط متباينة، وكان من هذه الضغوط تـوفر نمـوذج نـاجح للتنمية فى الـدول الاشـتراكية (حسب معاييره الخاصة)، وهذا النموذج كان الأقرب فى ظروفه وزمانه مـن عالمنـا المعـاصر (تجارب الدول الاشتراكية هى أحدث تجارب لدول كانت متخلفة، وتمكنت - بنجاح - من اجتياز مرحلة الإقلاع ومرحلة القـدرة الـذاتية على التواصـل - إذا أخـذنا بترتيـب روسـتو للمراحل - وفعلت ذلك فى مواجهـة تحـديات خارجيـة كبـيرة). وبالتأكيـد - حتـى فى ذروة الحرب الباردة - كان علماء الغـرب الجـادون يختلسـون النظـر إلى مـا يحـدث فى الشرق[47]، ولكن مع هبوط الحدة ثم الاتجاه إلى الانفراج الدولى، تحول الأمر إلى انكبـاب عـلى الدراسـة وتفاعـل. ويمكـن أن نقـول إن التوصـل إلى المبـادئ السـتة كـان إلى حـد مـا مـن نتـائج هـذا التفاعل، وقد يقال أيضا إن البعض - فى الغرب - أعاد اكتشاف بعض الإجابات التى سبق أن طرحت نفس أسئلتها فى الشرق.

(47)انظر مثلا:

Nurkse, Problems, op. cit., pp. 15 – 16, 148 – 150.

Lewis, Economic Development with Unlimited Supplies of Labour, in Agarwala and Singh, op. cit., PP. 422 – 23.

وهذه النتيجة: اقتراب المبادئ الستة من مبادئ التنمية فى الدول الاشتراكية، كان ممكنا أن نعتبرها بدورها نقطة مستقلة سابعة، لولا أنها لا تحظى باعتراف أهل المعسكرين (وهذا مثال على أية حال لأثر التحيزات المختلفة على صدق العلوم الإنسانية) فكُتاب التنمية فى الغرب يخشون من نتائج مثل هذا الاعتراف فى الصراع بين الكتلتين، فإذا زالت محاذير الاستفادة من التجارب الاشتراكية، ستتشجع الدول النامية (أو بعضها) على الإمساك بالمبادىء بمفهوم أصح، ووفق نموذج أكثر اتساقا، استفادة من جوهر التجارب الاشتراكية المستقلة، وكل هذا محظور. وبالنسبة لكُتاب التنمية فى الشرق، يعتبر الاعتراف بهذه النتيجة خطرا على «النقاء» الأيديولوجى - فهذا النقاء الأيديولوجى يفترض أن النموذج الشرقى متكامل لا يقبل التجزئة، والنموذج الغربى كذلك. والحديث عن مكونات (أو مبادىء) التنمية.. أى تنمية، اشتراكية أو غير اشتراكية، قد يكون صحيحا علميا ومطلوبا، ولكنه مدمر للحسم الأيديولوجى باتجاه الاشتراكية كما تفهمها الدول الاشتراكية. وحتى بالنسبة للدول التى حققت خطوات هامة فى اتجاه تنمية شاملة مستقلة، ابتدع المنظرون السوفييت ومؤيدوهم مقولة «الطريق اللارأسمالى» التى تركت غير محددة، فلا هى طريق ثالث، ولا هى - فى رأيهم - آخذة بأجزاء من النموذج الاشتراكى.

على أية حال، نكتفى من هذه النتيجة بإثبات الحد الأدنى المسلم به، فالنتيجة التى يختلف عليها الآن هى أن تجربة الدول الاشتراكية هامة جدا فى الدراسات النظرية حول التنمية، وينعكس هذا فى كل الكتابات الجادة. وإذا كان البعض يصدر إلينا غير ذلك، فإن من واجبنا أن نعرف الحقيقة إذا كنا جادين.

فى ختام هذا الجزء نعيد التذكير بأن حديثنا عن الاتفاق حول مبادىء ستة هو حديث عند مستوى من التجريد يستبعد الخلاف فى مضمون وترتيب هذه المبادىء فى نماذج التنمية. إن اتفاق الباحثين حول مبادىء ستة يضبط الحوار النظرى فى موضوع التنمية، إذا اعتبرنا أن التنمية (عند مستوى عال من التجريد) تعنى فى جوهرها تحولا إلى الصناعة والتكنولوجيا الحديثة، فعملية التصنيع (أيا كانت وجهتها) تتطلب المبادىء الستة، ولكن إذا أدخلنا فى بحثنا هدف التنمية (وهدف التصنيع بالتالى)، وإذا أدخلنا وجهة المتغيرات الحضارية والسياسية للتنمية؛ أى إذا بحثنا موضوع التنمية عند مستوى أقل تجريدا، يبدأ الخلاف الجاد حول مضمون وترتيب هذه المبادىء فى نموذج مناسب للتنمية. التجارب الاشتراكية المستقلة كانت مفيدة لباحثى الغرب لاكتشاف المبادىء الستة التى تطلبها أى تنمية، ولكن المضمون المحدد والترتيب المحدد لهذه المبادىء اللذين توصلت إليهما التجارب الاشتراكية المستقلة لتحدث تنميتها، يتطلبان اهتماما خاصا من الباحثين الوطنيين فى الدول «النامية». وهذا الاهتمام يعنى الدراسة النقدية لاستخلاص الجوهر الإيجابى، وتطويره على ضوء النتائج المحققة فى الممارسات العملية.

(2) نموذج الانتشار (أو التبعية) ونموذج الاستقلال:

إن مختلف التوليفات المقترحة من المبادىء السابقة يمكن أن تندرج تحت نموذجين عامين: نموذج التنمية بالانتشار، ونموذج التنمية المستقلة، والخلاف بين النموذجين جذرى، وينبع الخلاف من طبيعة الموقف من التحديات الخارجية، وما يترتب على ذلك من طريقة الربط بين العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية فى نموذج التنمية.

فنموذج التنمية بالانتشار يتعامل مع حالة الدولة «النامية» على أنها – فى الأساس – حالة دولة تخلفت عن الركب، وتشبه حالة الدول الغربية قبل انتشار الثورة الصناعية فى ربوعها، وقد نبتت (أو استزرعت) فى الدول النامية عوامل التحديث خلال العقود السابقة، فأصبح هناك ما يسمى بازدواجية الاقتصاد؛ أى تجاور قطاع رأسمالى (حسب تسمية ليويس) أو قطاع حديث وقطاع تقليدى (روستو)، والمطلوب والمتوقع وفق هذا النموذج أن ينتشر القطاع الحديث حتى يسود (كما حدث فى الغرب)، وتستخدم فى ذلك كل المبادىء الستة والمتفق عليها، بحيث توظف لحفز الرأسمالية المحلية على العمل، بالتعاون مع رأس المال الوافد من الدول الصناعية الغربية.

وفى مقابل هذا النموذج يتعامل نموذج التنمية المستقلة مع حالة الدولة «النامية»، لا باعتبارها مجرد حالة تخلف زمنى، ولكن باعتبارها حالة مركبة أورثها للدولة «النامية» الاستعمار الأجنبى، وبصيغة أخرى فإن الدولة النامية ليست طفلا، ولكنها قزم مشوه، ويمتد هذا التأصيل التاريخى لحالة التخلف إلى الحاضر، فعملية استنزاف الموارد من الدول «النامية» لا زالت مستمرة، ومعدلات وأنماط التنمية مشروطة بقرارات المركز (دول الشمال المتقدمة) ووفقا لمصالحه، وتطلب هذا تحوير الأبنية المحلية على نحو يرسخ التبعية ويعوق التنمية المستقلة[48]، وبالتالى فإن التنمية الجادة المستقلة لابد أن تبدأ بكسر حلقة التبعية، وتتواصل بقرارات مستقلة تحقق تنمية متمحورة حول ذاتها، وتتجه إلى سوقها الداخلى فى الأساس.

(48)يعرف زينتس التخلف بأنه «الناتج الاجتماعى الاقتصادى المركب لتنمية معينة لتنمية كانت مترابطة إلى أقصى حد مع تنمية الاقتصاد الرأسمالى العالمى ككل، وكانت محددة بالأخير، بالعامل الخارجى Tommas Szentes, op. cit., p. 127 ويكتب دوس سانتوس «نعنى بالتبعية وضعا يكون فيه اقتصاد أقطار معينة مشروطا بتنمية وتوسع اقتصاد آخر يكون الأول ملحقا به. إن العلاقة بين اقتصاديين أو أكثر وبين هؤلاء والتجارة الدولية تتخذ شكل التبعية حين تستطيع بعض الأقطار (الأقطار السائدة) أن تتوسع وتواصل تنمية ذاتية، بينما الأقطار الأخرى (الأقطار التابعة) تستطيع أن تفعل ذلك فقط كانعكاس لذلك التوسع، ولا تستطيع أن تحدث أثرا إيجابيا أو سلبيا على تنميتها المباشرة».

Theotonio Dos Santos, The Structure of Dependence, ed., C.K. Wilber, op. cit., P. 109.

وواضح من هذا العرض أن النموذج الثانى يعطى الوزن الأساسى للعلاقات الخارجية كعائق، ولو أن نموذج الانتشار – فى طبعاته الحديثة – لا يغفل تماما وصراحة ضرورة تعديل شـــروط التعامل الخارجى. ولتحديد موقفنا – كاقتصاديين فى دولة «نامية» – من هذين النموذجين، ينبغى أن نستعين بخبرتنا التاريخية والمعاصرة، ويحسن أن نستخدم أيضا منهجا قريبا مما ينصح به ميردال وهو أن نحدد الهدف، ثم ندرس المشاكل الواقعية، ونستنبط السياسات المتكاملة المطلوبة، دون تحيزات اجتماعية أو مذهبية مسبقة (بقدر الإمكان) [49].

وفى مجال الخبرة التاريخية والمعاصرة، نستعيد بعض الوقائع التى لا يختلف عليها، فمسئولية الاستعمار التاريخية عن إعاقة التقدم الصناعى، وتشويه النمو الاقتصادى فى المستعمرات لم تكن أبدا موضع شك من القوى الوطنية. وبعد حصول المستعمرات على استقلالها السياسى، هناك إجماع على التالى:

(49)ميردال «إن الوسيلة الوحيدة التى يضعها المنطق فى خدمتنا لكى نحرر أنفسنا من تحيزاتنا هى ضرورة طرح القيم التى نبدأ منها Value premises بشكل صريح وسنشعر على نحو أوضح بحاجتنا للقيام بهذا بقدر ما نكون أقل سذاجة حول ميل توجهاتنا – بدون هذا الطرح الصريح – إلى أن تتحدد بالتقليد فى علمنا وبالتأثيرات من المجتمع الذى نشكل جزءا منه وبشخصيتنا ذاتها بطبيعة الحال، كما تتحدد بتاريخنا الشخصى. وتجاربنا وبتكويننا العقلى وميولنا. فى الدراما الآسيوية استخدمت مثل التحديث كقيم تبدأ منها: العقلانية – التنمية – تخطيط التنمية – زيادة الإنتاجية – رفع مستويات المعيشة – المساواة الاجتماعية والاقتصادية – المؤسسات والتصرفات المطورة – التماسك القومى – الاستقلال الوطنى – الديمقراطية للقواعد الشعبية – الانضباط الاجتماعى». «إن الظروف الفعلية بعيدة بالطبع، وأبدا، عن المثل ومعنى فرض هذه المثل كقيم تبدأ منها البحث هو أن التغير فى اتجاه تحقيقها هو الغاية المنشودة للتخطيط» (التشديد لميردال).

Myrdal The Challenge, op. cit., p. 26.

= وهو يحدد مقصده من القيم التى تبدأ منها «بأنها وجهة النظر التى يتخذها (الباحث)، الأسئلة التى يثيرها، والمفاهيم التى يستخدمها فى تحليله».

Ibid., p. 442.

أ- في التجارة الدولية:

هناك إجماع على أن السوق الحرة التى تدعى وجودها الدول الصناعية ليست حقيقة «حرة»، وإنما تحركها مصالح الدول الصناعية ضد مصالح الدول المسماة بالنامية، وتقدر خسائر الأخيرة من التعامل خلال هذه السوق «الحرة» بحوالى 50 - 100 بليون دولار سنويا(50)، ويشير البعض إلى أن 80٪ من صادرات «العالم الثالث» تتمثل فى 12 سلعة (مواد أولية أساسا)، وتفرق مصدرى المواد الأولية، وتركز القوة الاقتصادية والتكنولوجية فى حفنة من الدول، يعطى للأخيرة مجالا واسعا للمناورة وبالنسبة لمجموعة السلع الاثنتى عشرة المشار إليها، فإن المستهلكين النهائيين يدفعون ثمنا لها حوالى 200 بليون دولار فى حين لا تحصل الدول المصدرة (بعد رفع أسعار البترول) إلا على حوالى 30 بليون دولار فقط، والفرق يذهب للشركات العملاقة المشتغلة بالاستخراج والتصدير والنقل والتأمين وأعمال البنوك والتسويق والإعلان والاستشارات الفنية والإدارية والعلاقات العامة، وكذلك فى صورة ضرائب الدولة المستهلكة.. إلخ(51)، ومع ذلك لا تدخل فى هذا التقدير الخسائر المترتبة على تدهور نسب التبادل(52). وفى الواقع تكفى الرؤية المباشرة للتكتلات الاقتصادية الدولية، وما تستحدثه من عقبات فى وجه تجارة الدول النامية، لتبين الصورة، فالسوق الأوروبية المشتركة، وأسواق الولايات المتحدة، تعمد إلى فرض قيود شديدة (وأحيانا تكون القيود فى الولايات المتحدة واليابان أشد صرامة). وهذه القيود تعريفية أو غير تعريفية (وهى أكثر عبئا) وتتعدد من سلعة إلى أخرى تعددا غير قابل للحصر(53).

---

(50)تقرير تنبرجن «نادى روما» مرجع سابق، ص 6.

(51)عن إسماعيل صبرى عبد الله، نحو نظام اقتصادى، مرجع سابق، ص 108، أيضا محبوب الحق، ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977)، ص185.

(52)انظر: رمزى زكى، أزمة الديون الخارجية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978)، ص 448.

(53)بالنسبة لنوع المشاكل التى تواجهها التجارة الخارجية المصرية بالذات من هذه التكتلات، انظر: د. خلاف عبد الجابر خلاف، «العلاقات التجارية المصرية والتكتلات الاقتصادية الدولية»، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمى السنوى للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1 مارس 1976، وبالنسبة للمشكلة بشكل عام انظر: نفس المؤلف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة فى النمو (رسالة دكتوراه) (القاهرة: دار الفكر العربى، 1976).

ومثال ذلك أن الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والجماعة الاقتصادية الأوروبية تنفق حوالى 21 – 24 بليون دولار على الدعم المباشر وغير المباشر للسلع الأولية التى يمكن استيرادها بسعر أقل (المساعدات الرسمية الصافية المقدمة من أجل التنمية، لا تتجاوز 7.70 بليون دولار)، ويدخل فى ذلك أن أسعار المنتجات الزراعية تحددها هذه التكتلات وفق سياسة محددة، سواء لحماية دخول المزارعين، أو لمنع المنافسة الأجنبية، وقد ترتب على مفاوضات دورة كنيدى، رفع السعر العالمى للحبوب (التى تستوردها الدول «النامية») بنسبة 17٪، ولا زالت الدول النامية تتحمل هذا العبء. وفى مجال منتجات الصناعات التحويلية، تفرض الدول الغربية المتقدمة رسوما جمركية عالية، وحصصا مقيدة، فمتوسط الرسوم الجمركية على واردات البلاد الصناعية من هذه المنتجات يكون 6.5٪ إذا كانت قادمة من بلاد متطورة، ولكنه يصل إلى 11.8٪ إذا كانت قادمة من بلاد «نامية»(54).

والحقيقة أنه لا يوجد أدنى خلاف حول هذه الأمور، وبين اقتصاديى الدول «النامية» بالذات، وقد انعكس التحرك الرسمى للمواجهة بمولد UNCTAD عام 1964، ومشهور تماما تقرير راؤول بريبيش(55) الذى وجه تحرك الدول النامية داخل هذه المنظمة الدولية لفترة طويلة، إلا أن كافة الأبحاث والمباحثات لتحسين موقع الدول «النامية» فى التجارة الدولية قد باءت بالفشل المتوقع، لأن «السبب الأساسى فى نهاية الأمر قائم على علاقات القوى غير مواتية للعالم الثالث»(56).

(54)انظر محبوب الحق، مرجع سابق، ص 74 – 75.

(55) انظر :

R. Prebish, Towards a New Trade Policy for Development, Report by the Secretary General of the United Nations Conference on Trade and Development, (United Nations, New York, 1964).

= وصدرت له ترجمة بعنوان نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية – ترجمة جرجس مرزوق ومراجعة رفعت المحجوب، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966).

(56)بيير جاليه، العالم الثالث فى الاقتصاد العالمى – الاستغلال الإمبريالى، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973)، ص 91 – انظر المناقشة الهامة للمؤلف حول الاستنتاج المزيف والذائع عن تزايد استغناء الدول الصناعية المتقدمة عن الاستيراد من العالم الثالث كما يبدو من إحصاءات التجارة الدولية ويبنى على ذلك الاستنتاج المزيف عادة أن هناك تطور موضوعى يضعف موقف الدول النامية فى التبادل الدولى (الفصل الخامس).

ب- حركة رؤوس الأموال:

من المسلم به أن إجمالى الموارد المالية المتدفقة إلى الدول «النامية» يبتعد بانتظام عن نسبة الـ ١٪ الشهيرة، وتقرير بيرسون لم يكتم سخريته حين أشار إلى أن مجموع التدفقات يقل كثيرا عما تنفقه الدول الغنية على المشروبات الكحولية أو السجائر.

ومع ذلك بات معروفا الآن أن التدفقات العكسية (أى من الدول النامية) تفوق ما يرد إلى هذه الدول[57] ، وهى تزيد جدا عما يرد إذا أخذت فى الاعتبار خسائر التجارة الخارجية. ويلاحظ على أية حال أن غالبية الموارد التى يقال إنها قادمة للدول «النامية» تكون من مصادر رسمية (على عكس الحال مع الدول المتقدمة) [58].

(57)يعلق ميردال على تقديرات سكرتارية الأمم المتحدة حول صافى التدفقات فى مطبوعاتها «التمويل الخارجى للتنمية الاقتصادية» بأن هذه التقديرات فجة إلى الحد الذى لا تستحق معه أن تستخدمها، ولكنها تعطى مع ذلك انطباعا – كما يقول – بأن هذا المجموع الكلى للتدفقات للخارج شاملة الأرباح ورأس المال (عادة هرب رأس المال) من العالم المتخلف بشكل عام قد تكون بنفس أبعاد التدفق الصافى العام والخاص كما يظهر فى إحصائيات DAC أو ليست أقل كثيرا.. The Challenge, op. cit., p. 322.

ولا يدخل طبعا فى هذه التقديرات ما تتكبده الدول «النامية» فى تجارتها الخارجية.

(58)تدفق الموارد الخارجية على الدولة النامية حسب المصدر (ملايين الدولارات) =

	المتوسط السنوى 1960/59	المتوسط السنوى 61/ 1965	1966	1968	1971	1972
مصادر رسمية	3900	5700	6400	7000	8000	9000
مصادر خاصة	2800	2800	4000	6400	7100	8200
المجموع	6700	8500	10400	13400	15100	17200

OECD, Development Assistance, 1968, (Paris: OECD, Press Release, July 5, 1972), p. 70.

وصحيح أن نسبة التدفق الخاص اتجهت فى السنوات الأخيرة إلى الزيادة، ولكن المعدل الأعلى فى الزيادة كان فى اتجاه التسهيلات الائتمانية، وليس الاستثمار المباشر، والتسهيلات قصيرة الأجل بالذات زادت بسرعة ملحوظة. ويؤكد ذلك - بشكل عام - أهمية الاعتماد على النفس فى تمويل التنمية، وهو يثبت - بشكل خاص - وهم الاعتماد المبالغ فيه على الاستثمار الأجنبى المباشر[59].

(59)المتابعة الأدق لحركة الاستثمار المباشر تكشف التالى:

هيكل التوزيع على المناطق المختلفة يكشف أن النصيب النسبى للدول «النامية» يتناقص بينما تتزايد نسبة الدول المتقدمة. انظر:

Multinational Enterprise and Social Policy, (Geneva: ILO, 1973), p. 10.

نقلا عن بحث إبراهيم العيسوى فى المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين القاهرة 1976.

لا يعنى هذا طبعا أن الحجم المطلق للاستثمار الأجنبى المباشر لا يزيد فى الدول النامية، فالاستثمارات الأمريكية فى أمريكا اللاتينية - على سبيل المثال - كانت تمثل 46.7٪ من الاستثمارات الأمريكية فى الخارج (1929) ولم تعد تمثل أكثر من 13.3٪ (1972) ولكن حجم الاستثمارات الأمريكية فى أمريكا اللاتينية زاد من 3000 مليون دولار (1929) إلى 7000 مليون دولار (1960) إلى 13500 مليون دولار (1972) انظر:

Theotonio Dos Santos, «Les Societes Multinationales, une mise au point, Marxiste», in L'Hourme et al Societe, no. 33 – 39, ed. Anthropos, Paris, 1974, p. 14.

بل ويبدو أن معدل التدفق السنوى للاستثمار الأجنبى يتجه إلى الزيادة، ففى المرحلة الأولى 61 - 1967 كان متوسط ما أنساب سنويا 1764 مليون دولار بمعدل زيادة سنوية 4.1٪ وفى المرحلة 68 - 1976 كان متوسط الانسياب السنوى 2849 مليون دولار فى الفترة 1968 - 1970، ثم ارتفع إلى 3965 مليون دولار فى أوائل السبعينيات وبمتوسط سنوى للزيادة 13٪ (انظر رمزى زكى، أزمة الديون، مرجع سابق ص 304).

ولكن تبقى الدلالة الحقيقية لكل هذه التفاصيل فى إطار أن مجمل التدفقات الرأسمالية من الدول المتقدمة محدودة جدا وما يمثله الاستثمار الأجنبى داخل هذه التدفقات الإجمالية يصبح قليلا جدا جدا، وذلك بعيدا عن التدفقات العكسية (انظر الهامش التالى رقم 60).

وبالنسبة للاستثمار الأجنبى المباشر بالذات، أصبح مؤكدا أن أثره الصافى على ميزان المدفوعات للدول «النامية» بالسالب؛ أى أثبتت الدراسات العديدة أن الاستثمار المباشر ينتهى إلى تدفق عكسى سنوى يتجاوز مجموع الأموال القادمة إلى الدول «النامية» للمشاركة فى استثمارات جديدة[60]. إن الاستثمار الأجنبى المباشر لا يمثل إضافة إذن إلى الموارد المالية للدول «النامية»، ومع ذلك فإن الجانب الأخطر فى قضية الاستثمار الأجنبى المباشر لا يكمن هنا، وإنما فى تحديد مجالات الاستثمار، وفى إمكانيات الأداة المنظمة للاستثمار الأجنبى؛ أى فى قدرات الشركة العابرة للجنسية فى العالم المعاصر[61].

(60)يكفى أن نشير هنا إلى دراسة عن 20 دولة فى أمريكا اللاتينية (باستثناء الدول المنتجة للبترول). أثبتت الدراسة أن مدفوعات هذه الدول عن الاستثمارات خلال 65 – 1967 فاقت مجموع الاستثمارات الجديدة التى وصلت إليها خلال نفس الفترة.

UNCTAD. TD/B/C. 3/37, p. 13.

وفقا لدراسة أخرى أعم كانت حصيلة رأس المال الخاص الذى تدفق عام 1967 إلى دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية حوالى 3900 مليون دولار، بينما بلغت التدفقات العكسية لنفس العام 5100 مليون دولار؛ أى أن الحصيلة الصافية للاستثمار الأجنبى المباشر كانت لصالح دول المركز بأكثر من 1000 مليون دولار.

U.N., International Flow of Long – Term Capital and Official Donations, 1963 – 1967, (New York, 1969), pp. 2, 90.

(61)الدراسات الأجنبية حول الشركات العابرة (أو المتعددة) للجنسية كثيرة ومن مختلف الاتجاهات فى المكتبة العربية، انظر:

د. محمد دويدار وآخرون، «دراسة أساسية – مدخل استراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعى العربى» (رقم الوثيقة م ت ص 4/ د أ)، الفصل الرابع، مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية، بغداد، ديسمبر 1976.

ب– محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978).

ج– سمير كرم، الشركات متعددة الجنسية، (بيروت: معهد الإنماء العربى، 1976).

د– محمد صبحى الأتربى، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات، (بغداد: دار الثورة للصحافة والنشر، إصدار النفط والتنمية، 1977).

والقضية هنا باختصار هى أن الدول الصناعية المتقدمة (فى القرن التاسع عشر، وحتى الآن) حرصت على تكريس تقسيم للعمل الدولى، يقضى باحتكارها للقطاعات الأكثر ديناميكية، وقد تغير شكل التقسيم خلال هذه المدة، ولكن مضمونه لم يختلف[62]، والاستثمار الأجنبى المباشر من خلال الشركات العملاقة أداة أساسية لفرض تقسيم العمل المستهدف، وفرض هيكل للاقتصاد الدولى يثبت دولنا فى موقع التبعية، وكما يقول ميردال فإن «الاستثمارات الخاصة فى معظم الأقطار المتخلفة لا تبلغ قدرا كبيرا جدا، وهى أقل جدا مما يمكن أن نتوقعه نتيجة المناقشة المحتدمة حولها، ولكن فى بعض الأقطار، وخاصة فى أمريكا اللاتينية، تبلغ قدرا يصل إلى الحد الذى يثير إحساسا بين كثير من المواطنين بأنهم يفقدون استقلالهم، أو أنهم قد فعلوه فعلا»[63] (التشديد لميردال)،

(62)كان تقرير بيرسن (مرجع سابق) مبادرا فى طلب الاعتراف بتقسيم جديد للعمل الدولى يساعد الدول النامية فى تحقيق استراتيجيتها للتنمية ويسهم فى تيسير التجارة الدولية بين الشمال والجنوب، وتقرير بيرسون تبنى هذا الاتجاه بهدف إقامة علاقة تعاون مستقر بين الشمال والجنوب (لا ننسى عنوان التقرير شركاء فى التنمية) طالب التقرير فى هذا السياق من الدول الصناعية «بإجراء التكيف الهيكلى الذى يمكنها من استيعاب حجم متزايد من المصنوعات والسلع نصف المصنوعة من الدول النامية» - (ص 85 - 86) وقد سار قسم كبير من المناقشات الأخيرة حول النظام العالمى الجديد فى نفس الاتجاه، ويمكن أن نقول إن هناك خطوات تمت فعلا كأمر واقع (دون أن تقنن بعد كنظام عالمى جديد) ولكن فى ظل التوازن الحالى للقوى لم تكن الخطوات إلا مشروعا لتقسيم جديد للعمل، فبدلا من التخصص فى الزراعة والمناجم فى الجنوب مقابل الصناعة التحويلية فى الشمال، أصبحت هناك أيضا صناعات تحويلية فى الجنوب، ولكن وفق تقسيم متعمد يقضى فى الأساس باحتكار التكنولوجيا والصناعات الأكثر ديناميكية فى الشمال. إن هذه الممارسة العملية لنوع جديد من تقسيم العمل الدولى لم تصبح بعد نسقا متكاملا ويعنى التحول إلى نسق متكامل أن تدخل الدول الصناعية بشكل منتظم التعديلات البنيوية التى تتناسب مع هذا المدخل الجديد حتى تستقر علاقات التبعية عند مستوى أعلى جديد. د. جلال أمين كان محقا؛ إذ اعتبر أن هذا الاتجاه كان كامنا خلف صياغة إعلان الأمم المتحدة (أول مايو 1974) متضمنا الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادى دولى جديد «تنمية.. أم تبعية اقتصادية وثقافية؟» مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، (أكتوبر 1976) عدد 366.

(63) Myrdal. The Challenge, op. cit., p. 329

وهذا الحكم لا يمثل رأى اقتصادى يمكن أن يتهم بالتحامل على الغرب، بل لقد سجل نفس الحكم نيلسون روكفلر فى بداية تقرير رسمى، فكتب «إن أعدادا كبيرا جدا، وربما الأكثرية من مواطنى دول نصف الكرة، ينظرون إلى الاستثمار الخاص للولايات المتحدة باعتباره شكلا من الاستغلال أو الاستعمار الاقتصادى والخوف من السيطرة بواسطة شركات الولايات المتحدة يعبر عنه بانتظام»[64].

والحقيقة أن المعلومات حول ضخامة وسطوة الشركات العابرة للجنسية متاحة ولا تحتاج منا إلى بيان طويل، وهى لا تمارس دورها فى تأييد تقسيم العمل الدولى من خلال احتكارها للتكنولوجيا فقط[65]. فهذه الشركات تُمثل تركزا هائلا فى رؤوس الأموال، وإنتاجها ينمو بمعدل يزيد كثيرا عن معدلات النمو فى الدول المتقدمة. ويبلغ عددها حاليا حوالى 650 شركة (تحتل الشركات الأمريكية بينها موقع الصدارة من حيث كم ونوع الأعمال) وإذا استمر التطور بالمعدلات السابقة ستتحكم هذه الشركات فى أكثر من 40٪ من الإنتاج العالمى (خارج الدول الاشتراكية)، وبالتأكيد سيصبح جزء متعاظم من التجارة الدولية عبارة عن تبادل داخل دوائر مغلقة؛ أى بين الأفرع المختلفة لهذه الشركات، فمسرح العملية الإنتاجية لم يعد مقيدا بحدود الدولة التى تعمل فيها إدارة الشركة؛ إذ تقسم مراحل العملية الإنتاجية الواحدة على عدد من الدول مع بقاء الإدارة المركزية التى تمسك بكل حلقات السلسلة فى مقر الشركة الأم. إن النمو السريع فى حجم ودور الشركات العابرة للجنسية يعنى تزايد وإحكام التخطيط الذى يخضع له تدفق الاستثمارات الأجنبية على الدول «النامية»، ويترتب على ذلك أن فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبى المباشر بلا حدود يعنى فتح الباب أمام استراتيجيات وأولويات تتعلق برؤية

(64) انظر :
N.A. Rockfeller. «Quality of Life in the Americas, Report of a U.S. Presedential Mission for the Western Hemisphere, p. 80, after Myrdal, Ibid, p. 330.

(65) أوسع فجوة تفصل الدول الصناعية عن الدول «النامية» تتمثل فى مجال العلم والتكنولوجيا وهى فجوة حاكمة اقتصاديا (فى مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية) – 90٪ من العلماء والباحثين يعملون فى الدول الصناعية المتقدمة، و90٪ من أبحاثهم موجهة لخدمة هذه الدول والأبحاث التى تجرى فى مناطق أخرى يتمكنون بوسائل مختلفة من توجيهها لصالحهم أيضا – وفى الولايات المتحدة تمول الشركات العابرة للجنسية 80٪ من مجموع ما ينفق فى البحث والتنمية فى قطاع الصناعة. وتلجأ هذه الشركات بشكل منتظم إلى شراء وتبادل وتداول براءات الاختراع بحيث تؤمن رصيدا يفوق إنتاج كل شركة على حدة، وباختصار فإنه لا يوجد «سوق حر» فى مجال التكنولوجيا، وفضلا عن فرض الهيمنة الاقتصادية من خلال التكنولوجيا فإن توريد التكنولوجيا بالشروط الاحتكارية يعنى استنزافا هائلا للموارد من الدول «النامية» انظر فى هذه النقطة: «دراسة أساسية لمؤتمر التنمية الصناعية»، بغداد، مرجع سابق، ص 59 – 67.

وحسابات هذه المؤسسات ذات المصالح المتشعبة، وليس بمصالح وأولويات الدول المضيفة، وهذه الشركات - إذا فتح الباب بلا حذر - قادرة بالقطع على تغليب حساباتها ومصالحها. إن التدخل السياسى بمساعدة الهيئات «الدولية» والحكومات الغربية، مع السيطرة على وسائل الإعلام والثقافة، مع القدرة التكنولوجية والاقتصادية، متضمنة تمويل خطط الإفساد للإدارات المحلية (الرشاوى والعمولات.. إلخ). كل هذا يمكن الشركات العابرة للجنسية من تغليب حساباتها ومصالحها، فتتكرر دائما هذه الصورة: بحفنة قليلة من المدخلات النقدية تستقطب جانبا هاما من المدخرات المحلية فى مشروعات تحت سيطرتها، لإخراج منتجات قررتها هذه الشركات وفق استراتيجيتها الخاصة، ثم تعتمد فى توسعاتها على فائض عملياتها فى الداخل - دون إضافة خارجية - وتصدر - إلى جانب هذا - أرباحا تفوق فى مجموعها، ما تضيفه من الخارج إلى الاقتصاد المحلى[66]، كما سبق أن أشرنا. ويعنى كل ذلك أن التنبيه إلى مخاطر التعامل مع هذه الشركات بغير حذر سياسى واقتصادى لم يعد دعوة متطرفة، وسواء بجدية أو بغير جدية، كان طبيعيا أن يختص إعلان الأمم المتحدة (مايو 1974) هذه الشركات بفقرة تدعو إلى «تنظيم ومراقبة نشاط هذه الشركات انطلاقا من احترام السيادة الكاملة للدولة التى يمارس فيها هذا النشاط». وقد أكد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (ديسمبر 1974) نفس الدعوة.

(66)وفقا لبيانات وزارة التجارة فى الولايات المتحدة، كانت المدخلات الجديدة من رأس المال الأمريكى للاستثمار المباشر فى أمريكا اللاتينية (فى الفترة 46 - 1967) تبلغ 5415 مليون دولار بينما مجموع الأرباح المعاد استثمارها فى تلك البلاد 4424 مليون دولار، وفى نفس الوقت كانت تحويلات الأرباح من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة 14775 مليون دولار إذا قدرنا الأرباح الكلية باعتبارها مساوية تقريبا إلى التحويلات زائد إعادة الاستثمار يكون المجموع 18983 مليون دولار ورغم التحويلات الهائلة للأرباح فإن القيمة الدفترية للاستثمار المباشر للولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية زادت من 3045 مليون دولار (1946) إلى 10213 مليون دولار (1967) انظر:

Dos Santos, The Structure, op. cit., P. 114.

ننتقل بعد هذا إلى مسألة الديون الخارجية، وبينها الديون الحكومية الشهيرة بالمساعدات. وقد تفاقمت هذه المشكلة خلال العقود الأخيرة نتيجة رافدى العلاقة الذين تحدثنا عنهما: رافد التجارة الخارجية – ورافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالتجارة الخارجية مع دول المركز فى الغرب أسفرت عن عجز دائم فى ميزان العمليات الجارية، وتحويلات الأرباح والالتزامات الأخرى الناشئة عن الاستثمار الأجنبى، وعن التعامل مع الشركات عابرة الجنسية، ضاعفت الأعباء الملقاة على موازين المدفوعات فى الدول «النامية»، وكل هذا أدى إلى تزايد الاقتراض، ولم تلبث مدفوعات خدمة الدين الخارجى أن أصبحت رافدا ثالثا يؤدى إلى مزيد من الاقتراض[67]،

(67)كانت الديون الخارجية المستحقة فى بداية العقد الأول للتنمية 19 بليون دولار، وقفزت إلى 60 بليون دولار فى نهاية العقد (أى فى نهاية الستينيات) بمتوسط سنوى يصل إلى 13٪ واستمر نفس الاتجاه فى السبعينيات؛ حيث قفزت الديون الخارجية إلى 66 بليون دولار ثم إلى 119 بليون دولار فى نهاية 1973 انظر:

United Nations, Implementation of the International Development Strategy, Papers of the first Over-all Review and Appraisal of Progress During the Second United Nations Development Decade, (New York, 1973), Vol. 1.

عن بحث رمزى زكى إلى المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مارس 1977، انظر أيضا:

World Bank, Annual Report 1975, (Washington D.C., 1975).

وانظر أيضا تفسير سمير أمين للعجز المزمن فى موازين الدول «النامية» خلال القرن 20 على خلاف حالة التوازن التى سادت خلال القرن 19 سمير أمين ينقد اقتصار راؤول بريبيش على عامل التدهور التدريجى للميزان التجارى لتفسير الظاهرة ويضيف إلى ذلك عامل تصدير الأرباح والفوائد، التطور اللا متكافىء – دراسة فى التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطة، ترجمة برهان غليون (بيروت: دار الطليعة، 1974)، ص 198 – 199 ولكننا نلاحظ أن بريبيش لم يغفل فى الحقيقة العامل الهام الذى أكده سمير أمين فحتى فى تقريره الشهير أشار إلى مشاكل «قصر فترات سداد الديون وارتفاع أسعار الفائدة على بعض هذه الديون وارتفاع الفائدة الذى تحصل عليه البلاد الصناعية من بعض الاستثمارات فى البلاد الآخذة فى النمو». نحو سياسة تجارية، مرجع سابق ص 124، وقد أكد بريبيش مفهومه المتكامل بشكل أوضح فى دراساته الأخرى وخاصة عن أمريكا اللاتينية.

ولذا كان طبيعيا أن تتراكم المتأخرات على الدول «النامية»؛ أى تتكرر مواجهاتها مع حالة الإعسار والتوقف عن الدفع، كانت المتأخرات 12 بليون دولار عام 1960 فارتفعت إلى 30 بليون دولار عام 1972 وإلى 45 بليون دولار عام 1976[68].

وقد سبق أن أوضحنا أنه رغم التزايد النسبى فى وزن الديون الخاصة، إلا أن الديون الرسمية (المساعدات) لا زالت تُمثل الوزن الأكبر (72٪ عام 1967 و68٪ عام 1973) ويعكس تزايد نسبة الديون الخاصة أن شروط الإقراض ازدادت صعوبة (من حيث العبء المالى) ويضاف إلى ذلك أن شروط القروض الرسمية نفسها أصبحت أقل يسرا، وخاصة بسبب تقييدها بالاستيراد من الدول المقدمة «للمساعدة»؛ إذ معروف أن تقييد القرض يرتبط برفع كبير فى سعر السلع المستوردة.

والحقيقة أن الانتقادات الموجهة «للمساعدات» تصدر من كافة الاتجاهات، ومنذ فترة بعيدة، فهى مكشوفة كأداة سياسية فى يد الدولة المانحة، وتحدد أولوياتها وفق اعتبارات سياسية فى المقام الأول، وهى من ناحية أخرى أداة لتيسير التصدير وفتح الأسواق، وليس لمساعدة برامج التنمية كما تصفها الدول «المانحة»، (إلا فى ظروف خاصة)، وهذا الكلام عن «المساعدات» (وبالذات من حيث إنها أداة سياسية فى يد الدولة «المانحة») ينطبق على كل الأطراف المشاركة فى اللعبة بدءا بالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، ومرورا بالاتحاد السوفيتى، وانتهاء بالصين والدول النفطية.

***

(68)تقرير تنبرجن، مرجع سابق، ص 24.

ج- إن كل الوقائع السابقة لا يختلف حولها كثيرا فى الدول «النامية»، واستقراء النتائج لا يحتاج جهدا كبيرا، والاقتصاديون الأقل تحيزا فى الدول الغربية لا يملكون إلا أن يشهدوا بصحة هذه الوقائع والنتائج. ولكن ألا يبدو ذلك متعارضا مع ما يظهر أمام عيوننا كل يوم من تكالب الدول «النامية» على المعونات واجتذاب رأس المال الأجنبى؟ نعم يبدو هذا الظاهر متعارضا، ولكن يمكن تفسيره ببساطة على ضوء نفس الوقائع التى أشرنا إليها، فالدول الصناعية تفرض سيطرتها، وتعيد إنتاج هذه السيطرة بانتظام وتوسع، بشكل مخطط، وتستخدم فى ذلك كل أدوات القوة، فهى - اقتصاديا - تعتمد على تقسيم العمل الدولى الذى يزودها بأداة هامة للسيطرة، وهى تستخدم مؤسسات بالغة التركز وعالية الكفاءة تتحكم فى التكنولوجيا وفى الإنتاج الصناعى (بل وفى تجارة الحبوب)، وفى حركة التجارة الدولية كلها، شاملة النقل والمواصلات ووسائل التمويل. وتسند كل ذلك أدوات القوة السياسية والاقتصادية التى تمتلكها حكومات الدول الصناعية، والتى لا تتردد فى التدخل بالقوة المسلحة كحل أخير إذا لم تفد الأدوات الأخرى. إن النظام الدولى يستقر إذن ومن مكوناته الأساسية خضوع وتبعية الدول «النامية» لسيطرة الدول المتقدمة صناعيا، وبتعبير آخر، فإنه مفروض على الدول «النامية» أن تتعامل مع السيطرة الخارجية باعتبارها معطى ثابتا، وفى هذا الإطار يكون استنزاف الموارد معطى ثابتا، أو قدرا مكتوبا، وكذلك القبول بتشكيل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية داخل هذه الدول على النحو الذى يتلاءم مع إعادة إنتاج النظام الدولى بمفهومه الحالى

. ومع افتراض بقاء هذه العوامل على حالها يكون حتما أن تواجه الدول «النامية» بالاختناق، وتظهر فى وضع المتكالب على الموارد الخارجية (معونات واستثمارات)، وحينئذ تعيد الدول المسيطرة بعض ما نهبته إلى هذه الدول، وتظهر فى شكل «المنقذ»، وتستخدم أيضا صلاحيات «المنقذ» فى فرض الشروط التى تؤكد سيطرة الدولة الحاكمة، وفرانك محق إذ يقول إن شروط السيطرة التى يفرضها التمويل الخارجى ليست «نتيجة ضعف العرض الفعال لرأس المال (المحلى) المستثمر، بل هى سبب لهذا الضعف»[69] .

إن الكثيرين يرفضون فكرة الحلقة المفرغة التى ارتبطت فى البداية باسم نيركسه[70]، ولكن يبدو لى أن المرفوض هو التفصيل الذى أخذته الفكرة فى تنويعاتها المختلفة، وإذا كان جوهر الفكرة أن للتخلف أسبابا متكاملة تؤدى إلى استقراره وإعادة إنتاجه، فإن هذا الجوهر صحيح، ويمكن تفصيله على ضوء العرض السابق كالتالى: فالدول المسيطرة خلقت أوضاعا فى الدول النامية تؤدى إلى الاختناق ← تتقدم الدول المسيطرة «للإنقاذ» بشروطها ← شروط الإنقاذ تؤدى إلى استمرار وتنمية نفس الأوضاع.

لقد تساءلنا حول موقفنا من نموذجى التنمية بالانتشار، والتنمية بالاستقلال، ولكن الموافقة على الخط العام الوارد فى التحليل السابق للعلاقات الخارجية، تحسم فى الحقيقة مشكلة الاختيار، فالموافقة على هذا الخط العام تضعنا تماما فى قلب نموذج التنمية المستقلة. ونحن نعتقد أن رفض البعض للأخذ بهذا النموذج، والأخذ بنموذج التنمية بالانتشار (أو التنمية التابعة)، هو مجرد مظهر للتحيزات غير الموضوعية فى العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهو انحياز يبرر استمرار الوضع الراهن فى العلاقات الدولية، وفى الدول «النامية» بالتالى. ولا أعتقد أنه من قبيل الصدفة أن مؤيدى نموذج الانتشار (التنمية التابعة) يتركزون فى علماء الدول الغربية الأكثر تمثيلا واتساقا مع المؤسسات الرسمية فى هذه الدول (دون أن يعنى الانحياز رابطة مصلحة مباشرة بالضرورة)

(69)أ.ج فرانك، البرجوازية الرثة، مرجع سابق، ص 136.

(70)انظر: Nurkse, Problems, op. cit., p. 6 ميردال: النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 18 – 19.

وليس من قبيل الصدفة أيضا أن الاقتصاديين الغربيين الأكثر قدرة على التحرر من هيمنة المؤسسات الرسمية، والأكثر قدرة على النظرة النقدية، اقترابا من الموضوعية فى البحث، ليس من الصدفة أن يكون هؤلاء فى إطار نموذج الاستقلال، ونشير هنا إلى الاقتصاديين الماركسيين، وغير الماركسيين (وعلى رأس الأخيرين ميردال) [71]. أيضا ليس من الصدفة أن اقتصاديى التنمية فى الدول الاشتراكية فى إطار نفس النموذج (وإن بدا التحيز فى أنهم لم يطرقوا احتمال استمرار التبعية بأشكال أخرى داخل مجموعة دول اشتراكية). وليس من الصدفة أخيرا أن هذا هو الموقف السائد فى الدول «النامية» الآن.

وينبغى أن نؤكد على ضرورة أن ينهض علماء الاقتصاد والعلوم الإنسانية فى الدول «النامية» بدور أكبر فى صياغة النظرية التى تتعلق بحاضر ومستقبل بلادهم. لقد انكب العالم الجليل جونار ميردال ما يقرب من العشرين عاما على العمل التحضيرى والمباشر لإنتاج الدراما الآسيوية، وينبغى أن يظهر فى صفوفنا من ينذرون أنفسهم لمهام مماثلة، ولابد من الإشادة هنا بالدور البارز الذى قام به اقتصادو واجتماعيو أمريكا اللاتينية فى هذا الاتجاه، وإذا كانت الدراسات النظرية الصادرة فى «الشمال» والتى نقرأها باهتمام، معرضة بشكل دائم للتلوث بانحيازات مختلفة، فإن هذا لا يجعلنا نجزع إذا جاءت دراساتنا أيضا محملة ببعض الانحيازات المضادة تحت تأثير الأوضاع الظالمة المفروضة على بلادنا، فلماذا يتعرض البحث النظرى لتحيزات وتشوهات من جانب واحد؟

(71)فى الدراما الآسيوية لم يغفل ميردال الأثر السلبى للعلاقات الدولية انظر:

(An Approach, cit., pp. 140 – 171)

ولكن ركز بحثه على المعوقات الداخلية للتنمية، وأهم من ذلك فى تقديرنا أنه لم يدمج أثر العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية فى بنية «البحث فى تخلف الأمم» وأدى هذا إلى إساءة فهم أطروحته، وعبر ميردال عن إدراكه لهذه النتيجة بأن أسرع بكتابه «تحدى الفقر العالمى» الذى يصفه فى العنوان الفرعى للكتاب بأنه «تلخيص واستمرار للدراما الآسيوية» والقسم الثانى من الكتاب هو الاستمرار أو الإضافة، وبه يمكن تحديد الإسهام الهائل لجونار ميردال بأنه فى إطار نموذج التبعية/ الاستقلال.

إلا أن هذا لا يعنى طبعا ألا نحاول الاقتراب من الموضوعية دائما وقدر الإمكان، وينبغى أن نمارس موقفا نقديا منتظما لمفاهيمنا وصياغاتنا، فالتوصل إلى صيغة نظرية علمية وسلمية هو هدفنا فى التحليل الأخير، وهو يخدم قضيتنا خدمة كبرى. والحقيقة أنه لا يخشى على ممارستنا النظرية الجادة من احتمال أن نهمل أو نقلل من تحديات العوامل الخارجية، وبالفعل هناك موقف سائد بيننا فى اتجاه الإدانة والتصدى كما قلنا، ولكن يخشى من اتجاه البعض إلى المبالغة فى أثر العلاقات الدولية، وهو ما يمكن أن يكون تبريرا أو إخفاء لمسئولية حكومات دول «العالم الثالث» كما يقول إسماعيل صبرى[72]. ويخشى أيضا فى ممارستنا النظرية من آثار التبعية الفكرية الطويلة، فقد يتفق الجميع على أثر العلاقات الدولية الضار، لأنها أوضح من أن تنكر، ولكن صياغة نموذج نظرى متكامل يحور كافة المتغيرات على نحو يتناسب مع هذا العامل الحاكم، تتطلب فكرا أصيلا وخلاقا، ويخشى هنا من التمسك ببعض المفاهيم والاستنتاجات الموروثة من وسط مختلف، والتى لا تتفق مع وضع يحكمه أنه تابع وفق آليات العالم المعاصر.

د- ونختتم هذا الجزء بتذكير قد يكون مفيدا، فحين نجمع الأغلبية الساحقة من اقتصاديى الدول «النامية» فى إطار نموذج الاستقلال، فإن هذا يؤكد ولا شك أن مفهومنا لهذا الإطار لا زال فضفاضا، ويسمح بخلافات عديدة وجوهرية، ولكن لا شك أيضا أن هذا الإطار أكثر إحكاما (وأقل تجريدا) من إطار المبادىء الستة التى أوردناها فى البداية، فهذه المبادىء أساسية بالفعل لأية تنمية، ولكن يمكن أن تؤلف على نحو يحقق تنمية تابعة مشوهة (نموذج التنمية بالانتشار)، ويمكن أن تؤلف على نحو يؤدى إلى نمط يختلف تماما: نمط التنمية المستقلة، ومجرد أن تنحصر الجهود والخلافات حول نموذج يحكمه القضاء على التبعية وتحقيق التنمية المستقلة، يؤدى إلى تحديد دائرة الأسئلة المطروحة تحديدا سليما، ويصبح الحوار بين المهمومين بمشاكل التنمية الوطنية أكثر جدوى وأكثر علمية

(72)إسماعيل صبرى عبد الله، نحو نظام اقتصادى، مرجع سابق، ص 61.

. ولكـن لا ينبغـى – فى كـل الأحـوال – أن ننسـى أن حسـم طريـق التنميـة لا يتحقـق بالمناقشات العلمية والنظرية – فى المقام الأول. إن الوضوح النظرى أداة هامة لتعبئة وتوجيه نضال الشعوب، وهو أداة هامة إذا نجح هذا النضـال فى توليـه قيـادة مقاتلـة زمـام السـلطة، فالوضوح النظرى ساعتها أداة هامة لتنفيذ التنمية. ولكن واقع الحال – حتى الآن – هو أنـه رغم ذيوع المفهوم النظرى الصحيح للتنمية، فإن توازن القوى على مستوى عالمى – وبالتالى داخل كل دولة «نامية»، لا زال يفرض استمرار نموذج التنمية بالانتشار.

إن تصورات التنمية المستقلة ليست «موضة» جديدة، ولكن لها تـراث ضـخم فى كتابـات وأعمال القادة والمفكرين فى الدول «الناميـة»، ولكـن ظلـت لفـترة طويلـة تعـرض أو تمـارس بشكل غير محدد أو غـير حاسـم أو غـير متكامـل. وقـد نشـير هنـا إلى فضـل ماوتسـى تـونج والثورة الصينية، على المستويين النظرى والعملى، فالتجربة الصـينية بـدأت بتشـخيص حالـة الصين على أنها – فى الأساس – حالة أمة يحكمها أنها شبه مستعمرة شـبه إقطاعيـة، ومضـت فى طريقها للتنمية من خلال صراع سياسى باتجاه ما أسماه ماوتسى تونج

«التناقض الرئيسى»؛ أى ضد الاستعمار والأبنية الاجتماعية المرتبطة به والمعيقة للتنمية الشاملة المستقلة، وكان شرطا لكل ذلك بناء سلطة ثورية مناسبة للمهمة، وتكاملت المبادىء الستة فى نموذج فعال للتنمية المستقلة[73]. ولا شك أن المنتمين الآن لنموذج الاستقلال لا يفهمون جميعا هذا النموذج على النحو الراديكالى الذى مثله النمط الصينى، ولكن يربطهم – نظريا – بهذا النمط أن نقطة البدء واحدة، وهى القضاء على التبعية. إن المنتمين إلى نموذج الاستقلال فى أمريكا اللاتينية – على سبيل المثال –

(73)كان مؤلف لينين «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» إسهاما نظريا هاما (مع عدد من التحفظات فى التحليل والنتائج) ولكن على أية حال كان رؤية من منظور «الشمال» وكشفا لتناقضات وميكانيزمات المرحلة كما تعمل فى الدول الصناعية المتقدمة. نظرة لينين فى نفس الفترة إلى ما كان محتملا أن يحدث فى الجنوب كانت أسيرة منهج ماركس (ستمر هذه البلاد بمرحلة الرأسمالية ثم تنتقل إلى الاشتراكية. انظر مقالاته عن الثورة الصينية) وبالتالى كانت نظرة قاصرة جدا، ولكن تطورت النظرة بعد خبرة الثورة الروسية وتبدد الآمال حول الثورة فى الدول الصناعية المتقدمة. أشار لينين إلى أن ظروف هذه البلاد فريدة وتحديد طريقها أمر بالغ الصعوبة «إن مثل هذه المشاكل لن تجدوا حلها فى أى كتاب شيوعى ولكن ستجدونه فى الصراع المشترك الذى بدأته روسيا».

V.1. Lenin, «Address to the Second All-Russian Congress of the Communist Organizations of the Peoples of the East, November 22, 1919, The National – Liberation Movement in the East, (Moscow: Progress Publishers, 1962), p. 235.

= وقد استطاع ماوتسى تونج بعبقرية أن يبدع ويشق طريقا مناسبا وناجحا. انظر التعبير النظرى عن ذلك فى المختارات (خاصة عن الديمقراطية الجديدة – حول التناقض – التحول الاشتراكى – معالجة المتناقضات فى صفوف الشعب) التقارير والدراسات الصادرة عن القيادة الصينية بعد ذلك (رغم تناقضاتها الطبيعية فى المراحل المختلفة لاكتشاف طريق جديد) والتى تدعمها التجارب العملية، كانت مصدر إلهام واسع لدارسى التنمية من منظور إنهاء التبعية وتحقيق الاستقلال، ولا يقلل من القيمة التاريخية لكل هذا الإنجاز ما نلمسه من ممارسات فى السياسة الخارجية تتعارض مع مصالحنا القومية، أو مع مصالح عديد من الدول التابعة، فهذه حسابات ومصالح من منظور الصين والتعامل الدولى من موقع مستقل مفهوم أنه يمكن أن يؤدى إلى حسابات ومصالح مختلفة من جانبنا – أيضا نحن لا نبالغ فى توقع تغيرات جذرية فى نمط التنمية الصينية – بعد ماو –.

لا يمثلون اتجاها واحدا، وتصوراتهم للحلول المطلوبة تختلف، فهناك مدرسة غير ماركسية تجمعت حول بريبيش الذى سك مصطلح المركز والحافة لتصوير العلاقة فى النظام الدولي، وارتبطت هذه المدرسة بـ ECLA، ولكن بانتشار واسع أيضا خارج هذه المنظمة الدولية، وإلى جانب هذا الاتجاه هناك المدرسة الماركسية باجتهادات متنوعة[74]، ويبدو أن المنتمين إلى نموذج التنمية المستقلة بين الاقتصاديين المصريين يمثلون تباينا مشابها فى الاجتهادات، ونشير مثلا إلى كتابات إسماعيل صبرى عبد الله – جلال أمين – زكى شافعى – سمير أمين – فؤاد مرسى – على الجريتلى – عمرو محى الدين – يحيى عويس[75].

ولكن رغم الخلافات وتنوع الألوان بين هؤلاء جميعا، لا نتصور أن الأسئلة التى طرحوها على أنفسهم كانت من قبيل: هل الاستقلال الاقتصادى ضمن أهدافنا الرئيسية أولا؟ هل نواجه مخططات خارجية من القوى الكبرى تتعارض مع مصالحنا (بدرجة أخرى) أولا؟ وهل ينبغى أن نلتزم الحذر عند التعامل مع الشركات العابرة للجنسية، وعند تقبل «المساعدات» أولا ينبغى أن نحذر؟ إن الخلاف المشروع بين اقتصادى الدول «النامية» لا ينبغى أن يكون فى إجابة مثل هذه العينة من الأسئلة،

---

(74)انظر العرض للاتجاهات المختلفة بين اقتصاديى أمريكا اللاتينية فى إطار نموذج التبعية:

Rouald H. Chilcote and Joel C. Edelstein, «Introduction», Latin America: The Struggle with Dependency and Beyond, ed. By Chilcote and Edelstein, (New York: Schenkman Pub. Co., Wiley, 1974), pp. 24 – 26, and pp., 36 – 47.

ولكن يلاحظ أن الكتاب (يتبنى مفهوما أضيق لنموذجى الانتشار والتبعية ولا يتطابق بالتالى تماما، مع المفهوم الذى عرضناه هنا.

(75)جلال أمين (تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية/ 1976 + بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى فى مصر)/ 1978، (زكى شافعى، التنمية الاقتصادية جزءان/ 1973)، – سمير أمين (التطور اللامتكافىء 1974) – فؤاد مرسى (محاولة لصياغة المفهوم المادى للتنمية الاقتصادية/ 1977 + محاضرات فى الاقتصاد الدولى المعاصر/ 1978) على الجريتلى (25 عاما، دراسة تحليلية للسياسة الاقتصادية فى مصر 1952 – 77/ 1978) – عمرو محيى الدين (التنمية والتخطيط الاقتصادى/ 1972) – محمد يحيى عويس (المشاكل الاقتصادية= =المعاصرة/ 1977. وهو آخر كتاب للأستاذ المؤلف رحمه الله ويحمل من خلال تصوره النظرى موقفا علميا شجاعا فى تقييم السياسة الاقتصادية الحالية).

ولكـن الخـلاف المشروع هـو فى نطـاق أسـئلة أخـرى مثـل: مـا هـو مفهـوم الاسـتقلال الاقتصـادى وكيـف نقـترب منـه؟ وبالتحديـد مـا هـى الشروط التـى نقبـل بهـا المسـاعدات الخارجيـة أو نتعامـل عـلى أساسـها مـع الشركات العـابرة للجنسـية، مـع التسـليم الكامـل بالمخاطر؟ ما هى التغيرات الضرورية (اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا) لتحقيق التنمية المستقلة؟ [76].

---

(76)والتذكير بهذه الأمور يكتسب أهميته الخاصة لأن من يطالب فى مصر بأمور كالتالى:

حق كل دولة فى تنظيم الاستثمارات الأجنبية فى بلادها وأن تمارس إزاءها سلطاتها وفقا لقوانينها والأولويات التى تحددها الأهداف الوطنية، ويرتبط بهذا حق كل دولة فى مراقبة نشاط الشركات متعددة الجنسية حتى يكون نشاطها مطابقا لقوانين البلاد وسياستها الاقتصادية والاجتماعية مع الدعوة لتعاون الدول فى مواجهة تلك الشركات.

حق كل دولة فى الإسهام فى التجارة الدولية وفقا للأوضاع التنظيمية التى تراها ملائمة لعلاقاتها الدولية، وأن تعقد ما تشاء من اتفاقيات ثنائية أو جماعية ما دامت لا تضر بالتعاون الدولى.

كل دولة مسئولة عن تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى والحضارى لشعبها، ولها الحق فى اختيار أهداف ووسائل التنمية وتعبئة الموارد اللازمة وإجراء التغيرات التقدمية فى بنيانها الاقتصادى والاجتماعى بما يضمن مشاركة الشعب مشاركة كاملة فى عملية التنمية وفى جنى ثمارها.

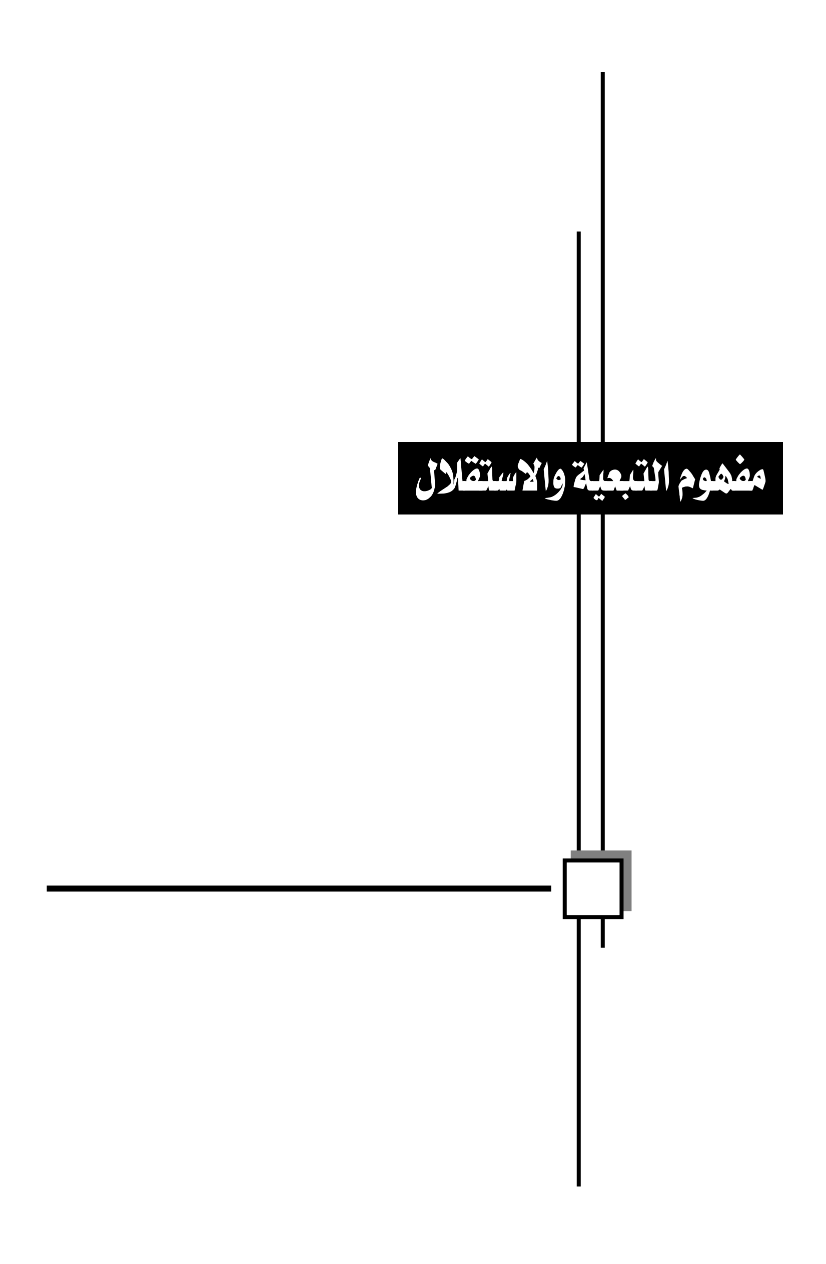
حق كل الدول بحكم المساواة القانونية بينها فى المشاركة الكاملة والفعلية فى اتخاذ القرارات الدولية المتعلقة بالمشكلات الاقتصادية والمالية والنقدية.

يجب على الدول النامية أن تأخذ بعين الاعتبار إمكان زيادة حجم تجارتها مع الدول الاشتراكية، وأن تمنح هذه الدول نفس الشروط التى تتعامل بها مع الدول الرأسمالية.

إن من يطالب فى مصر الآن بمثل المطالب السابقة ومن يحاكم انحراف السياسة الاقتصادية على ضوء هذه المطالبات، يعتبر لدى المسئولين والجهلة عميلا للشيوعية الدولية مع أن هذا الكلام هو ببساطة مجرد= =نصوص من ميثاق «الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول» الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر 1974 ,Resolution 3281 XXIX وقد صدر القرار بالمناسبة بأغلبية 120 صوتا ضد 6 أصوات فقط وامتناع 10 دول عن التصويت.

هـ- بقيت نقطة أخيرة؛ إذ اعتقد أنه آن لكل المنتمين إلى نموذج الاستقلال أن ينبذوا المصطلح السائد والمضلل الذى يسمى دولنا بالدول «النامية». إن هذا المصطلح سائد رغم النقد الحاد الموجه إليه، ولا شك أن هذا يعكس - بوعى أو بغير وعى - بقايا هيمنة الفكر الغربى فى أدبياتنا، وهو قد يعكس أيضا عدم الاتفاق على تسمية مغايرة، ففى أدبيات التنمية فى الدول الاشتراكية الأوروبية يقال أحيانا «الدول المستقلة حديثا» (وهى تسمية وصفية مسطحة وغير دقيقة أيضا) وأحيانا يقال «الدول الفتية» (وهذا لا يفترق عن تسمية الدول النامية لأنه يتضمن مفهوم المراحل، وبالتالى الانتشار)، وكثيرون يستخدمون «العالم الثالث» بمعنى أن دولنا حالة تختلف عن حالة العالم الأول (الرأسمالى) والعالم الثانى (الاشتراكى)، والصين كانت تستخدم أيضا «العالم الثالث» ولكن بمضمون يعكس نظرتها الخاصة للعلاقات الدولية، فوفقا للتقسيم الصينى يمثل السوفييت والولايات المتحدة معا العالم الأول، وأوروبا واليابان العالم الثانى، وباقى الدول وضمنها الصين يمثلون العالم الثالث. ومع رواج الحديث عن الاستراتيجيات الجديدة للتنمية ومفهوم الهجوم المباشر على الفقر يستخدم البعض الآن «الدول الفقيرة» فى مقابل «الدول الغنية» (ونعتقد أن هذه مقابلة سطحية). وكان فرانك قد اقترح - ومعه كثيرون فى أمريكا اللاتينية إطلاق اسم «الدول المتخلفة» **Underdeveloped** مقابل «الدول غير النامية» **Undeveloped** لوصف حالة الدول الغربية قبل الثورة الصناعية، وهناك اقتراح بتلهايم بتعريف دولنا بأنها دول «مخنوقة»، ويمكن أن يستلهم تحليل بريبيش فى إطلاق اسم «دول الحافة» فى مواجهة «دول المركز»، ولكن يبدو لنا أن الأوفق والأدق اختيار اسم «الدول التابعة». وفى كل الأحوال فإن استخدام تسمية تعبر عن جوهر المشكلة مسألة غير ثانوية. إن الخطورة فى اسم الدول النامية، ليس فى أنه مصطلح دبلوماسى - كما يتصور ميردال - ولكن فى أنه اسم يزيف الوعى السياسى بجوهر المشكلة.

الفصل الثالث تصور أكثر تحديداً للتنمية المستقلة



بعد إثبات اللقاء الواسع حول نموذج الاستقلال، نؤجل نقاشنا للنموذج المضاد إلى آخر الفصل، ونبدأ هنا بتقديم طبعة خاصة بنا من نموذج التنمية المستقلة، ونرجو أن تكون محاولتنا أكثر تحديدا لطبيعة الهدف، وأكثر اتساقا فى بنيتها النظرية، وأكثر واقعية فى نفس الوقت. وهذا هو الأهم.

(1) وسنلجأ هنا إلى محاولة استنباط الوسائل الملائمة من خلال تحديد واضح لما نسميه «الهدف الرئيسى البعيد»[77]، ويمكن أن نقول إن الأهداف فى المستويات والقطاعات المختلفة، وفى المراحل المختلفة، هى وسائل فى واقع الأمر لتحقيق الهدف الرئيسى البعيد للتخطيط، ولكن يمكن أن نقول فى نفس الوقت - إن الهدف الرئيسى البعيد هو بدوره وسيلة لاختيار وتشكيل الأهداف/ الوسائل فى مختلف المستويات والقطاعات والمراحل، ولتحقيق الترابط بينها، من خلال التخطيط. وينبغى أن نفرق بين «هدف الخطة» فى برنامج سنوى أو خطة متوسطة الأجل، وبين «الهدف الرئيسى البعيد». إن الخطة متوسطة الأجل تحدد «هدف الخطة» على ضوء ما تراه حصرا وتخصيصا أمثلين للوسائل المختلفة (اقتصادية وغير اقتصادية طبعا) خلال ثلاث أو خمس سنوات، ولكن يظل «هدف الخطة» - فى الأساس - وسيلة تقربنا من الهدف الرئيسى البعيد

(77) تحدث لانج عن «قيام بنيان هرمى من الغايات تقف فوق قمته الغاية الرئيسية؛ أى غاية الخطة الاقتصادية والاجتماعية التى سوف ندعوها غاية من المرتبة الأولى، أما الوسائل التى تفيد مباشرة فى تحقيق تلك الغاية فهى غايات من المرتبة الثانية والوسائل التى تصلح مباشرة لتحقيق الأهداف من المرتبة الثانية هى غايات من المرتبة الثالثة وهكذا. وتشغل أهداف نشاط مختلف المشروعات مستويات مختلفة من هذا البنيان الهرمى من الغايات.

فالسكك الحديدية ومسابك الصلب مثلا تحقق غايات من المرتبة الثانية فى حين يحقق مسبك محلى أو مصنع للأزرار غايات تشغل مستوى أدنى من هذا البنيان الهرمى. أوسكار لانج، الاقتصاد السياسى - القضايا العامة، ترجمة راشد البراوى ومراجعة إسماعيل صبرى عبد الله، (القاهرة: دار المعارف، 1966)، ص 194. ولكننا نستخدم مفهوم «الهدف الرئيسى البعيد» بمضمون أوسع وأكثر ديناميكية من مفهوم لانج «للغاية الرئيسية» بمعنى أنه يدخل فى مركب «الهدف الرئيسى البعيد» الأبعاد الحضارية والسياسية والاجتماعية على نحو أوسع وكذلك يدخل الزمن بمدى أطول.

(أو نموذج المجتمع المستهدف فى الأجل الطويل)، ولذلك يتحدد هدف الخطة أيضا – وإلى حد كبير – بطبيعة الهدف الرئيسى البعيد، فهذا الأخير يسهم إسهاما هاما فى ضبط معدلات واتجاه الخطوات المطلوبة؛ أى يسهم فى تحديد «الأمثل» فى حشد وتخصيص الوسائل المتاحة فى المراحل المختلفة، ويعنى كل ذلك أن تحديد الهدف الرئيسى البعيد – باعتباره حاكما وملهما – يعتبر مسألة جوهرية فى نضال التنمية، وهو قابل للتحديد الكمى – أو شبه الكمى – فى الجانب الاقتصادى، ولكن فى إطار من التحديد الكيفى لنموذج المجتمع المستهدف، وهذا الإطار الكيفى قضية فلسفية نظرية، ونعتقد أنه الأولى بالاهتمام عند أى تناول «للهدف الرئيسى البعيد»، ولكنه – رغم أهميته الحاسمة – يحظى بالنصيب الأقل من الاهتمام فى أى دراسات مستقبلية حول العالم العربى، وفى أحسن الأحوال يتناول بشكل خاطىء، إلا فيما ندر.

(2) ننتقل إلى تصويب رؤيتنا للعلاقات الدولية عند ممارسة مشروع مستقل؛ إذ حدث كثيرا فى المناقشات المعاصرة حول استراتيجيات التنمية الجديدة، أن ربطت هذه الاستراتيجيات بالنظام الدولى الجديد؛ أى أن الكثيرين يربطون بين نجاح مشروع التنمية فى بلد من البلاد وبين تعديل النظام الدولى فى صيغته الحالية القائمة على علاقات دولية غير متكافئة. وأعتقد أن هذا الربط غير صحيح، فأى محاولة لإعادة ترتيب شاملة ستكرس أوضاع قوى ليس من صالحنا أن تستقر العلاقات بينها، وهذا هو تصور الصين على ما يبدو[78]. ومن ناحية أخرى، فإن استقراء التاريخ البشرى يدل على أن قانون النمو غير المتساوى لا ينطبق فقط على مسيرة الاقتصاد الرأسمالى – كما يشيع فى معظم الأدبيات الماركسية – ولكنه قانون ينطبق على كل المجتمعات فى كل العصور، ولذا لا نتصور أن الدول التابعة ستمثل فى لحظة ما إرادة ثورية موحدة تنتزع حقها فى التنمية المستقلة. سيبقى دائما من يتقدم للمهمة ومن يعجز.

(78)كتب شواين لاى أن «الانفراج الدولى ظاهرة مؤقتة وسطحية.. بينما الاضطراب الجسيم سيستمر قائما ومثل هذا الاضطراب الجسيم هو شىء حسن بالنسبة للشعوب وليس شيئا سيئا»

Chu En – Lai, Main Report to the Tenth Congress of The Chinese Communist Party of China, (Peking, 1973).

ويؤكد تقرير تنبرجن، مرجع سابق، أن هذا هو موقف الصين فعلا، فهى لا ترحب باستقرار الأوضاع الدولية وبالتالى بالمساعى المبذولة لإنشاء ما يسمى نظام عالمى جديد: (ص 26).

وعجز البعض لن يمنع دولة ثورية (أو مجموعة من الدول) من ملاقاة التحدى والانتصار عليه، وإذا كان هذا يتطلب الاستفادة الواعية والنشطة من تناقضات القوى العظمى، فإنه يتطلب أيضا إقامة التحالفات مع الدول التابعة فى مراحل وأشكال مختلفة من النضال، ولكننا نعترض على الربط بين تحقيق مشروعنا القومى (هدفنا الرئيسى البعيد) وبين إقامة هذه التحالفات المستقرة على أكمل وجه، ونعترض على تصور أن تكون هذه التحالفات منتظمة، وباتساع القارات الثلاث. وأى تقنين لنظام شامل من العلاقات الدولية – فى ظل الفروض الواقعية حول طبيعة هذه العلاقات – قد يتعارض مع طموح مشروعنا الخاص، ويدعونا ذلك إلى رفض وصف جهود الدول التابعة بأنها تشبه النضال النقابى داخل النسق الرأسمالى[79]، فهذا الوصف يبلور ما نخشاه بالتحديد، لأنه يتضمن مجرد التحسين النسبى فى الموقف التفاوضى بين الشمال والجنوب، ولكن مع بقاء القادة قادة، والأتباع أتباعا، وهذا ما نرفض تقنينه، لأننا نهدف إلى الانعتاق منه ثوريا. نحن لا نهدف إلى تحسين أوضاعنا فى إطار التبعية، ولكن إلى إنشاء مركز مستقل.

(3) أوضحنا – ضمن كلامنا السابق – أنه ليس مقصودا بكسر التبعية، والشروع فى التعامل مع العالم الخارجى من موقع الاستقلال، أن تنعزل الدولة التابعة، وتقطع علاقاتها بدول الشمال، فهذا المفهوم السلبى ضار، فضلا عن أنه غير ممكن بحكم موقعها الموروث فى تقسيم العمل الدولى، والمقصود إذن هو التحرك نحو التعامل مع العالم الخارجى بندية وتكافؤ، بحيث تمنع أن نحيد قدرة القوى الخارجية على استنزاف مواردنا، وعلى تشكيل بنيتنا الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذى يتفق مع مصالحها (التى هى استمرار سيطرتها فى التحليل الأخير). والتحرك فى هذا الاتجاه لا يحقق غايته فى يوم وليلة، أو بإصدار قرار، فهو عملية ممتدة ومخططة بالضرورة،

(79)انظر مثلا محبوب الحق، ستار الفقر، مرجع سابق، ص 195 – 196/ إسماعيل صبرى يرفض هذه الفكرة لأسباب عددها ولكن ليس من بينها السبب الحاكم فى رأينا وهو الرفض الجذرى للتبعية (نحو نظام، مرجع سابق، ص 61 – 62).

وهى عملية هدم لقديم وبناء لجديد فى نفس اللحظة، تبدأ بتعديل الإطار الحضارى والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتواصل بتصفية التشوهات الهيكلية الموروثة من خلال التنمية المستقلة الشاملة، وكل هذا يدعم باطراد ممارسة الاستقلال والتعامل مع الخارج بندية وتكافؤ. ولا شك أن تصفية التبعية، وتحقيق التنمية المستقلة بهذا المفهوم المركب يمنع تماما مخاوف أن يستخدم نموذج التبعية (الذى يركز على خطورة العلاقات الدولية المفروضة) كمبرر لتقاعس الدولة التابعة. إن كسر علاقات التبعية أو التطور الاقتصادى الجاد، هو جزء لا يتجزأ من نهضة وطنية عامة، وهو لا ينجح بالتالى إلا بإرادة القوى المحلية أساسا، ولكن دلالة نموذج الاستقلال أنه يشير لقادة المشروع الوطنى إلى العدو الرئيسى، ومكمن الخطر الأكبر على هذا المشروع فى ظل المعطيات الدولية القائمة.

وقد أسهمت البحوث التنموية فى السنوات الأخيرة، وعبر جهد خاص ومتميز لاقتصاديى الدول التابعة، فى صياغة «مكون إنتاجى» ملائم لنموذج التنمية المستقلة، ممثلا فى «استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية»، وتكفلت كتابات عدد من اقتصاديينا البارزين بشرح الجوانب المختلفة لهذه الاستراتيجية، بحيث نكتفى هنا بتسجيل التعريف العام والمركز الذى سجله إسماعيل صبرى. إن «جوهر القضية هو بناء هيكل صناعى متكامل داخليا، ومتكامل مع قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى، وفى مقدمتها الزراعة، ومتسق مع أهداف المجتمع الاجتماعية والحضارية.

وهذا الهيكل الذى يبنى على أساس من الاعتماد على السوق الداخلية الضخمة التى تفتحها استراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية، يتضاءل اعتماده على التجارة غير المتكافئة مع الدول الرأسمالية، ويمكن أن يخرج من قبضة الشركات متعددة الجنسية. فالتنمية لا يمكن أن تكون مستقلة إلا إذا كانت متوجهة إلى السوق الداخلية، أو متمركزة على الذات كما يقال فى الأدب التنموى الحديث، وهى فى الوقت ذاته التنمية التى يمكن أن تغذى نفسها Self sustained وتسير قدما دون استجداء عون خارجى»[80]. والقيمة الأساسية لهذا التعريف هى أنها تفهم وتركب استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية باعتبارها توظيف للتنمية الاقتصادية باتجاه الهدف الرئيسى والبعيد: كسر التبعية، وتحقيق تنمية شاملة مستقلة، وهو مفهوم لا نراه واضحا بنفس القدر عند بعض المنتمين إلى نموذج الاستقلال، والمروجين لاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية[81].

(4) إن استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية إذا حكمت بالهدف الرئيسى والبعيد (الاستقلال)، فإن المنطق الداخلى لهذه الاستراتيجية، والذى يعكس احتياجات عملية، يؤدى إلى تكامل المبادىء الستة (بمفهوم معين وبأوزان مناسبة) فى توليفة تبدو متسقة، وذلك على النحو التالى باختصار:

(80)إسماعيل صبرى، نحو نظام، المرجع السابق، ص 220 – انظر لنفس المؤلف: «استراتيجية التصنيع فى البلاد العربية والتقسيم الدولى للعمل»، بحث إلى ندوة الاقتصاد الدولى الجديد والعالم العربى، الكويت، مارس 76. وأيضا: «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية». المستقبل العربى، العدد الثالث، إسماعيل صبرى عبر فى كتاباته عن رؤيته الخاصة لهذه الاستراتيجية التى نختلف فى بعض مكوناتها وتبريراتها النظرية ولكن إذا اعتبرنا الاقتباس السابق معبرا عن جوهر النمط الإنتاجى للاستراتيجية فلا خلاف حول هذا الجوهر.=

= انظر أيضا: محمد دويدار. دراسة أساسية، مدخل استراتيجية التنمية الصناعية، مرجع سابق، الفصل الثالث «إن القضاء على التخلف فى إطار استراتيجية التوجه الداخلى والاعتماد على الذات يستلزم من البداية أول ما يستلزم نفى هذه التبعية بحيث يتأكد الاستقلال السياسى والاقتصادى للدول العربية ويتحقق الأمن القومى العربى موفرا المناخ الضرورى لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدى إلى حماية مسار وثمار التنمية ضد المطامع والمصالح الأجنبية فى المنطقة العربية» ص 41.

(81)فى عدد من كتابات التنمية فى مصر والتى وضعناها فى إطار نموذج الاستقلال (راجع هامش 76) نلاحظ أن التحليلات كانت أيضا لا ترتبط طول الوقت وباتساق مع مبدأ التنمية المستقلة الذى بدأت منه، وبالتالى لم تستنبط من هذا المبدأ كل النتائج التى ينبغى أن تترتب على التسليم به – وبالنسبة لمحبوب الحق، ستار الفقر، مرجع سابق، كانت لدى المؤلف الشجاعة على إعادة تقييم أفكاره وعلى النقد الذاتى الصريح لممارساته الخاطئة. موقفه الجديد من العلاقات الدولية يضعه فى نموذج التبعية/ الاستقلال، وتبنيه لاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية إثراء لمناقشاتها ولكنه يبدو أحيانا غير متسق تماما حين يركز على قضية الفقر باعتبارها جوهر الاستراتيجية وليس باعتبارها هدفا مشتقا من التنمية المستقلة «إن مشكلة التنمية يجب أن يعاد تعريفها على أنها هجوم انتقائى على أسوأ أشكال الفقر» (ص 69) انظر فى الكتاب فصل البحث عن استراتيجية جديدة للتنمية ص 67 – 72.

أ- العلاقة مع العالم الخارجى: تبدو الاستراتيجية متلائمة تماما مع هدف الاستقلال، فهى تؤدى - اقتصاديا - إلى تقليل الاعتماد على العالم الخارجى كميا (بالحد من الاستيراد والاقتراض) ونوعيا (من حيث الاستغناء عن الخارج فى إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الأساسية، ويفضى منطق الاستراتيجية إلى هذه النتيجة من خلال التغيير المقترح فى نمط الاستهلاك والإنتاج.

ب- الاعتماد على النفس: هذا المبدأ متضمن بداهة، من خلال الاعتماد الأساسى على تعبئة الفائض الاقتصادى، وباتجاه التنمية إلى إشباع الحاجات الأساسية بالعمل والإمكانيات المحلية، وبمفهوم أوسع وأكثر ديناميكية: من خلال ما نسميه روح التجدد الذاتى وملاقاة التحديات الخارجية (انظر بند «6»).

ج- دور الدولة: إذا كان دور الدولة فى التجربة الغربية أساسيا لفتح العالم أمام التجربة، فإن دور الدولة فى البلدان التابعة أساسى لحماية تجربتها فى التنمية من العالم الخارجى؛ أى أنها تواجه العالم الخارجى من موقع ضعف وليس من موقع قوة - كما كان الحال فى الدول الغربية - وهى فى موقف الدفاع الاستراتيجى وليست فى موقف الهجوم الاستراتيجى، ويتطلب ذلك أن تعمل الدولة كمؤسسة مركزية تستخدم استخداما أمثل الكفاءات البشرية النادرة فى المجالات العلمية والفنية والاقتصادية والإدارية، بنفس منطق الحاجة إلى تركز الكفاءات العسكرية فى مؤسسة واحدة. إن نوعية المسئوليات المترتبة على استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية تتطلب إدارة للعلاقات الدولية (سياسيا واقتصاديا) بدرجة عالية من الكفاءة، بحيث تقلل إلى أدنى حد مخاطر وخسائر الصدامات الخارجية المحتملة، وتستفيد إلى أقصى حد من التناقضات الحية بين الدول والكتل المسيطرة،

ولا يتصور أن هذه الاستراتيجية يمكن أن تشق طريقها فى التنفيذ بدون نوع من مؤسسات اقتصاد الحرب، ويعنى ذلك أن منطق الاستراتيجية يؤدى بالضرورة إلى سيطرة السلطة المركزية على مفاتيح الاقتصاد القومى، وإلى تدخلها المباشر والحاسم فى إدارة الاقتصاد. لابد من تخطيط مركزى عينى ومالى يحدد اتجاهات ونسب النمو المتلائمة مع دعم الاستقلال، ومع نمط الاستهلاك المستهدف، وفى إطار التأهب الدائم للضغوط الخارجية المحتملة. ويصعب فى الحقيقة أن يتفق مع منطق الاستراتيجية وهم الاعتماد بأى قدر على ما يسمى آليات السوق لتخصيص الموارد، أو وهم الاعتماد على مبادرة القطاع الخاص (ومن باب أولى الأجنبى) كعامل حاسم.

د- القفزة الكبيرة: هذا المبدأ مضمون أيضا بمنطق الاستراتيجية، ويشمل ذلك تعظيم الفائض الاقتصادى المخطط (حسب مصطلح باران) واستثماره وفقا لأهداف الاستراتيجية، بالإضافة إلى الهجوم المنتشر على جبهة واسعة (أى ليس على الجبهة الاقتصادية وحدها) فى لحظة تاريخية واحدة.

هـ- التوزيع: منطق إطلاق المبادرات وحشد القوى البشرية لملاقاة التحديات الخارجية والداخلية للتنمية المستقلة، يتطلب الحد من تفاوت الدخول إلى القدر الضرورى لحفز العمل والإبداع، ولا يؤدى إلى الانقسام والتناحر، إلا أن قضية التوزيع بالنسبة لاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية ليست إضافة ملائمة من خارج الاستراتيجية؛ أى ليست مجرد سياسة اقتصادية، ولكنها متضمنة فى هيكلها الإنتاجى نفسه (انظر الفقرة «6»)، ولكن يمكن أن نقول فى نفس الوقت إن إدراك أهمية التماسك الاجتماعى عامل هام فى تيسير التقبل العام لاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية.

و- التنمية عملية مركبة: إن الإشارة إلى التغيرات العديدة المتزامنة كانت متضمنة - فى الواقع - فى كل مبدأ من المبادىء السابقة، ولكن لابد من تحديد تصور نظرى متكامل لمضمون التغيرات المطلوبة، وهذا ما تغفله كثير من الدراسات حول استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية. إن تحديد التصور المتكامل عملية صعبة، وتتطلب التفاعل الخلاق بين علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة مع جهود العاملين فى المجالات الثقافية والتعليمية والتربوية، ولكن بدون التوصل إلى تصور متكامل يبدو ممكنا ومتسقا - منطقيا وفعليا - مع متطلبات المبادىء السابقة، تصبح استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية كخطة وضع الجرس فى عنق القط؛ أى خطة جميلة ولكن غير قابلة للتشغيل. ومحبوب الحق كان مصيبا تماما حين حذر من تحول الحديث عن الاستراتيجية الجديدة إلى «موضة مستهلكة»، وهو يؤكد «أن الاستراتيجية الجديدة للتنمية تتطلب تجديدا أساسيا لتوازن القوة السياسية والاقتصادية الاجتماعية، بحيث إنه ما لم يتم التوصل إلى قرار على أعلى المستويات السياسية، وتتم تعبئة الحركة السياسية بأسرها فى داخل البلد خلفها، فستظل هذه الممارسات التخطيطية أكاديمية إلى حد كبير»[82] . ولكن كيف تتخذ القرارات السياسية المطلوبة بدون ما أسماه ميردال «الحكومة القوية»؟ إن ميردال يعتبر سائر الحكومات فى الدول التابعة (حتى أشدها دكتاتورية) حكومات «رخوة Soft»، وهو يعنى أنها غير قادرة على فرض القوانين والقرارات التى تبدو ضرورتها واضحة، لأن هذه الحكومات خاضعة لأصحاب المصالح المتخندقة فى الأوضاع القائمة، والتى تتعارض التشريعات والإجراءات المطلوبة مع مكاسبهم المحققة من بقاء كل شىء على حاله. إن «الحكومة القوية» هى شرط أساسى إذن لكى تكون استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية قابلة للتشغيل. ولكننا نتوقف مؤقتا عن الاستطراد حول مفهوم الحكومة «القوية»، وحول السياسات المصاحبة والضرورية لاستراتيجية إشباع الحاجات، لكى نسلط مزيدا من الضوء على مكونات هذه الاستراتيجية نفسها.

(82)محبوب الحق، ستار الفقر، مرجع سابق، ص 90.

(5) فبالنسبة لقضية التوزيع، يعتبر هذا المبدأ أجرأ وأحدث المسلمات المدخلة فى نماذج التنمية، والتزام الاقتصاديين والخبراء فى الغرب، وفى هيئات دولية خاضعة للسيطرة الغربية - كالبنك الدولى - بهذا المبدأ، هو بالتأكيد مكسب علمى هام، يؤثر فى السياسات العملية بشكل أو آخر. والتوصل إلى هذا المبدأ المشترك، مبدأ عدالة التوزيع، تم عبر مناهج مختلفة، «فقد أصبح واضحا أن أكثر من عقد من النمو السريع فى الأقطار المتخلفة كان ذا فائدة ضئيلة، أو بلا أى فائدة، لما يقرب من ثلث سكانها (كما تقول دراسة للبنك الدولى).. ومن المفارقات أنه بينما نجحت سياسات النمو بأبعد من توقعات العقد الأول للتنمية، حدث أن نفس فكرة النمو الإجمالى كهدف اجتماعى أصبحت موضع تساؤل.. وقد قادتنا المناقشات إلى إعادة فحص مشاكل التوزيع والنمو كتمهيد ضرورى لإعادة صياغة تكنيك التخطيط الاقتصادى»[83] إلا أن رجال البنك الدولى حاولوا أن يستزرعوا مبدأ التوزيع العادل فى غير أرضه؛ أى حاولوا أن يعتبروا هذا المبدأ مجرد إضافة إلى نموذجهم التقليدى فى التنمية (التنمية بالانتشار)، رغم أن هذا المبدأ لا يمكن أن يعمل فى إطار هذا النموذج (إذا جاز أن نعتبر نموذجهم فعالا أصلا فى إحداث تنمية شاملة وأصيلة). وقد نبدأ بالإشارة إلى أن النموذج التقليدى مستوحى - بتجريد مخل - من تجارب التنمية الأولى فى الغرب، وحين قيل - وفق نموذج التنمية بالانتشار - ركزوا على معدل النمو، وسيتكفل النمو بعد ذلك بمشكلة التوزيع، كان هذا القول مستوحى أيضا من تجارب التنمية الغربية الرأسمالية، ولكن ينبغى أن نتذكر أن هذه النهاية السعيدة (أى إعادة التوزيع) لم تتحقق فى التجارب الغربية (بفرديتها المتطرفة ونفعيتها) بعد عقد أو عقدين من بدء التنمية، ولكن بعد قرون، وبعد صراعات أيضا وثورات وحروب. وينبغى لمن يقترح تكرار النموذج أن يفسر فى نفس اللحظة كيف يمكن اختزال الزمن المطلوب، والحد من الهزات الاجتماعية العنيفة. ولكن، يحسن على أية حال أن نناقش أطروحة البنك الدولى بشكل أكثر انتظاما.

(83) H. Chenery (Introduction), Distribution. Op. cit., p. XIII

أ- لقد تحدد إطار البحث على أساس أن مشكلة إعادة التوزيع فى الدول التابعة ينبغى أن تمتد إلى ما وراء أصحاب الدخول الدنيا فى القطاع الحديث المنظم، بل ينبغى أن يركز الاهتمام على القطاع الأشد فقرا من السكان الذى يعمل خارج القطاع الحديث. وعلى ضوء هذا التحديد (الصحيح فى رأينا) أصبح السؤال: كيف يحدث هجوم مباشر على الفقر بدون التأثير سلبيا على النمو؟ (وهو سؤال مشروع بالقطع). وقد ترتب على السؤال رفض منهج التحويلات المالية من أصحاب الدخول العالية كحل أساسى، وبالتحديد رفض تصور أن تحل مشكلة القطاع الأشد فقرا من خلال تحويلات من أصحاب الدخول العالية، تستخدم لتحسين المستوى الاستهلاكى للجماهير الفقيرة، والمنطق فى ذلك وفق نموذج التنمية بالانتشار (ليويس ومن بعده) هو المحافظة على معدل عال من الاستثمار فى القطاع الرأسمالى باعتباره أكثر القطاعات ديناميكية، وأعلاها إنتاجية، واستثمار الأرباح المتولدة من هذا القطاع يظل المناط الأول لأمل انتشار «التحديث»، الذى يوفر الأساس المطرد لرفع مستوى المعيشة فى الأجل الطويل (مع السياسات المناسبة والمكملة). إن استخدام هذه الأرباح فى زيادة استهلاك القطاعات الأفقر هى سياسة تهزم نفسها بنفسها، لأنها تقوض إمكانية انتشار وتوسع القطاع القائد فى الاقتصاد الوطنى، وتفشل بالتالى الاستمرار فى برنامج مكافحة الفقر. بنفس هذا المنطق رفض مبدأ إعادة توزيع الأصول المنتجة (خارج القطاع الزراعى التقليدى) على أساس أن هذا يهدد الإنتاجية، وعائد هذه الأصول (بسبب الاضطرابات السياسية الناتجة وتكلفة التعويضات.. إلخ). وعلى ذلك كان المنهج المقترح - لبعض اقتصاديى البنك الدولى - هو خفض التمركز داخل المجتمع فى ملكية الأصول (باعتبار التفاوت فى ملكية الأصول أساس للتفاوت الشديد فى توزيع الدخل)، ويتحقق هذا من خلال إعادة تخصيص الاستثمارات العامة على نحو أكثر انحيازا للقطاعات الأفقر، فتزداد إنتاجية وكفاءة أهل هذه القطاعات. ومفهوم الاستثمار هنا واسع، فهو يدخل الخدمات والمستلزمات المطلوبة للإنتاج الصغير والحرفيين، وهو يدخل فى المفهوم أيضا التعليم والتدريب والصحة، والحقيقة أن ميردال سبق أن أشار إلى أنه عند مستويات معينة من الفقر يصعب ألا نعتبر توفير حد أدنى من الغذاء استثمارا، المهم كان تبنى منهج إعادة تخصيص استثمارات الدولة هو الإضافة، ولكنها إضافة من خارج نموذج الانتشار، ولا تتسق مع واقعه ومنطقه.

ب- ونوضح ذلك على النحو التالى: فبداية لا خلاف حول ديناميكية القطاع الحديث (أو الرأسمالى حسب تسمية ليويس ومن بعده)، ولا خلاف حول خطورة توزيع الأصول المنتجة فى هذا القطاع من حيث الأثر السلبى على الإنتاجية (ونقصد هنا بالتحديد توزيع أراضى المزارع الكبيرة الحديثة، وتفتيت ملكية الشركات الكبيرة)، أيضا لا خلاف حول خطورة تبديد قسم متزايد من الفائض المتولد فى القطاع الحديث من أجل توفير سلع استهلاكية للقطاعات الأشد فقرا، ولكن يبدأ الخلاف حين نلحظ أن النموذج لم يقترح (بعد إدخال مبدأ عدالة التوزيع) أى تعديلات تضمن أيضا ألا يتبدد قسم متزايد من الفائض الاقتصادى فى استهلاك ترفى. ومن ناحية أخرى، يبدو أن إضافة مبدأ إعادة تخصيص الاستثمارات - مع ثبات المعطيات الأخرى فى النموذج - يثير احتمالا من اثنين: فإما أن تلجأ الدولة إلى زيادة مواردها الحقيقية، بحيث تتمكن من توجيه حجم أكبر من الاستثمار إلى القطاعات الأشد فقرا، دون مساس بالحجم المعتاد من التخصيصات الاستثمارية الموجهة لخدمة القطاع الحديث، وفى هذه الحالة ستلجأ الدولة إلى اقتطاع مزيد من أرباح أصحاب الأعمال وأصحاب الدخول العليا، وهو ما يتعارض مع مبدأ آخر أساسى فى النموذج، أو تلجأ الدولة (وهذا هو الاحتمال الثانى) إلى إعادة تخصيص نفس الحجم المعتاد من الاستثمارات بانحياز للقطاعات الأفقر على حساب الاستثمارات الموجهة لخدمة القطاع الحديث، ومن شأن هذا الاحتمال الثانى إبطاء التوسع فى هذا القطاع، وهو ما يتعارض أيضا مع منطق النموذج، ومع مصالح أصحاب الأعمال. ويبدو أن أصحاب النموذج يدركون نقطة الضعف هذه، ولذا اعترفوا بأنه «فى الأجل القصير قد يحدث خفض فى نمو مجموعات أخرى من خلال إعادة تخصيص الاستثمار هذه باتجاه الفقراء، ولو أن هذا ليس ضروريا بأى حال (ونحن لا نعتقد أنه غير ضرورى إلا إذا قبل أصحاب الدخول العالية الاحتمال الأول بحماس، فقبلوا خفض أرباحهم، وقبلوا أن يكون هذا الخفض على حساب استهلاكهم، وليس على حساب الاستثمار، ولم يفقدوا الحافز على مواصلة النشاط - ع.ح).

. «وعلى أية حال، فإنه فى الأجل الأطول يمكن أن يقال إن تحول مجموعات الفقراء إلى أعضاء أكثر إنتاجية فى المجتمع يتوقع أن يرفع دخول الجميع»[84].

ويعنى هذا أن النموذج كان يطلب – فى الماضى – من القطاعات الأشد فقرا أن تصبر وتنتظر فى الأجل الطويل «تساقط الخيرات من أعلى»، والنموذج – بعد تعديله – يطلب من القطاعات الأكثر ثراء أن تقبل تضحية آنية لأنه فى الأجل الطويل «ستنبثق الخيرات من أسفل»، ولكن إذا كانت القطاعات الأشد فقرا مقهورة ومكرهة على الصبر، فإن القطاعات الغنية – مع ثبات المعطيات الحالية للنموذج – تملك السلطة الاقتصادية والسياسية، وقد رفضت هذه القطاعات زيادة الضرائب أيام كان النموذج يستهدف تخصيص هذه الموارد لاستثمارات خدمات موجهة لها وحدها، فكيف يتوقع أن تقبل نفس الفئات زيادة الضرائب والاستقطاعات الأخرى من أجل زيادة الاستثمارات لفئات أخرى؟ هذا التوقع ليس بعيدا عن أذهاننا فقط، ولكن أيضا عند أصحاب الدراسة «فهناك عدد من الأنظمة تعتبر بالنسبة لهم هذه الاستراتيجية غير قابلة لأى نقاش، فبعضها تسيطر عليه نخب متحصنة لن تنزل عن شىء للمحرومين إلا تحت إرغام القوة المسلحة.. إلا أن هذا يظل يترك تشكيلة واسعة من المجتمعات يمكن أن تبدو لها هذه الاستراتيجية معقولة، رغم أنه يستبعد فى بعضها احتمال أن تتبنى بحماس»[85].

---

(84) Ibid., p. 47

(85) Ibid., pp. 71 – 72

ج- إن أى محاولة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، يفترض إمكان قيام «حكومة قوية»، أو نخبة سياسية مستنيرة بعيدة النظر، وقادرة على أن تعزل نفسها عن ضغوط الطبقة المسيطرة اقتصاديا، وينقلنا هذا الفرض إلى التأمل فى طبيعة الطبقة العليا فى الدولة التابعة، فهذه الطبقة وقطاعها الحديث، ليست طبقة مستقلة ولا تقود تنمية مستقلة، وهذا ما يتجاهله نموذج التنمية بالانتشار، وهو ما قصدناه بقولنا إن هذا النموذج مستوحى - بتجريد مخلٍ - من تجارب التنمية الأولى فى الغرب. إن هذه الطبقة تتألف من أغنياء الريف، ومن الرأسماليين المحليين، فى مجالات الإنتاج والخدمات والتصدير والاستيراد. وهذه الطبقة تشتبك بدرجات وأشكال مختلفة مع القوى الخارجية، سواء بمشاركة فى الملكية، أو من خلال التجارة الدولية، أو من خلال التحالف لفرض السيطرة على النظام الاجتماعى - الاقتصادى - الثقافى. وهذا التحالف يحرص طبعا على أن يكون هيكل السلطة السياسية متطابقا مع هيكل السلطة الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية. وعلى ذلك فإن فرض قيام «حكومة قوية»، أو نخبة سياسية متحررة بقدر ما من ضغوط التحالف المسيطر، هو فرض بأن هذه النخبة قادرة على مواجهة تحديات عنيفة، تتدخل فيها قوى كبرى، إذا حاولت أن تحد من التهرب من الضرائب (ولا نقول زيادة الضرائب)، أو للحد من الاستنزاف فى تعاملاتها الخارجية (ولا نقول التدخل المباشر فى تنظيم الاستيراد أو فى تحويلات الأرباح). إذا حاولت النخبة السياسية اتخاذ مثل هذا الموقف الإصلاحى الضرورى لمقاومة الفقر، ستتعرض لمقاومة ضارية لا من الطبقة المحلية المحافظة وحدها، ولكن من حلفائها (أو قادتها) الخارجيين فى المقام الأول. ووفقا للمعطيات الحالية، سيشترك البنك الدولى نفسه، وغيره، فى هذه الحرب. وإذا لم يعدل نموذج التنمية بالانتشار لمواجهة هذه الصورة الواقعية، فإن هذا النموذج - الذى يتضمن الآن إعادة التوزيع - يكون بالقطع غير قابل للتشغيل

. إن مطالبة أصحاب الدخول العليا فى الدول التابعة بقبول تضحية مؤقتة، من أجل مصالحهم الطويلة الأجل فى انتظام التنمية والتماسك الاجتماعى، يعنى فى ظل الأوضاع الحالية، مطالبة دول المركز (أو الدول المسيطرة) بأن تقبل تضحية مؤقتة فى الأجل القصير، من أجل نظام دولى عائدة أفضل لكل الأطراف فى الأجل الطويل، وإلى هذا دعا بريبيش وميردال ومحبوب الحق وآخرون، وهى دعوة لا تخلو من المنطق، ولكنها تبدو بعيدة التحقيق فى مجتمع لا يحكمه الاقتصاديون العقلاء، وقد لا يتحقق الأمل - إلا كما حدث داخل الدول الصناعية - أى بعد صراعات عنيفة وحروب.

د- إن الحل بالنسبة لما يسمى بقضية إعادة التوزيع، لا يتسق إذن إلا مع نموذج الاستقلال. كان ماركس محقا إذ اعتبر أن علاقات التوزيع هى الوجه الآخر لعلاقات الإنتاج[86](بشرط ألا يقتصر فى مفهوم علاقات الإنتاج على ملكية وسائل الإنتاج كما يحدث أحيانا. ولكن يشمل المفهوم سيطرة فئة اجتماعية على وسائل الإنتاج دون ملكيتها، وأيضا القوة النسبية لأطراف العلاقة فى العمل الاجتماعى). وإذا كانت علاقات الإنتاج المناسبة للتنمية المستقلة المخططة، ولمواجهة التكتلات الخارجية العملاقة، تتطلب سيطرة الدولة على مفاتيح الاقتصاد القومى (كسياسة اقتصادية تستنبط منطقيا من الهدف، وليس من تحيزات مذهبية مسبقة)، فإن هذا المبدأ فى علاقات الإنتاج، ييسر قضية التوزيع، بتغيير هيكل السيطرة الاقتصادية والاجتماعية المعيق. وقد نشير هنا - بالمناسبة - إلى أن مبدأ ملكية الدولة لمفاتيح الاقتصاد القومى يجعل نموذج البنك الدولى قابلا للتشغيل، وهو لا يتعارض مع فروض أساسية للنموذج، فقد أوضحنا أن الجانب «الفنى» فى نموذج الانتشار لا يعترض عليه (أى التركيز على القطاع الأكثر ديناميكية - عدم توزيع الأصول - عدم تبديد فائض هذا القطاع فى استهلاك الفقراء)،

(86)انظر كارل ماركس، نقد للاقتصاد السياسى، ترجمة راشد البراوى، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968)، ص 210 - 224.

وإذا تخلى البحث عن التحيزات المسبقة، سيتأكد أن سيطرة الدولة على القطاع المنظم تكون أقدر على حماية الفائض الاقتصادى المستنزف للخارج، وأقدر على حمايته من الاستهلاك الترفى، وفى هذه الحالة يمكن أن يواصل القطاع الحديث معدل الاستثمار المرتفع، ومعدل الإنتاجية المرتفع، وفى نفس الوقت تزداد التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الفقيرة، بل ويتحقق قدر من التحويلات الاستهلاكية لهـذه القطاعات على حسب الاستهلاك الترفى. أليس النموذج - فى هذه الحالة - أقرب إلى أن يكون قابلا للتشغيل؟.

(6) ومع ذلك، فإنه لا تكفى سيطرة الدولة على المواقع المؤمنة للاستقلال الاقتصادى والتنمية المستقلة (رغم الأهمية الكبيرة لهذه الخطوة) كى نقول إن علاقات الإنتاج (وبالتالى علاقات التوزيع) قد تغيرت بالعمق المطلوب، فقد لا تتعدى النتائج (فى جانب التوزيع) إعادة توزيع ناتج القطاع الحديث - على نحو أفضل - داخل نفس القطاع، وفى هذه الحالة قد يؤدى الأمر إلى مجرد زيادة المعدلات العامة للاستهلاك (دون استفادة محسوسة للقطاعات الأشد فقرا)، وانخفاض معدلات النمو، أو زيادة الاعتماد على الخارج. والحقيقة أنه لا يكفى لتعميق التغيرات فى علاقات الإنتاج والتوزيع مجرد إضافة مزيد من السياسات المناسبة؛ إذ يتطلب الأمر تغيير نمط (أو مضمون) النمو فى الناتج القومي، وفى هذا يكمن الجوهر الهام لاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، ولابد من الإشادة بالصياغات الهامة التى قدمها جلال أمين ومحبوب الحق، فمن الخطأ «افتراض أن سياسات توزيع الدخل يمكن فصلها عن سياسات النمو، أو يمكن إضافتها فيما بعد لتحقيق أى توزيع للدخل نرغب فيه، فما دمتم قد زدتم ناتجكم القومى الإجمالى عن طريق إنتاج المزيد من السيارات والمساكن الفاخرة، فإنه لا يكون من السهل على الإطلاق تحويلها إلى مساكن قليلة التكلفة أو أتوبيسات للنقل العام.. فسياسات التوزيع يجب أن تصاغ فى نمط تنظيم الإنتاج»[87].

(87)محبوب الحق، ستار الفقر، مرجع سابق، ص 59 - 60.

أ- إن هذه النقطة حاسمة، ليس فى مجال التوزيع - فى المقام الأول - وإنما فى كسر التبعية، وهى هامة جدا فى جعل نموذج التنمية المستقلة قابلا للتشغيل والاستمرار. ولتوضيح ذلك، نذكر أنه فى قضية العلاقة بين المنتج والمستهلك، تحطمت الآن فكرة أن المستهلك يصدر تعليماته للمنتج من خلال السوق، ويشيع الآن (مع الدور المتميز للشركة العملاقة) إن المنتج هو الذى يصيغ الأذواق والتطلعات لأنماط الاستهلاك على النحو الذى يتلاءم مع منتجاته، حتى وإن كانت لا تشبع حاجة حقيقية للمستهلك. وقد تعرض هذا الوضع للنقد الشديد من الراديكاليين والإصلاحيين فى الدول الغربية، من حيث تبديد الموارد العينية والمالية، ومن حيث التسابق المجنون نحو اقتناء السلع المادية على حساب أوجه الاستمتاع الأخرى[88]. ولكن رغم النقد، يبقى أن هذا النمط من الاستهلاك فى السوق المحلى للدولة الصناعية هو استجابة لنمط الإنتاج المحلى؛ أى يظل هناك انتظام فى دورة اقتصادية مستقلة، ويمكن أن نقول إنه بقدر اتساق نمط الاستهلاك مع قدرات الإنتاج التى يحتكم عليها بلد ما (داخل حدوده وخارجه)، ومع قدرته على التبادل المتكافىء مع أقرانه، يتحقق الأساس المادى للاستقلال الاقتصادى، وبقدر اختلال العلاقة بين نمط الاستهلاك، وبين القدرة الذاتية على إشباع هذا النمط، يفتح الباب أمام التشوهات الهيكلية والتبعية، والوضع الأخير هو بالتحديد وضع الدول التابعة الآن، فالشركات الأجنبية العملاقة فرضت على دائرة متنامية من أبناء الدول التابعة نمطا استهلاكيا مستوردا بالكامل، واستخدمت فى ذلك كل أدوات السيطرة التى استخدمتها بنجاح بين المستهلكين فى سوقها الأصلى (غسيل المخ)،

(88)انظر مثلا:

Galbraith, The New Industrial State – Economics and Public Purpose, Myrdal Beyond the Welfare State, Bran and Swezy, Monomoly Capital.

بالإضافة إلى أدوات القوة السياسية التى تملكها فى مثل دولنا، وهذا النمط لا يمكن إشباعه عند من أدمنوه إلا باستيراد منتجات نهائية تنتجها هذه الشركات، أو من خلال صناعات محلية لإحلال الواردات بتكنولوجيا ومستلزمات مستوردة. وهذه السيطرة من خلال فرض نمط للاستهلاك قد تكون أعمق فى نتائجها من مشاركة أصحاب الأعمال المحليين، فالمشاركة تربط مجموعة محدودة العدد بالدول المسيطرة، ولكن الربط بالنمط الاستهلاكى يربط كل فئات القطاع الحديث، بل إن هذه السيطرة على التطلعات الاستهلاكية من العوامل الأساسية التى تدفع الرأسمالية المحلية إلى قبول مشاركة الأجانب وبشروطهم، عازفة عن محاولات التنمية المستقلة، فالرأسمالية المحلية تدرك أنها تعجز وحدها عن إنتاج ما أدمنه المستهلكون. وحتى رأسمالية الدولة (أى فى حالة التأميم) تستمر خاضعة لنفس الضغوط التى تولد التبعية، إذا لم يتغير نمط الاستهلاك المستورد تغيرا جذريا[89] .

ورحم الله مفكرنا الإسلامى العظيم جمال الدين الأفغانى، الذى نفذ بعبقريته إلى مكمن الخطر الحقيقى هذا، وكشفه أمامنا منذ مائة سنة. ولكننا لم نقرأ أو لم نفهم، ثم نفرح الآن إذ نعيد اكتشاف نفس الذى قال، بعد أن ذاع وانتشر، ولكن لعلنا نتحرك هذه المرة فى الاتجاه الصحيح. منذ حوالى مائة سنة كتب الأفغانى عن الذين «قلبوا أوضاع المبانى والمساكن وبدلوا هيئات المأكل والملابس والفرش والآنية، وسائر الماعون، وتنافسوا فى تطبيقها على أجود ما يكون منها فى الممالك الأجنبية، وعدوها من مفاخرهم.. فنسفوا بذلك ثروتهم إلى غير بلادهم!.. وأماتوا أرباب الصنائع من قومهم.. وهذا جدع لأنف الأمة، يشوه وجهها، ويحط بشأنها!.. لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة، المنتحلين أطوار غيرها يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها، وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات، يمهدون لهم السبيل، ويفتحون الأبواب ثم يثبتون أقدامهم»[90].

(89)فورتادو من المبادرين إلى تقديم هذه الأطروحة «إن قدرة أقطار معينة على السيطرة على التقدم التكنولوجى وعلى فرض أنماط استهلاكها، أصبحت العامل الحاسم فى تشكيل الجهاز الإنتاجى لأقطار أخرى، أصبحت بالتالى تابعة». انظر:

Celso Furtado, «The Concept of External Dependence in the Study of Underdevelopment», ed. By Wilber, op. cit., p. 120.

(90)الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى، تحقيق وتقديم محمد عمارة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1968) انظر ص 195 – 197.

إن ترسيخ نمط الاستهلاك الغربى هو إذن الأداة الاقتصادية الأولى لفرض التبعية، ومن خلالها يشارك رجال الأعمال المحليون فى الاستيراد والتصنيع.. ويترتب أيضا على نفس النمط وبالضرورة، التفاوت المتزايد بين دخول القطاع الحديث ودخول القطاع الأفقر من السكان، بل ويترتب عليه تزايد التفاوت فى دخول الفئات المختلفة داخل القطاع الحديث؛ إذ فى إطار من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى، لا يمكن شراء السلع المعمرة والكمالية إلا إذا كانت هناك فئة تستحوذ على الدخل الكافى؛ أى دخل يزيد كثيرا عن متوسط نصيب الفرد، ومع سيادة نمط الاستهلاك المستورد، الذى يلهث خلفه الجميع تصبح المقارنة بين الميل الحدى للادخار عند الفئات المختلفة أمرا لا معنى له، فكل من يصيب دخلا أعلى يتجه أول ما يتجه إلى استكمال تشكيلته من النمط الاستهلاكي، ويتسرب من كل فئات القطاع الحديث – فى هذا السباق – الفائض الاقتصادى المحتمل، وإذا حلت الدولة محل الأفراد فى ملكية وسائل الإنتاج الأساسية، وظل النمط الاستهلاكى بلا تغيير جذرى، ستكون سياسة التنمية المستقلة وعدالة التوزيع حاملة لعوامل هزيمتها من داخلها(91).

(91)«أهم نوع من أنواع التحيز فى التوزيع المتضمن فى العملية الإنتاجية نفسها ينشأ من إنتاج سلع يتضمن استهلاكها حدا أدنى من الدخل لا يتوفر للجزء الأعظم من السكان. فالدولة التى تتكلم عن ضرورة= =إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتسمح فى نفس الوقت للشركات الدولية بإقامة مصنع للسيارات الخاصة وبإقامة فنادق للسياح وإنتاج التليفزيونات الملونة لا يمكن أن يؤخذ حديثها عن إعادة التوزيع مأخذ الجد؛ إذ أنه متى تم إنتاج مثل هذه السلع بالفعل فإن نمط توزيع الدخل لابد أن يخضع للتغيير اللازم لتوليد الدخول الكافية لاستهلاكها، فإذا كان التوزيع القائم لا يسمح بخلق سوق كافية تعين على المهتمين باستمرار الإنتاج إما أن يخفضوا أسعارها بالدرجة اللازمة أو أن يعملوا على إعادة التوزيع لصالح مستهلكين جدد».

جلال أمين، تنمية.. أم تبعية اقتصادية وثقافية؟«، مصر المعاصرة، أكتوبر 1976)، العدد 366، ص 18.

ب- على ضوء ذلك كله، يتضح أن نموذج التنمية المستقلة هو المتسق منطقيا مع مبدأ عدالة التوزيع، فهو لا يفترض (كمدخل لهذه العملية) إمكان إجراء تعديل أساسى فى علاقات التوزيع، مع بقاء نفس القوى الدولية والمحلية مسيطرة على علاقات الإنتاج داخل النموذج (أو داخل النظام) رغم تعارض مصالح هذه القوى - جذريا - مع مبدأ إعادة توزيع الدخل. إلا أن نموذج التنمية المستقلة يأخذ عمقه الحقيقى - كما أشرنا - عند التحامه مع استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، التى تتضمن (بحكم تعريفها) ثورة فى نمط الاستهلاك، وهجوما مباشرا على مواقع الفقر؛ أى أن عدالة التوزيع متضمنة ومضمونة فعلا ببنية الاستراتيجية، ولكن يحسن فى هذه الحالة أن نحدد التحدى الذى يواجه استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، لا على أنه إعادة توزيع الناتج، ولكنه فى الحقيقة نمط الاستهلاك الملائم، وتقبل المجتمع بفئاته الوطنية المختلفة لهذا النمط. وغنى عن البيان أن تحديد نمط الاستهلاك المستهدف، والالتزام به، ليس عملية اقتصادية بحتة، ونعنى بذلك أن التحديد والإقناع والالتزام عملية تشترك فيها اعتبارات وأدوات متنوعة، ولكننا نعنى أيضا أن تحديد نمط الاستهلاك وتطوره لا يتحدد فقط حسب مستوى القوى المنتجة المتاحة. لقد عاب جلال أمين على الاقتصاديين تشويه فكرة العدالة؛ إذ حولوها إلى قضية إعادة توزيع الدخل وبدلا من التساؤل عن طبيعة المنتجات نفسها، وعما إذا كانت تلبى حاجات حقيقية للإنسان أو لا تلبيها، قنع الاقتصاديون بمطلب تافه ليس أفضل كثيرا من رغبة الفرد فى أن يلحق بمستوى معيشة جاره، بصرف النظر عما إذا كان يحتاج حقيقة إلى ما يحوزه هذا الجار[92].

(92)جلال أمين، المرجع السابق، ص 8.

وهذه الفكرة توجه البحث حول نمط الاستهلاك الملائم بحيث لا يكون هذا النمط مجرد تعبير رشيد عن إمكانيات الاقتصاد القومى فى مرحلة ما، وخطوة للاقتراب من النمط الاستهلاكى السائد حاليا فى الدول الصناعية الغربية، فهذا التصور يظل - مثقلا بالتبعية الفكرية، ويعنى أننا لم نتغير من الأعماق إلى الدرجة المطلوبة لملاقاة التحدى.

إن النمط الاستهلاكى - وفق استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية لمجموع السكان، بدءا من القطاعات الأشد فقرا - ينبغى أن يتطور وفق معاييره الذاتية لما يعتبره حاجات أساسية، تحقق إنسانية الإنسان، حتى وإن أدى هذا النمط فى تطوره إلى مجتمع مختلف فى أسلوب حياته تماما (أو كثيرا) عن المجتمعات الغربية، فليست المجتمعات الغربية مثلا أعلى أو وحيدا يقاس التقدم بقدر الاقتراب منه «إن الذى لا يقتفى أثر خطواتك ويرفض أن يستمر فى السير، قد تفقد تبعيته لك إلى الأبد، وليس أكثر فعالية فى ضمان هذه التبعية من أن تحاول إقناعه باستمرار بأنه ليس هناك هدف أكثر جدارة من أن يحاول اللحاق بك»[93].

(7) وينقلنا هذا إلى نقد مفهوم «التحديث»، فعملية التنمية المركبة توصف عادة بأنها عملية تحديث، ويستخدم هذا الوصف من أنصار نموذج التنمية بالانتشار، وأيضا من غالبية أنصار نموذج التنمية المستقلة، وينحصر فضل الأخيرين - فى هذه الحالة - فى أنهم يقترحون نموذجا يبدو أكثر واقعية وجدية للتحديث، إلا أن مفهوم التحديث يتضمن أن الحديث والتقدم هو الحضارة الغربية، وعملية التحديث هى بالتالى محاولة الدول التابعة لكى تكون قطعة من الغرب، أو قطعة من أوروبا - حسب التعبير الشهير للخديوى إسماعيل - وقد ابتلع الكثيرون منا هذا الطعم

(93)جلال أمين، «بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى» (الخاتمة)، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مارس 1978.

، وأصبح كل من يقول غير هذا – فى نظر هؤلاء – جاهلا أو متخلفا. فى دراسة ميردال – مثلا – نجد أنه افترض فى «الدراما الآسيوية» أن التحديث هو الهدف الطبيعى والملهم، وتتبع واقعيا ومنطقيا الخطوات المطلوبة لتحقيق قيم التحديث، ولكنه لاحظ بعد أن فرغ من عمله الكبير أن «مُثل القومية هى أسهل المُثل انتشارا بين الجماهير فى الأقطار المتخلفة، بالمقارنة مع كل مُثل التحديث الأخرى»[94].

ولكنه لم يتوقف طويلا أمام هذه الملاحظة المهمة، والتى كان ممكنا أن تعدل كثيرا فى تحليلاته وتركيباته، فالتعمق فى هذه الملاحظة كان يربط إعادة بناء الأمة Restructuring بالروح القومية – فى المقام الأول – وإذا ربطت إعادة البناء بروح قومية عريقة تتصدى للسيطرة الخارجية (وهذا متسق تماما مع المضمون المركب لنموذج الاستقلال) سيضيف ذلك ويحور فيما يسمى بقيم التحديث، فشرح ميردال (وغيره طبعا) لقيم التحديث يقتصر على العقلانية – تخطيط التنمية – زيادة الإنتاجية – المؤسسات والتصرفات المناسبة.. إلخ. ولكن تنسى فى مثل هذا الحصر أهم قيمة لازمة للنهوض وهى الثقة بالنفس قبل الدول المسيطرة. هذه القيمة هى بالفعل الأهم بمنطق التنمية المستقلة، وإذا سلمنا بحقيقة أن الجماهير لا تندفع بكل طاقاتها – وعن حس فطرى سليم – إلا فى إطار بعث قومى أصيل فى مواجهة التحديات الخارجية القوية. إن انتزاع الاستقلال الاقتصادى لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفر جو من الثقة بالنفس، إلا إذا زالت الرهبة عن «أنصاف الآلهة» أبناء الدول المسيطرة، وإلا إذا انبعث الإبداع الذاتى للأمة، وإلا إذا أصبحت هناك جرأة فى اتخاذ الموقف النقدى أو الرافض من النصائح الخارجية. وإذا تعدت هذه الجرأة الموقف من التكنولوجيا الملائمة أو أولويات المشاريع، إلى نظرية التنمية الاقتصادية، وإلى هدفها الرئيسي، سينعكس هذا بالضرورة فى تحديد نمط الاستهلاك المستقل والملائم. إن استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية هى استراتيجية لتنمية اقتصادية مستقلة، أو لتنمية اقتصادية متمركزة حول ذاتها. وإذا كانت التنمية عملية مركبة، فإن هذه التنمية المركبة

(94) Myrdal, The Challenge, op. cit., p. 70

(بمكوناتها الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) هى أيضا تنمية مركبة متمركزة حول ذاتها، أو هى نهضة شاملة تنبعث من قلب الأمة، وكل هذا لا يتساوى طبعا مع مفهوم التحديث (بمضمونه السائد) ولذا لجأ البعض إلى استخدام «التحديث المؤصل» (أنور عبد الملك)، ولكن من الأفضل أن نقول «التجدد الذاتى» أى التجدد من داخل الأمة ومن داخل قيمها، وهذا التجدد الذاتى لا يغفل عما حوله، ولكن يتفاعل ويتمثل حسب قراره هو. إن التجدد الذاتى – الذى لا يغفل عما حوله – هو روح التنمية المستقلة المركبة، أو هو روح النهضة القومية الحضارية، وفى كل هذا نحن فى الحقيقة نعيد اكتشاف ما قاله الرواد، فالأفغانى عاب على العثمانيين أيامه نفس ما نعيبه فى أيامنا، فقد «شيدوا عددا من المدارس على النمط الجديد، وبعثوا بطوائف من شبابهم إلى البلاد الغربية ليحملوا إليهم ما يحتاجون من العلوم والمعارف والآداب، وكل ما يسمونه (تمدنا). وهو فى الحقيقة تمدن للبلاد التى نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الاجتماع الإنسانى» (أى أن التمدن لا يكون حقيقة إلا إذا كان منبعثا من داخل الأمة ومن التطور الطبيعى لمجتمعها). والتجدد الذاتى الذى ينتج «تمدنا» أصيلا، يؤدى بالضرورة إلى صياغة (أو بعث) مراكز حضارية متباينة، تحدد نظرة إلى الكون والذات والآخرين، تختلف عن نظرة الحضارة الغربية. والربط بين المشروع القومى والاستقلال الحضارى هو بالتحديد ما يجعلنا نرفض بحزم مفهوم ومصطلح «التحديث»[95].

(95)كتب إسماعيل صبرى «إن التحديث طاقة إيجابية وليس تقبلا سلبيا لما يضيفه الغير. إنه القدرة الذاتية على التجدد. إن طرق التقدم متعددة، وشعوب العالم الثالث عليها أن تستمد من حضارتها وقيمها عوامل التقدم وليس معنى ذلك أن تنغلق على نفسها». نحو نظام اقتصادى، مرجع سابق، ص 153. التحفظ هنا فى استخدام مصطلح التحديث لوصف هذه العملية.

(8) ولكن قضية الاستقلال الحضارى تحتاج مزيدا من الاستطراد. فالحديث عن مفهوم حضارى جديد، يبدو غريبا وشاذا على أسماع الغرب، وعلى أسماع من بهرتهم واستوعبتهم حضارة الغرب من مثقفى الدول التابعة. إن تجارب التنمية عندهم يمكن أن تتخذ مسارات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، ولكن كل هذه المسارات تظل فى نفس الإطار الحضارى الحاكم. إن غالبية مفكرى اليسار فى الغرب تعقل أهمية الاستقلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى إحداث تنمية جادة، ولكنها لا تتخيل أبدا أن الاستقلال الحضارى ممكن أيضا أو مطلوب(96)، فالنمط الحضارى الذى يفرز الإنسان الصناعى أو الإنسان الاقتصادى - بالمفهوم الغربى - شرط وهدف للتنمية فى كل الأحوال.

(96)نلحظ هذا كثيرا فى أعمال مفكرى أمريكا اللاتينية حول نموذج الاستقلال. انظر مثلا نقد فرانك لنموذج التنمية بالانتشار، فهو يشرح أن منهج التنمية الاقتصادية والتغير الحضارى (أو الثقافى Cultural) بالانتشار غير ممكن فى ظل البيئة الاجتماعية القائمة «حيث إنه ليس بمدى الانتشار يتحقق تغير فى البنية، بقدر ما أن التحول فى البنية الاجتماعية هو الذى يسمح بانتشار فعال».

A.G. Frank, «Sociology of Development and Under development of Sociology» Latin America: Underdevelopment or Revolution (New York and London: Mr, 1970), 66.

فرانك بهذا المفهوم المحورى فى دراسته لا يتصور بالفعل أن هناك هدفا حضاريا غير الوصول إلى صورة من= =المجتمع الغربى، والمشكلة بالنسبة له أن منهج التنمية بالانتشار، (فى ظل بنية وعلاقات التبعية) لا يوصل إلى هذا الهدف. وليس مقصودا أن مفكرى أمريكا اللاتينية لا يروجون لتنظيم اقتصادى واجتماعى وقيمى جديد، فهم طبعا يفعلون، ولكن الصورة المستقبلية عندهم امتداد لتصورات من أسماهم ماركس وإنجلز الاشتراكيين الطوباويين، وتظل الصورة على أية حال غير متسقة بشكل مقنع لإقامة مركز حضارى مستقل، وإذا اتسعت - بدرجة ما - للتمايز الحضارى، فإنه تمايز لا يرتكز على مواصلة استمرارية تاريخية. هذا الموقف مفهوم فى أمريكا اللاتينية بالنظر إلى افتقار أغلب دولها لتراث حضارى متميز عريق ولانتساب الغالبية من نخبها السياسية المفكرة إلى أصول غربية ولكن هذا الموقف يكون غير مفهوم فى مناطق الشرق ذات التراث الممتد العريق. انظر الدراسة الهامة حول ما يسمى «نموذج باريلوتشى» للتطورات العالمية الممكنة:

A. Herrera et Al…, Catastrophe or New Society, A Latin American World Model, (Orttawa: IDRC- 0466, 1976).

وقد انعكس هذا الموقف عمليا فى أن بنية مجتمعات الغرب قد تتشكل على نحو يوصف بأنه اشتراكى أو رأسمالى، ولكنها تتألف - فى كل الأحوال - من نفس الوحدات: الإنسان الصناعى - وإذا قصدنا بنسق القيم: القواعد التى تحكم سلوك الفرد قبل نفسه، ومع الآخرين، وإذا تضمن ذلك حوافز العمل والإبداع، فإن هذا النسق من القيم لا يختلف كثيرا فى الدول الاشتراكية الأوروبية عنه فى الدول الرأسمالية الأوروبية. وإذا كنا قد أشرنا إلى التقارب بين الأنظمة الاقتصادية - الاجتماعية، فإن أوضح نقاط التقارب يتجلى فى هذا الجانب الذى يعكس وحدة الإطار الحضارى.

وقد تعرض هذا الإطار الحضارى لنقد هام من داخله، وفى مراحل مختلفة، ونكتفى بالإشارة إلى موقف ماركس الذى ركز على فعل العامل الاقتصادى، وبمفهوم المراحل كما تمت فى دول أوروبا الغربية التى عايشها. وأهمية الإشارة أن تحليل ماركس هذا أصبح يلقى قبولا واسعا، صراحة أو ضمنا (أى بين الماركسيين وغير الماركسيين، وبوعى من الأخيرين بنسبة هذا التحليل إلى ماركس أو بغير وعى). وقد حدث فى الغرب أن اقتلعت الثورة الصناعية البرجوازية كل التراث السابق عليها من القيم، وبلا تفرقة بين المتغير والثابت، وبين الصالح للبقاء وبين المعيق للتطور، والتالى بدد هذا النمط من الثورة الصناعية ثروة حضارية شادتها الإنسانية عبر عشرات الآلاف من السنين. وكان ماركس يركز على محاولته لكشف قوانين موضوعية للتطور الاجتماعى، وكانت الثورة الصناعية - باعتبارها ثورة فى قوى الإنتاج - ملهما أساسيا لصياغاته النظرية، لذا تورط ماركس فى تعميم خبرة بعض الدول الغربية على نحو مخل، فربط فى تحليلاته واستنتاجاته بين حتمية الثورة الصناعية، وحتمية الثورة البرجوازية على النمط الأوروبى، وحتمية النتائج التى صاحبتها[97].

(97)وصل ربط ماركس (فى معظم الأحيان) بين هذه «الحتميات» من ناحية، وبين تصوره عن تطور المجتمع البشرى عبر مراحل محددة إلى توقع أن المجتمعات الشرقية لابد ستحقق ثورتها الصناعية عبر الثورات البرجوازية، ولكن نتيجة للفجوة الزمنية ستكون الرأسمالية فى مرحلة الصعود والازدهار فى الشرق، حين تكون قد أدت مهمتها التاريخية فى الغرب، وأدت للثورة الاشتراكية، وبالتالى كان متخوفا من هذه النتيجة وكتب «إن الثورة فى القارة (الأوروبية) على الأبواب، وستأخذ مباشرة طابعا اشتراكيا، ولكن أليست مدانة بالانسحاق فى هذه الزاوية الصغيرة من العالم عندما نرى فى مساحات أعظم بكثير الصعود الدائم لحركة المجتمع البرجوازى؟»(!). نقلا عن سمير أمين، مرجع سابق، ص 156.

إلا أن ماركس كان فى نفس الوقت ناقدا حادا لنمط القيم السائد والمتصاعد فى إطار النسق البرجوازى الغربى. وتضمنت نظريته نوعا من العزاء للإنسانية عما فقدته وستفقده من قيم نبيلة فى «حتمياته»، على أساس أنه إذا كان التطور «الموضوعى» تطلب بالضرورة هذه التركيبة المشوهة من القيم (انعكاسا لعلاقات الإنتاج الرأسمالية)، فإن هذه التركيبة مؤقتة، لأن استمرار تطور قوى الإنتاج من شأنه خلق الظروف المواتية لتغيير نوعى فى علاقات الإنتاج يصل فى مرحلته العليا (مرحلة الوفرة) إلى العلاقات الشيوعية؛ حيث البداية الحقيقية لمجتمع إنسانى، فى أسلوب إنتاجه، وفى توزيع الناتج. مجتمع ينتهى فيه الانقسام والصراع الطبقى (بل وتنتهى الدولة). وينعكس هذا كله فى «البنية الفوقية»، وفى الثقافة ونسق القيم بالتالى؛ أى ستستعيد الإنسانية كل قيمة نبيلة سبق أن فقدتها، فى إطار نسق أكثر ثراء، اتساقا مع متطلبات قوى الإنتاج المتطورة وما صاحبها من علاقات إنتاجية ملائمة.

ولكن مع بشاعة الإعصار البرجوازى، بدا ماركس فى مرحلة متأخرة، وفى لحظة من لحظات التأمل، كما لو كان مترددا فى تعميم هذا التحليل وهذه النتيجة، ويتضح ذلك فى تعليقه على طبيعة التطورات المطلوبة فى روسيا، وهل يلزم فعلا أن تكرر ما حدث فى غرب أوروبا، وتعصف بكل تراثها التاريخى والحضارى،

وبالإيجابى منه والسلبى، ثمنا حتميا للتقدم الاقتصادى؟ لقد تمنى ماركس وتصور أنه يمكن تجنب هذا المسار، ولكن كان ذلك التصور يتعارض

مع كثير مما جاء فى محاولته لصياغة قوانين علمية لتطور المجتمع، ولذا عدل سريعا عن هذا التصور، ولم يعد إليه(98).

(98)علق ماركس على معالجة نقولاى «تشيرنيشيفسكى» لمسألة ما إذا كان من واجب روسيا أن تبدأ كما يريد اقتصاديوها الليبراليون، بهدم المشاعية الفردية كى تنتقل إلى النظام الرأسمالى، أم فى وسعها على العكس أن تمتلك ثمار هذا النظام، دون أن تكابد عذاباته، وذلك عن طريق تطوير معطياتها التاريخية الذاتية« وأوضح ماركس أنه يميل إلى الأخذ بالحل الأخير. ولقد كان فى مستطاع ناقدى الموقر على الأقل أن يستنتج من تقديرى لـ «العالم والناقد الروسى الكبير» بأننى أشاطره وجهات نظره حول هذه المسألة «ولقد وصلت إلى هذه النتيجة: إذا تابعت روسيا سيرها فى الطريق الذى تسلكه منذ عام 1861، فسوف تضيع أجمل فرصة أتاحها التاريخ قط لشعب من الشعوب لتقع بين براثن تقلبات النظام الرأسمالى المحتدمة». عن رسالة إلى هيئة تحرير أوتتشتفينى زابيسكى، 1977. ويلاحظ أن ماركس لم يرسل هذا الخطاب وعثر عليه إنجلز بعد وفاته بين مخطوطاته. وقد اتخذ ماركس موقفا مختلفا بعد ذلك. فردا على سؤال: هل يمكن للمشاعية الفلاحية الروسية أن تنتقل بصورة مباشرة إلى شكل أعلى، شيوعى، لتملك الأرض، أم ينبغى أن تتبع فى بادىء الأمر طريق الانحلال الذى عانته أثناء التطور التاريخى فى الغرب؟ «إن الجواب الوحيد الذى يكفى إعطاؤه على هذا السؤال فى الوقت الحاضر هو: إذا أدت الثورة الروسية إلى نشوب ثورة بروليتارية فى الغرب وكانت الثورتان إحداها تتم الأخرى فإن ملكية الأرض المشتركة الحالية فى روسيا يمكن أن تكون نقطة انطلاق لتطور شيوعى» (ماركس – إنجلز مقدمة الطبعة الروسية للبيان الشيوعى 1882) ويلاحظ هنا استبعاد تطور روسيا فى مسار خاص وفق تطور معطياتها التاريخية الذاتية فالتطور فى مسار مختلف أصبح مشروطا بشرط خارجى (وواضح أن لينين استخدم نظريا هذا التصور بعد تعديله لتبرير ثورة أكتوبر) وأكد إنجلز هذا الموقف الجديد وفى ظروف استبعاد ثورة اشتراكية عاجلة فى الغرب «إن لكل تشكيل اقتصادى محدد مشكلاته الواجب حلها، مشكلات تنبع من علاقاته الذاتية النوعية وأنه لمن العبث الرغبة فى حل مشكلات تشكيل مغاير تماما. وهذا ينطبق على المشاعية النوعية. وهذا ينطبق على المشاعية الروسية بقدر انطباقه على زاد رونما السلافيين الجنوبيين أو على اقتصاد القرية الهندية أو على أى شكل آخر من الملكية البدائية أو الهمجية المتميزة بالحيازة المشتركة لوسائل الإنتاج.. فقط عندما يتم التغلب على الاقتصاد الرأسمالى فى موطنه الأصلى وفى الأقطار التى ازدهر فيها، وفقط عندما ستدرك البلدان الأقل تطورا بفضل ذلك المثال «كيف ينبغى التصرف» وكيف توضع فى خدمة المجموع القوى الإنتاجية الحديثة التى صارت ميراثا مشتركا، عندئذ فقط يمكن للأقطار الأخيرة أن تباشر سير دورة تطورها المختصرة (ملحق 1894 لمشكلات روسيا الاجتماعية) انظر: حول روسيا – ماركس/ إنجلز ترجمة جورج طرابيشى، (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ومعروف أن احتمالات تجنب المرحلة الرأسمالية لم تكن تقتصر فائدتها على تسهيل تحقق شكل جماعى من الملكية فى ظل مستوى إنتاجى متطور، ولكن أيضا تجنب الصراعات الطبقية الحادة التى تعصف= =بقيم التكافل والإيثار التى كانت تسود فى المشاعات القروية. ويبدو أن إنجلز كان أكثر حرفية من ماركس فى فهم «قوانين» المادية التاريخية والمراحل« وبالتالى كان أكثر اندفاعا فى الموافقة على انهيار الإيجابى فى التراث القيمى انصياعا «لضرورات» التطور انظر مثلا (Anti – Duhring) الفصل الثالث – نقد اتجاهات الاشتراكية الخيالية التى تأسى على انهيار القيم الإيجابية فى النظام القديم. انظر أيضا:
The Origin of Family.

على أية حال، حدث أن مضى التاريخ الفعلى فى مسار يختلف عن توقعات ماركس المعتمدة، فالمجتمع الذى حقق مستوى من التقدم فى قوى الإنتاج والوفرة يفوق بما لا يقاس ما افترضه ماركس شرطا للمجتمع الشيوعى (نقصد الولايات المتحدة) هو أبعد ما يكون عن علاقات الإنتاج الشيوعية وعن القيم المحققة لإنسانية الإنسان. وبالنسبة للاتحاد السوفيتى نذكر أن تروتسكى قرر أن الاتحاد السوفيتى فى الثلاثينيات لم يكن مؤهلا بعد لبناء الاشتراكية، فهو «فى الحقيقة مجتمع انتقالى بين الرأسمالية والاشتراكية، أو تحضيرى للاشتراكية»، وقد فسر من هذا المنظور تخلف الأوضاع الاجتماعية والسياسية والقيمية عما كان متوقعا من المجتمع الاشتراكى. وكماركسى مخلص، ظل تروتسكى يربط هذه التفسيرات بتخلف قوى الإنتاج، رغم أنه لاحظ «أن الاتحاد السوفيتى تجاوز بقواه الإنتاجية اليوم (1936) أكثر البلاد تقدما أيام ماركس» (أى البلاد التى كان ماركس يرى أنها مؤهلة لثورة اشتراكية!) وعلل هذا التناقض فى موقفه بأن «الأمور خلال السباق التاريخى للنظامين لا تتعلق بالمستوى المطلق قدر تعلقها بالمستوى النسبى إن الاقتصاد السوفيتى يقف وجها لوجه أمام رأسمالية هتلر وبالدوين وروزفلت، لا أمام رأسمالية بسمارك وبالمر ستوف وإبراهام لنكولن، ومتطلبات الإنسان نفسها تختلف مع تطور التكنولوجيا فى العالم. إن معاصرى ماركس كانوا على جهل بالسيارة والراديو والطائرة، ولكن المجتمع الاشتراكى يغدو غير منطقى فى وقتنا الحاضر إذا لم تستخدم فيه كل هذه الوسائل استخداما حرا»[99].

إلا أن هذا الكلام يعنى تأجيلا للحكم على صدق قوانين وتوقعات ماركس إلى أجل غير مسمى، وهو يصلح كتبرير دائم وسخيف لنواقص وتشوهات أى مجتمع يعلن أنه يبنى الاشتراكية، طالما أن بوسعه أن يتذرع بأن قواه الإنتاجية لا زالت متخلفة نسبيا عن قوى الإنتاج فى الدول التى لا تدعى الاشتراكية. فمستوى قوى الإنتاج فى الاتحاد السوفيتى فاق فى السبعينيات

(99)ليون تروتسكى، الثورة المغدورة – نقد التجربة الستالينية، ترجمة أكرم ديرى/ الهيثم الأيوبى (بيروت: دار الطليعة، 1969)، ص 57، 66.

ما كان ماركس يفترض أنه كاف لبناء علاقات وقيم المجتمع الشيوعى، ولكن وفقا لكلام تروتسكى، فإن هذا المستوى يظل غير مناسب لبناء الاشتراكية (وليس الشيوعية) طالما أن الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية فى موقع التفوق الاقتصادى (مقاسا طبعا بمتوسط دخل الفرد). وعلى كل فإن المشاهد - كما قلنا سابقا، وللأسف - هو أنه كلما تقدمت قوى الإنتاج فى دول الاشتراكية الأوروبية، اقترب نسق القيم - شيئا فشيئا - من أن يكون نسخة من قيم الدول التى تواصل طريقها تحت راية «الاقتصاد الحر»، وابتعد شيئا فشيئا عن نسق القيم المفترضة فى «الإنسان الشيوعى».

فى تنظيم الاقتصاد والمجتمع، وفى العلاقة بين الدخول والطبقات، حدثت تغييرات كثيرة فى الدول الصناعية (رأسمالية واشتراكية)، ولكن نمط الإنسان والحضارة لم يتغير عما كان، بل قد نقول إنه تدهور مع التقدم الهائل فى قوى الإنتاج، ولذا تصاعدت الدعوة من جديد إلى نقد هذا النمط من داخل المجتمعات الغربية. ليس فقط من زاوية تبديد الموارد أو تخريب البيئة أو الفوارق الطبقية، ولكن أيضا كنمط حضارى تحركه كلية النفعية والتسابق المجنون لزيادة الإنتاجية (بغض النظر عن القيمة الفعلية للمنتج)، واللهث خلف أوجه الاستمتاع الحسى والاستهلاك المادى. إن الانتقادات المتصاعدة من داخل النمط الحضارى الغربى، تعترف بأن هذا النمط عصف بطابع الإنسانية فى العلاقات، وجردها من مضامين الرحمة والتكافل والإيثار والتضحية لهدف نبيل. وهؤلاء النقاد لهم أصول مختلفة، وكثيرون منهم لا يطالبون بتعديل هذا النمط كمجرد نصح وإرشاد، ولكن باعتبار أن التعديل أصبح نتيجة يتطلبها منطق مجتمع الوفرة بإمكانياته الإنتاجية الهائلة، وهذه عودة إلى ماركس بشكل أو آخر. وفى الدول الاشتراكية تشير بعض الدراسات إلى نفس الأمل، بنفس المنطق؛ أى من خلال الثورة العلمية والتكنولوجية ونتائج هذه الثورة فى التنظيم الاجتماعى، وفى نسق القيم (ضمن البناء الفوقى).

(9) ونحن نعتقد بوجود رابطة منطقية وواقعية بين مرحلة النمو الاقتصادى فى الغرب، وبين إمكانية التعديلات المطلوبة فى النمط الحضارى، ولكننا لا نستنتج من ذلك أن التوصل إلى هذه التعديلات حتمى - كما فعل ماركس - فقد يتعذر التعديل الكبير - فى كل المجتمعات الغربية أو بعضها - فى الوقت المناسب، لسبب أو آخر. والتعديل المطلوب هو - فى كل الأحوال - معركة قاسية ينبغى على المجتمعات الغربية أن تخوضها باعتبارها معركة متميزة، رغم ارتباطها بإحداث تغييرات ملائمة فى كافة الممارسات داخل المجتمع، وقد يؤدى فشلها إلى انهيار كل النمط، وبكل منجزاته العلمية والاجتماعية الكبيرة. ولكن سواء نجحت هذه المجتمعات أو فشلت لاستعادة ما فقدته أثناء الثورة الصناعية البرجوازية، فإن من واجبنا فى الشرق أن نستخدم مدخلا مختلفا للبعث والنهضة، ونجاحنا فى الاحتفاظ بالجوهر الإيجابى لتراثنا الحضارى القائم على التوازن بين الجوانب المادية والمعنوية، وإقامة مجتمع متقدم اقتصاديا فى هذا الإطار هو إسهام فعلى لتقويم النمط الغربى (من خلال التأثير بنموذج ناجح) وهو إسهام بالتالى فى تطور البشرية بشكل عام. إن هذا الكلام - إذا استطردنا وتعمقنا فى بحثه - لن يبدو كموضوع إنشائى، ولكن قد يبدو كبيرا على من كان فى مثل حالنا. والحقيقة أنه ليس كذلك إلا بمقدار اعتبارنا للتنمية الاقتصادية المستقلة مهمة يستحيل علينا تحقيقها، لأن القضيتين مرتبطتان، وكما يعتبر الاستقلال الحضارى كلاما فارغا بدون أساس اقتصادى متين، يعتبر تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة وأصيلة محاولة عرجاء بدون استقلال حضارى.

لقد ذكرنا أن التنمية المستقلة تتطلب - فى التحليل النهائى - نمطا استهلاكيا ملائما، يتقبله المجتمع بفئاته الوطنية المختلفة (بند 5 - و). ومفهوم أن تحديدنا لما نعتبره نمطا ملائما يتفق تماما مع الحاجات الأساسية لا تعنى عندنا المساواة فى الدخول أو فى ملكية الأصول. وما ذكرناه من محددات ثلاثة متكاملة لنمط الاستهلاك يصيب أصحاب الدخول الأعلى على النحو التالى:

التوجه العام لإشباع الحاجات الأساسية والفعلية، وللهجوم المباشر (وبتركيز خاص) على مواقع الفقر الأشد، يؤدى إلى تقارب مستويات وأنماط الاستهلاك؛ أى إلى خفض تطلعات الفئات المتميزة إلى مستويات بالغة الارتفاع، وأنماط بالغة التعقيد.

مستوى القوى الإنتاجية المتاحة يعنى ربط مدى ونمط التطلعات الاستهلاكية بمستوى الإمكانيات المحلية، فالتطلعات لمستويات وأنماط استهلاكية معينة لا تكون مشروعة لكل فئات المجتمع - وعلى رأسها الفئة المميزة من حيث الدخل والملكية - إلا بمقدار ارتباطها بهذه الإمكانيات، وبمقدار توسعها، وهذا المحدد يفرض سقفا آخر (منخفضا من الناحية العملية) على كم ونوع الاستهلاك الذى تتطلع إليه الفئة صاحبة الدخل الأعلى، ولفترة طويلة نسبيا بحساب الأفراد.

تنمية النمط الاستهلاكى (نوعيا) وفق معايير مستقلة، يتعارض مع ثقافة أجيال هذه الفئة صاحبة الدخول العليا، ومع ما أدمنوه من عادات معيشية واستهلاكية.

ولولا تكامل المحددات الثلاثة، لأصبح المحددان (أ) و(ب) مجرد مطالبة للفئة المتميزة بالصبر وضبط النفس لفترة ما. وهذا مطلوب. ولكن اختزال المسألة إلى ذلك لا يضمن النتيجة أمام الضغوط الخارجية، وأمام المغريات الممثلة فى نمط الاستهلاك المستورد. ولذا يمثل ارتباط العامل (ج) بالمحددين الآخرين دعما بالغ الأهمية. فالمحددان (أ) و (ب) يطرحان سؤال: متى نستهلك (س)؟ ولكن المحدد الأخير يطرح سؤالا مختلفا تماما وهو: لماذا نستهلك (س)؟ وهو سؤال صعب، ولكن مجرد طرحه على نحو جاد يتيح جوا يسمح بالصبر وقبول التضحية.

وكى ندرك خطورة هذا السؤال، ينبغى أن نتذكر أن غرق شعوب الشرق عامة فى التبعية وصل إلى حد أننا لم نعد نجسر على أن نلبس أو نسكن أو نأكل بالطريقة التى تناسب بيئتنا، فرعبنا من الاتهام بالتخلف يدفعنا لأن نلبس ونسكن بالطريقة التى يعيش بها «أسيادنا» فى بيئة مختلفة. هذه المسألة نتصور أنها بسيطة، أو لأننا اعتدناها لم تعد تثير انتباهنا، ولكن دلالتها الحقيقية فى منتهى الخطورة. إنها تعنى أننا حتى فى الأمور الحسية لا نملك أن نقرر لأنفسنا. لم يعد الفرد منا يجسر على التساؤل – ولو بينه وبين نفسه حول ما إذا كان الجلباب أنسب لجونا الحار أو البدلة على النمط الأوروبى (بل لا يتجاسر على التساؤل حول ما إذا كان ضروريا أن تكون الجاكيت مفتوحة من الخلف عام 1979 أو لا!)، كذلك لم يعد هناك من لا زال يملك الجرأة على التساؤل حول لماذا الكرسى بدلا من الجلوس على الأرض؟ لست طبعا ضد احتمال أن نفضل البدلة أو الكرسى (وإن كنت شخصيا لا أرى ذلك) ولكن فارق كبير جدا جدا بين أن نتخذ القرار بعد بحث مستقل حول الأنسب، وبين أن نتخذ القرار على ضوء التسليم بعجزنا الدفين عن تحديد ما يلائم وما لا يلائم، وبسبب الرهبة من نظرة الأجانب المستنكرة لتمردنا على ما قرروه، حتى إذا كان القرار فى أمور المعاش اليومية التى لا تحتاج لخبير يدلنا على ما يريح فيها وما يشقى.

ينبغى أن نعترف بأن الإحساس بالدونية يتملكنا تماما. نحن مهزومون – بل منسحقون – فى أعماقنا، والقدرة على اتخاذ قرار مستقل فيما يتعلق بحاجاتنا المعيشية اليومية يتطلب ثورة بالغة العمق فى نفسية المجتمع والأفراد، وستمتد هذه الثورة بالضرورة إلى نطاق القرار المستقل حول كيفية صناعة ما نحتاجه، وساعتها سنعتز بقدرتنا على الابتكار وعلى التوصل إلى تشكيلة التكنولوجيا التى نراها ملائمة لصنع احتياجاتنا، وما ارتحنا إلى استهلاكه. وسنسعى بدأب للإجادة، ولن نخجل ولن نصاب بالإحباط الشديد إذا تعثرنا فى المحاولة. وهذه الثورة البالغة العمق لا يولدها،

ولا تشمل آثارها، مجرد التمرد على نمط الاستهلاك السلعى المفروض، فهى بالضرورة فى إطار نظرة أشمل إلى نمط الحياة، أو هى فى إطار ثورة فلسفية، أو فى إطار ثورة فى تشكيلة الأفكار والمعتقدات الموجهة، أو فى النسق القيمى للأفراد. نحن لن نواجه الغرب بأننا سنأكل ونلبس ونسكن بالطريقة التى تريحنا نحن، وليس بالطريقة التى تريحه هو، إلا إذا كنا مدفوعين بثقة هائلة فى النفس، ثقة بأن قدرتنا على الحكم والتقييم والابتكار لا تقل عن قدرته، ولا يدعم هذه الثقة

إلا استناد وإيمان بعظمة ما يمثله تراث الحضارات الشرقية، وإنجازها التاريخى، وبأننا استطعنا أن نحتفظ حتى الآن بقسم هام من هذا التراث الحضارى الذى فقده هو، أو لم يعرفه؛ أى أننا نملك عناصر تفوق على الغرب، نعتز بها ونفخر، ونعمل على استمرارها وتطويرها، سواء قبل هذا أو لم يقبل[100].

---

(100) لابد من الإشارة هنا إلى الدعوة الرائدة التى واصلها أحمد حسين داخل مصر دون أن تلقى حتى الآن اهتماما يحولها إلى حركة سياسية مؤثرة «إن الكثيرين اليوم فى مصر أصبحوا يرددون أن مصر أم الحضارات كلها، وأن الأديان كلها نبعت من مصر أو اعتمدت على مصر، ثم ينتقلون على الفور ليتحدثوا عن تخلف مصر، وأن عليها أن تلحق بركب أوروبا وأمريكا مثبتين بذلك أنهم لا يفهمون كون مصر أم الحضارة. =

= إن ذلك يعنى أننا صنعنا الحضارة من بيئتنا وتقاليدنا وديننا، وقد كان احتلال الغرب لنا هو ما أوقعنا فيما نعانيه الآن بما يشبه الكارثة، فقد حاولنا أن نقلده تقليدا أعمى فيما يضر ولا ينفع، ولكنه كان كافيا لكى يصفنا بالتخلف، وصدقنا نحن ذلك، وتصورنا أن الرقى كل الرقى هو اللحاق به، ولن أضرب لذلك إلا مثلا واحدا، فبيئتنا وجونا وديننا، كل ذلك قد فرض علينا فرضا أن نفترش الأرض عند النوم أو عند تناول الطعام. فعلنا ذلك ونحن سادة الدنيا. فعله ملوكنا وعلماؤنا وأئمتنا، ولكنهم فى أوروبا (منذ كانوا يعيشون فى الهمجية والبربرية) وهم يتناولون الطعام على موائد، وذلك بسبب بسيط جدا وهو استحالة الجلوس على الأرض المغطاة بالجليد، وأصبح تناول الطعام (على الطبلية) معرة أكبر معرة ومظهرا من مظاهر الانحطاط والتخلف.. فلنرجع إلى أصالتنا، لنعد صناعة الحصر والأكلمة والسجاجيد ولنكف عن تصور الأكل ونحن جلوس على الأرض هو آية التخلف والانحطاط». جريدة الأخبار، (13/ 7/ 1978). وتعليقا على التوسع فى استيراد الملابس الجاهزة كنموذج لتزايد الاعتماد الخطير على الخارج، كتب «إن استيراد هذه الملابس، فضلا عن ارتدائها، هو خطيئة اقتصادية واجتماعية بل وإنسانية لأن الأصل فى الإنسان (كل إنسان) أن يشبع حاجاته من خلال عمله بيده، وبتطور الجماعة حدث تقسيم العمل؛ أى أن يتخصص كل إنسان فى عمل شىء يحتاجه الآخر، وأن يتبادل الناس أعمال بعضهم؛ أى أن الالتزام الاجتماعى والإنسانى، وبالتالى الخلقى، أن أستفيد من ثمرة عملك فى مقابل أن أقدم لك ثمرة عملى.. ألم يسائل إنسان نفسه فى مصر ماذا عملنا، أو ماذا سنعمل فى مقابل ما يقدم لنا من عمل؟ إن أحدا لا يجد وقتا ليسأل هذا السؤال. الكل مشغول بعقد القروض.. وأنا أقول إننا لن نخرج من عنق الزجاجة أبدا إذا ظللنا نستهلك منتجات أجنبية.. فإذا كان شباب الأمس قد جاهد للتغلب على مصاعب عصره. فنادى (المصرى للمصرى) فسوف ينبثق من شباب اليوم من ينادى (العربى للعربى). والمهم هو أن يخرج (هذا الشعار) إلى الوجود، ويصبح مبدأ ينقش على شارات ويكتب على لافتات، ويبشر به ليعمل به من الخليج إلى المحيط. ويلتزم حملته والمؤمنون به أن لا يشتروا إلا من عربى، ولا يأكلوا إلا طعاما عربيا ولا يلبسون إلا ما صنع فى بلاد العرب». الأخبار، (2/ 8/ 1978)، «مطلوب أن نربى أجيالنا الجديدة بروح البساطة والقناعة والأصالة والتدين وتفضيل كل ما هو مصرى، فإن لم يوجد فعربى، والتمسك بالحكمة الخالدة الشعبية (حمارتك العرجة ولا سؤال اللئيم)»، الأخبار، (17/ 9/ 1978).

إذا تملكتنا هذه الجرأة على مواجهة الغرب، والعين فى العين، بأننا نزدرى ونسخر من كثير مما فى نمطه الحضارى، وإذا تملكتنا الجرأة على الجهر بأننا نسعى إلى مشروع أفضل، إذا تملكتنا الجرأة على الجهر بذلك، بتحد وبلا استخذاء، بل وبفدائية، نكون قد قضينا على عوامل الهزيمة المنبثة فى أعماقنا، وحين ننطلق بعد ذلك فى اتجاه التجدد الذاتى الحضارى، سيكون الجو مهيئا للسيطرة على نمط الاستهلاك الملائم، ولبناء قوة اقتصادية مستقلة، ويصبح الصبر على ضريبة التكافل الاجتماعى – كما فى استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية – أمرا محتملا، ويصبح الصبر على ما يفرضه مستوى القوى الإنتاجية مسألة أيسر.. ولعل القرآن الكريم قد عبر عن كل هذا الذى قلناه فى آية واحدة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ ﴾.

إن هدف الاستقلال الحضارى مطلوب – إذن – فى حد ذاته، كضابط وموجه لتطور مجتمعنا، وهو فى نفس الوقت شرط هام لصياغة النمط الاستهلاكى على نحو ملائم، وهو بالتالى شرط هام لمجرد إحداث تنمية اقتصادية اجتماعية مستقلة (دون أن يعنى هذا طبعا أنه الشرط الوحيد).

(10) ويساعد فى استيعاب تصورنا عن الاستقلال الحضارى - كذروة للتعبير عن استقلال الإرادة - أن نشير إلى نموذجى اليابان والصين، ونكتفى هنا ببعض كلمات عن التجربة الصينية باعتبارها التجربة الأحدث. فمحاولة ماوتسى تونج كانت - فى تقديرنا - تهدف إلى بعث مركز حضارى مستقل، وصراع التجربة الصينية مع الغرب بشكل عام، ومع التجربة السوفيتية بشكل حاد وخاص، كان فى جانب منه صراعا حول قيم حضارية، وحول مواصفات الإنسان المطلوب لبناء المجتمع الجديد. كان اهتمام ماوتسى تونج بقيم الإنسان الصينى واضحا ودائما فى كل المراحل[101]، واستخدم فى ذلك كل الآليات التى ابتدعها لإنتاج هذه القيم وتنميتها، بدءا من التوعية (إعادة التثقيف المستمرة) ودورات العمل اليدوى لكل العاملين الذهنيين، إلى جلسات النقد المنتظمة فى كل المواقع، وانتهاء بالثورة الحضارية (الثقافية) التى كان يعلن أنه لابد من تكرارها، تعبيرا عن الحاجة إلى مواصلة اليقظة والصراع الجماهيرى الواسع ضد النوازع التى لا تتوقف لإعادة الرأسمالية، ولإيقاع الهزيمة بالبروليتاريا. إلا أن الحديث عن «الرأسمالية» و«البروليتاريا» كان مجرد استعارة لمصطلحين غربيين،

(101)يمكن متابعة ذلك فى مختارات ماوتسى تونج (التى توقفت من حيث تاريخ كتابتها عند أوائل الخمسينيات) وأيضا لا زال كتاب إدجار سنو، (نجم أحمر فوق الصين) يلقى ضوءا هاما على عناية الثورة الصينية بهذا الجانب خلال تلك الفترة. الكتاب الأحمر الشهير، مقتطفات من أقوال الرئيس ماوتسى تونج، يهتم اهتماما كبيرا باقتباس كلمات ماو المعبرة عن أفكار ماو فى تربية المواطنين على العمل من أجل الآخرين بكل الطاقة، وبدون طمع فى مغنم شخصى بالنسبة لفترة ما بعد الخمسينيات والثورة الثقافية، باستثناء بعض الكتابات المتفرقة لماو، أو الكلمات التى تنقل عنه، المرجع هو التقارير والدراسات الصادرة عن بكين وخاصة:

Important Documents on the Great Proletarian Cultural Revolution in China, (Pekin: 1970).

والدراسات الغربية العديدة حول التجربة الصينية تحمل عادة معلومات وتحليلات هامة (بفهم أو بعدم فهم) لهذا البعد الحضارى الذى تعهده بحرص ماوتسى تونج انظر مثلا:

E. Snow, The other Side of the River, (London: V. Gollanez, 1963).

S. Schram, Mao Se-Tung, (New York: Prager, 1063).

J. Robinson, The Cultural Revolution in China, (Md. Penguin, 1970).

أيضا ك. س كارول - صين ماو أو الشيوعية الأخرى، ترجمة ذوقان قرقوط، (بيروت: دار الآداب).

وحفاظا على صلة شكلية بماركس، فمفهوم الرأسمالية والبروليتاريا لم يكن يرتبط عندهم بعلاقات الإنتاج، وبالتحديد بالموقف من ملكية أدوات الإنتاج، وكما لاحظت روبنسون بحق فإن الطبقة عندهم «تتحد بحالة ذهنية، وهذه الحالة الذهنية تنكشف فى السلوك»[102]. وبنفس هذا المعيار تحدثت الأدبيات الصينية عن عودة الرأسمالية إلى الاتحاد السوفيتي؛ وحين ركزت الثورة الحضارية (الثقافية) هجومها على قيادات الحزب القابعة فى السلطة وتتخذ مسارا رأسماليا، كان المقصود أن هؤلاء الأشخاص يحاولون تقليد النموذج السوفيتى، لقد حرصت قيادة ماوتسى تونج على شرح خلافها الجذرى مع «البناء الفوقى» الذى صاحب التجربة السوفيتية، ولكن مفهوم «البناء الفوقى» عندها مفهوم متميز، وهو يساوى ما نسميه هنا الإطار أو النمط الحضارى، ولا شك أن هذا المفهوم الحضارى للثورة كان محددا لأهداف التنمية الاقتصادية، وللتنظيم الاجتماعى المصاحب، وقد أسهم هذا المفهوم إسهاما أساسيا فى تحقيق استراتيجية جادة لإشباع الحاجات الأساسية، وفى تحقيق نمط استهلاكى مستقل،

(102)انظر :
Joan Robinson, The Cultural Revoluation in China (Penguin Books, 1970), p. 15.

وبالتالى فى تحقيق أقصى تقارب فى توزيع الدخول داخل مجتمع بشرى[103]، لهذا سجلت الأدبيات الصينية (حتى قبل الثورة الحضارية) أن البدء فى تنشئة الإنسان الشيوعى، والعلاقات الشيوعية لا ينبغى أن ينتظر حتى التوصل إلى مجتمع الوفرة الاقتصادية[104]والمقصود أن تنشئة إنسان متوازن، تحركه الحوافز المعنوية

(103)فى عام 1970 حصلت نسبة الـ 20٪ من السكان الأقل دخلا على 4.9٪ من إجمالى الدخل القومى فى إفريقيا الاستوائية وعلى 5.3٪ فى آسيا باستثناء الصين، 4.5٪ فى دول أمريكا اللاتينية متوسطة الدخل و 4.3٪ فى دول أمريكا اللاتينية منخفضة الدخل أما فى الصين فيقفز هذا النصيب إلى 11.3٪ انظر:

ILO: Emplement, Growth and Basic Needs, Geneva, 1976), p. 42.

(104)«يبدو أن تحقق الشيوعية فى الصين ليس أمرا متروكا للمستقبل البعيد، فمن الواجب أن نستفيد من شكل الكوميونات الشعبية استفادة نشطة لكى نختبر الإمكانيات العملية للانتقال إلى الشيوعية».

Resolution of Central Committee of the Communist Party of China, September 16, 1958

إن إدخال نظام التوزيع يتألف من تقديم جزء من الأجور عينا والجزء الآخر نقدا وبونات قد حرر الناس من القلق حول الغذاء والملبس، والاهتمام الأساسى للناس الآن هو كيف يواصلوا العمل على نحو أفضل وكيف يكونوا جديرين بالمجتمع الجديد.. لم يتحول الناس إلى كسالى بالعكس لقد أصبحوا أكثر همة ويعملون بحماس واندفاع أكبر. ويبدو كما لو أنه مع إدخال نظام اقتصادى شيوعى تدريجيا، يحدث أن الوعى الشيوعى ومعنويات الشعب يتبادلان التأثير».

Vice – President of the State Council, Li Hsien Nien, «What I saw in the Peolpe's communes», Peking Review, (November 11, 1958).

إلى جانب الحوافز المادية (بل قالوا بأولوية الحوافز المعنوية) مهمة مباشرة[105]، وهذا المقصود صحيح من وجهة نظرنا[106]، ولكن ارتباط القيادة الصينية التاريخى بالماركسية، جعلها أيضا تصف هذا الهدف بأنه إنشاء للعلاقات الشيوعية،

---

(105)إن إعادة تثقيف أفراد الشعب ينبغى أن توجه العمل كلية «من أجل الثورة وليس من أجلهم شخصيا وليس من أجل المال وإعالة الأسرة».

Jenmin Jihpao, (April 28, 1966).

إن استخدام الحوافز المادية ينتهى إلى أن تكون «استخداما للرشوة استجابة لمطالب فئات محدودة العدد ومتخلفة، إنها تخريب للإرادة الثورية للجماهير، وتوجيه للصراع السياسى للجماهير نحو طريق الاقتصادية بحيث تتوقف عن الارتباط بمصالح الدولة والمجموع، وبمصالح المستقبل، لتتبع بشكل مطلق مصالحها الشخصية والمؤقتة».

Jenmin Jihpao, (January 12, 1967).

علق كاتب سوفيتى على هذا الموقف من الحوافز المادية بأنه «مخالف تماما للينينية، وتحت قناع من الدعاية الشيوعية، فإنهم فى الحقيقة يتبعون التعاليم الكونغوشية القديمة التى تقول إن صلاح النفس معنويا هو الأسلوب لحل كافة المشاكل وللتغلب على كل النواقص».

P. Fedoseyev «Marxism and Maoism», Maoism Unmasked, (Moccow: Progress Publishers, 1972), pp. 29 – 30.

وبالمناسبة، فإن أفكار جيفارا تتفق مع هذا الإطار الصينى، وتلقى قبولا واسعا فى أوساط اليسار فى أمريكا اللاتينية على نحو خاص – انظر مثلا:

E. Che Geuvara, Man and Socialism in Cuba, (Havana: Quairas, 1967).

(106)فى عديد من الدراسات الاجتماعية حول التنمية كان هناك تأثر بتركيز ماكس فيبر حول دور «القيم الملائمة للتنمية»:

(The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism)

= وأيضا كتابات شومبيتر عن دور المنظم:

The Theory of Economic Development, an Inquiry into Prophits, Capital, Credit, Interest and the Buisness cycle, (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1961).

وفى الكتابات الأحدث استخدمت الدراسات حول التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى خبرة الثورة الصينية فى تربية بناة التنمية. وفرانك محق فى معارضته تجاهل هذه الكتابات لدور الثورة فى الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عند الحديث عن التجربة الصينية. ولكنه أخطأ (فى نفس الوقت) خطأ جسيما حين لم يرصد فى مركب التجربة الصينية هذا الجانب الذى ركز عليه خصومه، بل لقد أنكر وجود هذا الجانب وسخر من الحديث عنه رغم الأهمية الواضحة والمتميزة لدور التربية الجماعية والفردية فى مسيرة الثورة الصينية، والتى نعتبرها أساسا لمشروع حضارى متميز – انظر:

A.G. Frank, Latin American…. Op. cit., pp. 69 – 75.

وكان طبيعيا أن يرد عليهم أغلب الماركسيين فى الغرب (داخل الدول الاشتراكية الأوروبية وخارجها) - ولهم حق - بأن هذا الكلام لا علاقة له بماركس، وبدأ الدارسون الماركسيون المهاجمون للتجربة الصينية يسعون إلى التنقيب عن الجذور الحقيقية للأهداف المعلنة، وأثبتوا - دون جهد كبير - أن ثقافة ماو الماركسية محدودة، وأن أفكاره تعود فى الأساس إلى التراث الحضارى للصين[107].

والحقيقة أن ماوتسى تونج لم يخف - ومنذ فترة مبكرة - وعيه بالانتماء إلى أمة عريقة، ذات حضارة، وأن نضاله يهدف إلى تعديل الأوضاع الاجتماعية فى إطار بعث هذه الأمة التى «تملك تقاليد ثورية مجيدة، وتراثا تاريخيا رائعا، إن الصين بلد عظيم.. وقد شهد تاريخ حضارة الأمة الصينية زراعة وصناعة يدوية اشتهرتا بمستواها الرفيع منذ أقدم العصور، وبرز فيه عدد كبير من كبار المفكرين والعلماء والمخترعين والسياسيين والعلماء والعسكريين والأدباء والفنانين، كما أننا نملك تراثا غنيا من الأعمال الكلاسيكية..

(107)انظر مثلا:

K. Ivanov «Ideological Main springs of Maoism» Maoism Unmas ked, op. cit., pp. 62 – 78.

إن أطروحات الماويين تعطى «شكل أحاديث تشبه المأثورات فى الكتابات الأربع الكونغوشية: أو فى الكتب الخمسة للحكماء التى يفهمها الشعب الصينى» إن الماويين يضمون إلى ترسانتهن الإيديولوجية «مقتطفات من الإيديولوجيات الرجعية ومن العناصر المحافظة فى أكثر الاتجاهات الإيديولوجية محافظة داخل التاريخ الصينى، وهم يتبنون - هذه المقتطفات ليبرروا موقفهم الإيديولوجى السياسى».

ومن الطريف أن أنور خوجه سكرتير الحزب الشيوعى الألبانى يقول إنه أدرك هذه الحقيقة الآن (بعد خلافه مع الصين): إن فكر ماوتسى هو مزيج من آراء تختلط فيه الأفكار والأطروحات المقترضة من الماركسية مع مبادىء مثالية براجماتية ومراجعة من الفلسفات الأخرى. إنه (فكر ماو) يستمد أصوله من الفلسفة الصينية القديمة، ومن الماضى السياسى والإيديولوجى فى دولة الصين وفى ممارستها العسكرية.. إن فكر ماو لا تربطه صلة بالماركسية اللينينية».

Enver Hoxha, Imperialism and the Revolution, (Tirana, 1979), pp. 398 – 399.

وهكذا فإن الصين إحدى الدول ذات أقدم الحضارات المزدهرة فى العالم، وإن تاريخها المكتوب يعود إلى ما يقارب 4000 عام»[108] (1939). ومع تقدم تجربة البناء، وانفجار الخلاف مع السوفيت، لم يعد ماو يخفى (أو تبين له) أنه يدعو إلى أمر يختلف فعلا مع مؤسسى الماركسية، فكتب أن «كلمات لينين (أنه كلما زاد تخلف البلد، زادت صعوبة تحولها إلى الاشتراكية) لم تعد صحيحة، فالواقع أنه كلما زاد تخلف الاقتصاد، كان انتقاله إلى الاشتراكية أيسر وليس أصعب» (1960) [109]، وإذا كانت مفاهيم الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية والبروليتاريا – كما شرحناها –، فإن مقصد ماو هنا أن بعث القيم التى يروج لها، وإنشاء «بناء فوقى» أو إطار حضارى مستقل فى مجتمع لم تلوثه صراعات الحضارة الغربية يكون أسهل. ولكن هذا الكلام يبالغ فى دور الأفكار،

(108)ماوتسى تونج، مؤلفات ماوتسى تونج المختارة، (بكين: 1969)، المجلد الثانى، ص 421 – 422. «الثورة الصينية والحزب الشيوعى الصينى – ديسمبر 1939». ومعروف أن ستالين عمد إلى استنهاض روح الأمة الروسية (كأمة روسية ذات تاريخ وتراث) فى مواجهة الغزو النازى. ولكن كان ذلك بدءا من أواخر 1941 وبالتالى لم يكن ماو مقلدا لما فعله ستالين، ولكن كان رائدا معبرا عن خط مستقل.

(109) Mao Tse – Tung, Notes on the Manual Political Economy, (Peking, 1960)

ويلاحظ أن النقد هنا لا يقتصر على لينين، فهو فى الحقيقة يصيب ماركس أساسا. وقد حاول سمير أمين أن يشيد بناء نظريا يحتوى مختلف التطورات الاقتصادية، والاجتماعية وينتهى بالنتيجة التى تقول بها الثورة الصينية وعبر عنها ماوتسى تونج بصراحة فى الاقتباس الذى نقلناه (انظر: التطور اللا متكافىء، مرجع سابق) ولكن رغم الجهد النظرى الكبير الذى مثلته المحاولة فإنها تعانى – فى تقديرنا – من أنها ظلت ملتزمة بكل الفروض الأساسية والنتائج التى قدمها ماركس. ورغم ملاحظة سمير أمين فى بعض لحظات التحليل أن هذه الفروض والنتائج تحتاج مراجعة، إلا أنه لم يستخلص من هذه الملاحظة كل ما تستتبعه، وبالتالى كان لابد أن ينعكس ذلك فى مدى اتساق البناء النظرى الذى شاده سمير أمين – أيضا يلاحظ أن نتيجة سمير أمين عن سهولة الانتقال إلى الاشتراكية فى دول الحافة (الأكثر تخلفا اقتصاديا) تحمل المفهوم السياسى والاقتصادى والاجتماعى، ولم يبلور مفهوم استقلال البنية الحضارية التى نعتقد أنها كامنة فى أفكار ماوتسى تونج.

ويخرج به عن الحدود التى بينها ماركس ولينين، ولذا أوضحت القيادة الصينية – لكى تريح وتستريح – أن ماو قد «طور الماركسية اللينينية ورفعها إلى مستوى أسمى وجديد تماما»(110). وكان كبار المثقفين المعبرين عن اتجاه الثورة، أصرح فى الإشارة إلى الأصول الفلسفية فى التراث الحضارى للصين، وتحدثوا بوضوح عن استلهام هذا التراث فى بناء مجتمع جديد «ولإنجاز الرسالة العظيمة التى وضعها التاريخ على عاتقه»(111).

وسواء استمرت الصين على نفس النهج وبنفس الإصرار الذى مارسه ماو، أو انتكست جزئيا فى الجانب الحضارى بالذات، فإن مجرد البدء فى التجربة على هذا النطاق الواسع كان علامة بارزة وملهمة فى تاريخنا المعاصر، وستظل الصين – على أية حال – ورغم أى انتكاس جزئى، تمثل توجها نحو استقلال حضارى(112). وهذا التوجه نحو مشروع حضارى مستقل هو الجوهر الذى ينبغى أن نستلهمه فى عالمنا العربى. ولكن مكونات النموذج الحضارى الصينى لا تناسبنا بالقطع، فتراثنا – رغم أوجه القرابة – يختلف، والنهضة من داخله تؤدى إلى نموذج مغاير.

(110) انظر:

Statutes of the Communist Party of China, Ninth Congress, (Peking, April (1969).

(111) Onwards to the Great Years of the Seventies, (Peking, 1970).

(112) لا نتوقع أن تحدث تغيرات جذرية فى النموذج الصينى فرغم الصراعات السياسية الحادة والتى تتناثر فيها أحد الاتهامات، إلا أن كل التغيرات السياسية والاجتماعية محكومة بالهدف الرئيسى البعيد: بعث أمة عظيمة ذات اقتصاد متقدم ومستنده إلى تراث حضارى، ويمكن أن تختلف درجة التعبير عن هذا الاستقلال الحضارى، ولكنه هدف قائم عند كل الأطراف المتصارعة. إن ليوتشاوشى الذى أطاحت به الثورة الحضارية باعتباره ممثل الردة عن القيم والمُثل التى تستهدفها الثورة الصينية هو نفسه صاحب كتاب، كيف تكون شيوعيا جيدا، الذى أثار دهشة كثير من الماركسيين الغربيين حين اطلعوا عليه، وتساءلوا عن علاقة هذه المواعظ بالماركسية!

Liu Shao- Chie, How to be a good communist, (Peking, 1964).

(11) إذا حددنا أن الهدف الرئيسى البعيد هو الاستقلال الحضارى، وإذا سلمنا بأن تبنى هذا الهدف على نحوٍ جاد يعنى ثورة عميقة فى كل جوانب حياتنا، فإن كافة سياسات التنمية لابد تصمم بحيث تتلاءم مع هذا كله، وتحتل التنمية الاقتصادية فى ذلك موقعا أساسيا، فالحديث عن مشروع حضارى مستقل يصبح لغوا إذا لم يكن مدعوما بقوة اقتصادية، وتواصل التنمية بمعدلات عالية جزء لا يتجزأ من مركب الهدف الرئيسى البعيد، ولكن هذا التصور المتكامل يتطلب إعادة النظر فى مفهوم واستخدام معيار متوسط دخل الفرد، وما يشبهه (أى متوسطات الأنصبة الكمية للفرد من منتجات معينة أو خدمات)، فهذا المعيار لا زال يستخدم – على نطاق واسع – باعتباره أداة القياس الرئيسى للتقدم، وبالتالى يكتسب معدل النمو أهميته الكبرى باعتباره وسيلة الانتقال من متوسط دخل أدنى إلى متوسط دخل أعلى، ويتضمن هذا عادة فرض اقتراب بلد ما من امتلاك القدرة الذاتية على مواصلة النمو، ويتضمن بالتالى أمل تضييق الفجوة (ثم إلغائها) بين مستويات الدخول والمعيشة فى الدول «المتخلفة» أو «النامية» وبين الدول «المتطورة». وتضييق الفجوة ثم إلغاؤها يساوى فى الأدبيات الغربية (فى الدول الرأسمالية والاشتراكية) أن عملية «التحديث» والتنمية قد تحققت فى جوهرها[113]، وهذا الاستخدام لمتوسط دخل الفرد ولمعدل النمو مرفوض تماما من ناحيتنا، لأنه لا يتسق مع مفاهيمنا عن التنمية المستقلة، وما تتضمنه من استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية.

(113) كندلبرجر له تعبير طريف فى هذا الموضوع فهو يقول: اطرح القسمات النمطية أو الأرقام القياسية للتخلف من تلك الخاصة بالتقدم والفارق هو برنامج للتنمية.

C.P. Kindleberger. «Review of the Economy of Turkey, The Economic Development of Guatemala, Report on Cuba». Review of Economics and Statisties, November 1952 Vol. 34.

ويلاحظ أن التجارب الاشتراكية تستخدم معيار متوسط دخل الفرد ومعايير متوسط أنصبة الفرد الكمية من المنتجات والخدمات المختلفة (نصيب الفرد من إنتاج (أو استهلاك) السعرات الحرارية، الصلب، الكهرباء، الورق، أو نصيب الفرد من الأطباء، من المدرسين.. إلخ) وبالتالى معيار معدل النمو، باعتبارها المعايير الأساسية لمدى تقدمها فى المنافسة بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى، وهذا يعكس فى الأساس وحدة الإطار الحضارى، وهو يعكس نظرتنا أيضا لمفهوم ماركس لتطور قوى الإنتاج كعامل أساسى مفترض لتغيير القيم.

إن متوسط دخل الفرد وفق هدفنا الرئيسى البعيد ليس المعيار الرئيسى للتقدم والتخلف، فالمعيار الرئيسى هو الاستقلال أو التبعية (الاستقلال حضاريا وسياسيا واقتصاديا). وبالتأكيد فإن هذا المعيار الكيفى المركب لا يحمل أناقة وبساطة التعبير الكمى الممثل فى معيار متوسط دخل الفرد، ولكن إذا كان المقصود التوصل إلى معيار أصدق دلالة، فإن معيارنا الكيفى أكثر كفاءة فى تحديد الفارق الجوهرى بين الدول التابعة والدول المستقلة أو الدول المسيطرة، وهو أكثر كفاءة فى تحديد الإمكانيات الديناميكية الكامنة فى الاقتصاديات المختلفة، ومثال الصين واضح فى هذا، فحسب متوسط دخل الفرد تكون الصين أكثر تخلفا جدا من دولة كالمكسيك مثلا، وقدرتها على تجاوز التخلف - حتى بالمعنى الاقتصادى المجرد والضيق - أقل، ولا أعتقد (حسب مفهومنا للتقدم.

والهدف الرئيسى البعيد) أن الصين أكثر تخلفا من المكسيك، ولا يوجد فى العالم من يعتقد أن ديناميكية الاقتصاد الصينى كانت، أو ستكون، أقل ديناميكية من الاقتصاد المكسيكى(114). معيار متوسط دخل الفرد أدى إذن إلى استنتاجات خاطئة، ومعيار الاستقلال والتبعية هو الذى يؤدى إلى استنتاجات صحيحة. نأخذ أيضا مثال اليابان، ففى الفترة 52 - 1954 كان متوسط دخل الفرد يضع اليابان (190 دولار) بعد دول كبورتوريكو (430 دولار) وشيلى (360 دولار) والملايو (310 دولار) واليونان (230 دولار) وتركيا (210 دولار). وفى عام 1967 كانت اليابان قد سبقت كل هؤلاء (1000 دولار بسعر 1967) - باستثناء بورتوريكو (1210 دولار) (115)!.

(114)للأسف لا توجد سلسلة أرقام منتظمة عن مصادر رسمية صينية حسب بيانات البنك الدولى:

الدولة	تعداد السكان 1975 بالمليون	متوسط الدخل بالدولار (سعر 1974)		معدل النمو السنوى فى الناتج القومى للفرد 1975 - 1950
		1950	1975	
8 دول من أكبر الدول كثافة:				
الصين الشعبية	820	113	320	4.2
الهند	610	95	139	1.5
أندونيسيا	132	103	169	2
البرازيل	107	373	927	3.7
بنجلادش	79	103*	105	0.6 *
نيجيريا	75	150	287	2.6
باكستان	69	86*	131	3.2 **
المكسيك	60	562	1.092	2.7
دول سريعة النمو:				
تايوان	16	224	817	5.3
كوريا	34	146	504	5.1
هونج كونج	4	470	1.584	5
جامايكا	2	376	1.185	4.7

(*) 1960 (**) 1960 - 1975

(115)انظر :

Statistical Office of the United Nations, «Percapita National Product of the fifty – five Countries 1952 – 1954», Statistical Papers Series E, No 4, (1957), Table 1. – World Bank Atlas of Percapita Production and Population, (IBRD, 1969)

إلا أن كلامنا السابق يحتاج تحديدا أكثر. فالقول بأن التقدم إلى الاستقلال (بمفهومه المركب) هو المعيار الذى يعتمد عليه، يفترض طبعا أن تترجم الخطط المتوسطة والبرامج السنوية ذلك - وبأكبر دقة ممكنة - إلى مجموعة الأهداف المرحلية المحددة التى تقربنا من الهدف الرئيسى البعيد (راجع البند رقم 1)، وكلامنا السابق عن متوسط دخل الفرد ومعدلات النمو فى القطاع الاقتصادى لا يعنى إسقاط أى أهمية لهذه المعايير فى تقييم الأداء الاقتصادى، ولكنه يعنى أنه حتى فى القطاع الاقتصادى لا تعتبر هذه معاييرنا الأساسية، فمتوسط دخل الفرد ومعدلات النمو لا تعنى فى حد ذاتها أننا نقترب أو نبتعد عن هدفنا الرئيسى البعيد، فأهم من ذلك محتوى ناتجنا المحلى الإجمالى ومكونات الزيادة المحققة فيه، وبقدر تحولها إلى ما يلائم نمط احتياجاتنا المستقلة نكون قد اقتربنا من هدفنا الرئيسى البعيد، أيضا لا تحدد معايير متوسط دخل الفرد ومعدلات النمو - بذاتها - مدى الديناميكية الكامنة فى اقتصاد ما، لأن التنبؤ بهذه القدرة لا يحددها - فى المقام الأول - عدد المشروعات المقامة ونوعية التكنولوجيا المستخدمة فيها، ولكن يحددها - فى الأساس - نوع إدارة الاقتصاد القومى، وهل هى مستقلة أو تابعة. وفقط إذا أصبحت التنمية الاقتصادية المستقلة (المتسقة مع المشروع الحضارى المستقل) هى المعيار الحاكم لما نعتبره تقدما، وللنجاح والفشل فى التنمية، يكتسب متوسط دخل الفرد ومعدل النمو أهميتها الكبيرة التى لا تنكر، ففى حالة تنمية مستقلة تكتسب هذه المعايير أهمية كبرى لقياس التقدم لقوى الإنتاج فى اتجاه صحيح، وبالتالى لقياس التقدم فى رفع مستوى المعيشة وفق نمط الحياة المستهدف. إن فيلارد يفرق بين «مستوى المعيشة» و«معيار المعيشة»،

والأول يشير إلى كيف يعيش إنسان فعلا، والثانى إلى ما ينبغى أن يحصل عليه[116]، وإذا حددنا المقصود بهذين المصطلحين فى إطار تنمية مستقلة، فإن معايير متوسط الدخل ومعدل النمو تكتسب صلاحية واضحة فى القياس، ونحن نعتقد أن ممارسة استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية (فى إطار تنمية مستقلة) يضمن تحقيق تنمية لقوى الإنتاج بمعدلات سريعة ومنتظمة (بشكل عام) وهذا هام، ولابد من متابعته بحرص؛ إذ بدون ذلك تكون الاستراتيجية حاملة لعوامل هزيمتها من داخلها. إن جلال أمين يقول إن بعض أنصار التركيز على إشباع الحاجات الأساسية قلبوا الأمر رأسا على عقب «فبدلا من أن يكون هذا الإشباع هو هدف التنمية، أصبحت ميزة هذا الإشباع هو رفع معدل النمو، وكأن إشباع الحاجات الأساسية هدف يحتاج إلى الاعتذار، ولا يكون له مبرر إلا إذا ثبت أثره فى زيادة الناتج القومى الإجمالى»[117] ، إلا أن المسألة ليست اعتذارا، ولكنها حرص على استمرار الاستراتيجية قابلة للتشغيل. فالدعوة لمحاربة الفقر، وتوصيل الخدمات الصحية والتعليمية للكافة ليست دعوة جديدة، وعلى طول التاريخ البشرى كان هناك من يطلب ذلك، ولكن كان ركود الاقتصاد يعوق تحقيق هذه الدعوة التى كانت تعنى أن يقتسم الجميع الفقر طوال القرون، وهذا أمر لم يكن مقبولا أو ممكنا، وبالتالى كان حتما أن ينقسم المجتمع إلى طبقات، وأن تستأثر القلة بالفائض الاقتصادى (المحدود)، تاركة الغالبية عند مستوى الكفاف أو دونه، رغم أى إدانات أخلاقية. إن هذا التفسير للانقسام الطبقى قدمه ماركس وإنجلز، وهو صحيح – فى اعتقادنا –

---

(116) انظر :

H.H. Villard, Economic Development, (New York: Holt, Reinkart and Winston, 1957), P. 26.

وفيلارد من الاقتصاديين الغربيين الذين تنبهوا مبكرا إلى خطأ التنمية من أجل التنمية، وأن النمو السريع لابد أن يكون خيرا فى كل الأحوال «فالاقتصاديون يرون أنه طالما أننا قادرون على إنتاج مزيد من السلع والخدمات التى تشبع احتياجاتنا المادية بمجهود وتضحية أقل، فإن التنمية الاقتصادية تكون قد تحققت، حتى لو أدى ذلك إلى جعلنا أقل سعادة عما كنا، وباختصار فإن التنمية الاقتصادية مثل المعرفة العلمية: قد تستخدم للخير أو الشر».. P. 16.

(117)جلال أمين: الانفتاح، مرجع سابق.

وقد استنتجا من ذلك أن ديناميكية الثورة الصناعية، وما تحققه من وفرة ستقضى على الأساس الموضوعى للانقسام الطبقى، وقد أشرنا إلى أن استنتاج ماركس لا يخلو من منطق (بند 7)، وخاصة فى مجال إعادة توزيع الناتج على نحو أكثر عدالة بين مختلف الفئات الاجتماعية (دون أن يعنى هذا حتمية تعديل الإطار الحضارى وانتهاء التمايز الطبقى أو التمايز بين الأفراد تماما أو انتهاء الدولة)، ولكن السؤال الآن هو: هى ينبغى أن تنتظر المجتمعات الشرقية تحقق الوفرة لكى تبدأ مهامها فى إعادة التوزيع، وبناء قيم نبيلة؟ وواضح من تبنينا للاستقلال الحضارى منذ البداية، ولاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، أننا نجيب على هذا السؤال بالنفى، ولكن هذه الإجابة تظل فى إطار قانون ميل المجتمعات الفقيرة إلى الانقسام الطبقى الحاد (والمدعوم فى عصرنا بإغراءات وضغوط خارجية شديدة)، ولولا ديناميكية التنمية المستقلة الواعدة برفع مستوى المعيشة لكافة فئات المجتمع بدرجة محسوسة، خلال جيل واحد، لكان صعبا جدا أن تعتبر استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية قابلة للتشغيل. إن الاستراتيجية تتطلب – كما قلنا – إيمانا برسالة عظيمة تدفع أصحاب التطلعات إلى التضحية، وهذا شرط لتشغيل الاستراتيجية، ولكننا نضيف هنا أن اشتمال هذه التضحية على التخلى عن المزايا الكبيرة فى نمط الاستهلاك والحياة، كان من المستحيل – رغم ذلك – استمراره، لولا الوعى بأن هذه التضحية موقوتة. إن الاستراتيجية تمثل بالفعل أهدافا مطلوبة فى حد ذاتها – بالنسبة لعدد محدود من المفكرين الزاهدين المتجردين، ولكن ربط نجاحها والإقناع بها بمعدلات التنمية، شرط استقرارها واستمرارها على نطاق المجتمع.

وحتى بالنسبة لقضية الفجوة بين متوسط دخل الفرد عندنا، وعند الدول المسيطرة، تكتسب هذه المعايير أهمية كبيرة (إذا تحقق شرط التنمية المستقلة) ضمانا لاستمرارنا فى تشغيل استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية. إننا نسقط الدلالة التفصيلية (أو الكمية) لحجم الفجوة التى تفصل الدول التابعة المختلفة عن دول الشمال (نظرا للعيوب الفنية العديدة التى تصاحب احتساب متوسط نصيب الفرد) [118]،

(118)تتركز الانتقادات حول دقة البيانات التى يعتمد عليها فى حساب الناتج القومى + اختلاف مناهج احتساب الناتج القومى + التأثر فى حساب الناتج بهيكل الأسعار فى الدولة المعنية + تحويل دخول الدول إلى عملة دولية واحدة يتضمن استخدام أداة فى المقارنات لا تعكس الواقع + استبعاد المنتجات خارج التبادل= =السلعى فى حسابات الناتج القومى.. إلخ.

انظر مثلا: عمرو محيى الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادى، (بيروت: دار النهضة العربية، 1972)، ص 38 – 39

ويحاول البعض تجاوز هذه النواقص باللجوء إلى متوسطات أنصبة الفرد من المنتجات والخدمات وهذه المعايير قد تكون أدق فى دلالتها الكمية، ولكن يظل يقال فى حقها أن المتوسطات الكمية المتساوية قد تخفى حالات كيفية متباينة، والمتوسطات غير المتساوية قد تخفى حالات كيفية جوهرها واحد.

ولكننا نهتم بالدلالة العامة لوجود فجوة تعكس تفاوتا حادا فى القدرة الاقتصادية؛ أى أننا نستفيد من هذه المعايير باعتبارها مؤشرا لحالة كيفية خطيرة[119]،

(119)قبل الثورة الصناعية (أى فى القرن السابع عشر- وحتى فى القرن الثامن عشر-) لم تكن هناك فجوة تكنولوجية تقسم العالم إلى قطاع متخلف وقطاع متقدم (من حيث المقدرة الإنتاجية) على نحو حاد، وكانت بعض الدول المتخلفة والمشوهة اقتصاديا فى الوقت الحالى أكثر تقدما من دول أوروبا الغربية (سواء فى نوع السلع المنتجة أو تكنيك الإنتاج) وقد استخدمت إمكانيات الثورة الصناعية (وما تضمنته من تجدد تكنولوجى سريع)، فى إيجاد نوع جديد من السيطرة والتحكم فى العلاقات الدولية، قضى- بإعاقة وتشويه التطور الاقتصادى الطبيعى فى البلاد التابعة، وأصبحت هناك فجوة لا تتوقف عن الاتساع بين هذه البلاد وبين دول السيطرة (الرائدة ومن لحق بها). ولا مانع بالفعل لاستخدام متوسط دخل الفرد وما أشبه كمؤشرات لهذه الظاهرة الخطيرة (وليس كأداة للقياس الكمى). وهذه المؤشرات تدل بشكل عام على أن معدلات النمو فى الدول المسيطرة أعلى من معدلات النمو فى الدول التابعة، وهذا يعنى أن الفجوة بين الطريقين تتسع، ولكن حتى إذا تساوت المعدلات فى الجانبين تظل الفجوة أيضا تتسع، فإذا فرضنا دولة مسيطرة متوسط دخل الفرد فيها 1000 دولار سنويا وفى مقابلها دولة تابعة متوسط دخل الفرد فيها 100 دولار سنويا، فإن الفجوة بين الحالتين تكون 900 دولار فإذا نمت الدولتان بمعدل واحد وليكن 2٪ سنويا، سيرتفع متوسط دخل الفرد فى الدولة المسيطرة إلى 1020 دولار، ويرتفع المتوسط المقابل فى الدولة التابعة إلى 102 دولار، وبذلك تتسع الفجوة وتصبح 918 دولار بدلا من 900. ويؤكد هذا أهمية أن تحرص الدولة المتوجهة إلى تنمية مستقلة على أن تتضمن استراتيجيتها، تحقيق معدل للنمو (بمضمون مستقل طبعا) أكبر من معدل الزيادة السنوية فى متوسط دخل الفرد فى دول الشمال.

وليست القضية أننا نسعى إلى سد هذه الفجوة بأى ثمن[120]، وليست القضية أننا نتطلع إلى نمط الاستهلاك والحياة فى الشمال، ولكننا نقلق قطعا مما تعنيه هذه الفجوة الهائلة من التفوق العلمى والتكنولوجى الكاسح الذى يملكه الشمال. فالحرص على نمط حياة مستقل، أو على مشروع حضارى مستقل، لا يقلل أبدا من الحرص على امتلاك كل المعارف العلمية الحديثة، وعلى سد الفجوة فى هذا المجال بالذات، وبأقصى سرعة ممكنة، فالتنمية الاقتصادية المستقلة يستحيل استمرارها بدون هذا المسعى لكسر احتكار المعرفة العلمية، إن أهدافنا من البناء الاقتصادى تختلف عن أهل الشمال، وأولوياتنا تختلف أيضا حسب هذه الأهداف، وحسب مستوى القوى المنتجة،

(120)يثار أحيانا أن القول بنمط استهلاكى مستقل، ومشروع حضارى مستقل، هو نوع من تحويل الضرورة إلى فضيلة. فيقال أحيانا إن موارد الأرض لا تكفى عمليا لشيوع نمط الاستهلاك القائم فى دول الشمال فى كل البلاد. ويقال فى أحيان أخرى إن إمكانية اللحاق بالمستوى الحالى لمتوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة وما يشبهها يستحيل عمليا فى فترة زمنية معقولة، فلو تصورنا مثلا أن متوسط دخل الفرد فى مصر زاد سنويا بنفس المعدل الذى تحقق فى الخطة الخمسية الأولى (وهو معدل معقول – 3.2٪) واستمر فى المقابل المعدل= =الأمريكى الحالى (حوالى 3٪) فإننا سنلحق بمستوى الولايات المتحدة بعد 1600 سنة، وقد حسبت تقديرات مشابهة فى الهند والباكستان وأدت إلى نتائج مشابهة. انظر: إبراهيم العيسوى، «خلفية ضرورية لنقاش سياسة مصر الاقتصادية»، مجلة مصر المعاصرة، (يوليو 1974)، العدد 357، ص 122 – 132، ونحن فى الواقع نرى إمكانية واقعية لتقليص الفجوة (ونرى ضرورة ذلك أيضا)، سواء برفع معدلات النمو عندنا أو مع افتراض أن التطورات الدولية والمحلية ستلجىء أهل الشمال – بدرجة أو أخرى – إلى خفض معدلات النمو عندهم. والدعوة إلى نمط استهلاكى وحضارى مستقل ليس مجرد تحويل الضرورة إلى فضيلة (أو ليس مجرد «قصر ذيل») ولكنه بالفعل إيمان بفضيلة واستفادة من ظرف موات، ظرف أننا فى بداية طريق جديد، ولم نفقد إيماننا بأهمية بعث تراثنا الحضارى، وبالتالى فإن حرصنا على تقليص الفجوة مطلوب وممكن، ولكن دون تفريط فى المشروع الحضارى. وبالنسبة للعادات الاستهلاكية، كانت أجهزة الإعلام الصينية قد درجت على استخدام فكرة تنسبها إلى ماوتسى تونج تقول إن الشعب الصينى صفحة ورق بيضاء «ولا توجد شيء على صفحة الورق النظيفة، ولكن يمكن للإنسان أن يكتب عليها أحدث وأجمل الكلمات ويمكن أن نرسم أحدث وأجمل الصور».

Second Session of the CPC National Congress, (Peking, 1958).

وقد لا تكون الفكرة صحيحة تماما، حتى فى ظروف الصين، ولكن من المؤكد أنه كلما زاد تلوث المجتمع بنمط الاستهلاك الغربى وما يصاحبه من نمط حياة زادت صعوبة كتابة «أحدث وأجمل الكلمات».

وكل ذلك يتطلب نظرة مستقلة فى ابتكار واستخدام التكنولوجيا الملائمة، ولكن ينبغى فى كل الأحوال أن نستهدف الوصول إلى المستوى التكنولوجى الذى يمكننا من إنتاج أى شىء نحتاجه لإشباع حاجاتنا المستقلة المتنامية، أو للدفاع - عسكريا - عن مشروعنا الحضارى ضد الهجمات الخارجية المحتملة، وليست فى حاجة إلى التأكيد بأن هذا المنطلق لا يتنافى - بل يتطلب - متابعة إيجابية (أى نقدية) واستيعابا لنتائج الثورة العلمية والتكنولوجية فى الغرب، ولكن هذه معركة ضارية، ليس فقط ضد العمالقة المحتكرين لهذه البضاعة، ولكن أيضا ضد مخاطر الانبهار، والاستسلام لموقف الاستيراد البليد.

وخلاصة القول إننا ندرك أهمية معيار متوسط دخل الفرد ومعدل النمو، ولكن فقط لخدمة مشروعنا الحضارى وتنميته الاقتصادية المستقلة، وليس على حساب هذا المشروع. ونشير فى هذا السياق إلى أنه ينبغى ألا ننزعج كثيرا إذا أدى هذا التصور - فى سنة أو أكثر - إلى خفض معدلات النمو، ونشير هنا أيضا إلى مثال التجربة الصينية، فقد التزمت التجربة - فى عهد ماو - بهذا الموقف، فسعت إلى تحقيق «معجزة» فى معدلات النمو الاقتصادى (وإلى حد الشطط فى بعض الأحيان، على ما يبدو، كما فى فترة القفزة الكبرى للأمام) ولكن هذا السعى المشروع ظل محكوما بمتطلبات الاستقلال الحضارى والسياسى. وخلال الثورة الحضارية، لم يتردد ماوتسى تونج أمام احتمال تدهور معدلات النمو من أجل إحياء البُعد الحضارى. ولكن ظل الحصاد النهائى لكل ذلك أن التجربة الصينية تمكنت من تحقيق أعلى معدل للزيادة فى متوسط دخل الفرد خلال الفترة 1950 - 1975 (4.2٪)،

بالمقارنة مع الدول التابعة الكثيفة السكان، وحتى إذا اعتمدنا على بيانات البنك الدولى، فإنه لا يخل بالهيبة والمكانة الصينية أن يكون معدل النمو الصينى المرتفع أقل من معدلات النمو التى تحققت خلال الفترة نفسها فى تايوان أو كوريا الجنوبية أو هونج كونج أو جامايكا، فهذه التجارب نماذج لنمو تابع ومشوه، والتجربة الصينية - بمعدل أقل - نموذج لنمو مستقل وأصيل.

(12) كيلا نخدع أنفسنا، ينبغى أن نعترف بأن تشغيل نموذج الاستقلال، على النحو الذى حددناه، وشاملا استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، يعتبر أمرا بالغ الصعوبة، فالنموذج يفترض مواجهة لا تهدأ ضد قوى كبرى، مواجهة حضارية وسياسية واقتصادية، وقد تكون عسكرية، ولكن هذه المواجهة - على ضراوتها - هى «الجهاد الأصغر»، فهى حرب ضد أعداء خارجيين لهم أبعاد محسوسة، ومؤسسات متميزة، ولهم مصالح واضحة تتعارض مع مصالحنا تعارضا جذريا. ونفس الشىء يقال عن مجاهدة الفئات الاجتماعية التى ترتبط بالأعداء الخارجيين، والتى تمثل كيانا غريبا مشوها، فكل هذا أمره سهل نسبيا، ويمكن حشد كل القوى الوطنية فى مواجهته، وبمعنويات عالية، أما «الجهاد الأكبر» فعلا فهو «جهاد النفس»، الذى يزيد من صعوبته أن العدو قد تغلغل وأصبح قابعا بالفعل داخل نفوسنا، ممثلا فى نمطه الاستهلاكى والحضارى. فصفحة المستهلكين، وخاصة أبناء ما يسمى بالطبقة المتوسطة (أو القطاع الحديث. لا فرق) ليست بيضاء بغير سوء، نكتب عليها ما شئنا، فهناك عادات تشكلت

وأصبحت حقيقة مادية تصعب زحزحتها (ولا نقول إزالتها) ، وقد حرصنا على الإشارة – أكثر من مرة – إلى أنه لا يكفى أن يبدو نموذج ما متسقا منطقيا لكى نقبله، فإن لم يكن النموذج قابلا للتشغيل فى الحياة الواقعية يصبح الجهد فى بنائه مجرد رياضة ذهنية عقيمة، فهل يمكن تغيير البشر من الأعماق؟ إن القول باستحالة ذلك يعنى أن النموذج بالفعل غير قابل للتشغيل، ولكننا نعتقد حقيقة بإمكان هذا التغيير، إذا لم نقسم تقديراتنا على أساس الحسابات العادية لعالم الاقتصاد أو الاجتماع. إننا نعتقد بإمكان التغيير، وفى ذهننا عجز العقول الإلكترونية عن حساب طاقة الشعوب فى لحظة مواجهة تاريخية، ولا شك أن تحقيق نهضة حضارية هو من اللحظات التى لا تخضع للحسابات التقليدية، ومع فرض توفر هذه اللحظة، فإن مهمة الباحث أن يحاول تحديد تصور للعوامل الأساسية التى تضمن نجاح هذه اللحظة، وتضمن استمرار تشغيل النموذج حتى يحقق هدفه الرئيسى البعيد.

لقد تناولنا أثناء سردنا السابق بعض هذه العوامل، فقلنا إن تبنى استراتيجية لإشباع الحاجات الأساسية عامل هام. وربطنا هذه الاستراتيجية بهدف الاستقلال الحضارى؛ أى أصبح هذا الاستقلال (بمفهومه المركب) هو الهدف الرئيسى البعيد، وإذا كان الإيمان بهذا الهدف من الأعماق، وبتوتر عال، يشيع الجو المناسب للإنطلاق، فإن المطلوب حرص على استمرار درجة الحرارة المرتفعة، لكى يتواصل تولد القوى الكافية للاستمرار، وفى هذا الإطار نشير إلى العامل السياسى، فلن يكون النموذج قابلا للتشغيل إلا بضمان ممارسة سياسية مناسبة.

وبداية نقول إن هذا المشروع لن يشق طريقه الوعر، ووسط أعداء من كل نوع، إلا إذا توفرت زعامة وقيادة على قد المهمة. هذه القيادة لابد تملك إيمانا بالهدف وإرادة حديدية، وتملك الوضوح النظرى، والكفاءة السياسية اللازمة لإدارة الصراع ولاتخاذ قرارات رشيدة بين المتغيرات المتنوعة والسريعة. وهذه القيادة ليست مجرد فرد أو بعض أفراد (رغم الأهمية الحاسمة للأفراد الموهوبين) إذ ينبغى أن يرتبط الرأس بحزب يستقطب عددا كافيا من العناصر الديناميكية المؤمنة بالهدف الرئيسى البعيد، وبمجمل التصورات الاستراتيجية الملائمة لتحقيقه، وقادرة على حشد قوى الشعب المنظم حولها، وإطلاق مبادراته. ولابد أن تبتدع كل الآليات المؤدية لأن يكون مثل هذا الحزب منظما تنظيما جيدا، ومحصنا ضد المؤثرات الخارجية التى قد تحرفه عن طريقه، والتحصن ضد الأعداء السافرين (عملاء المخابرات الأجنبية وأبناء الطبقات المخلوعة) هو الأمر الأسهل، فالأهم والأصعب التحصن ضد ضغوط وإغراءات بعض القوى «الصديقة» للتساهل فى قضية النمط المستقل للاستهلاك والحياة (جهاد النفس).

وحين يصل مثل هذا الحزب إلى السلطة، فإن نظام الدولة السياسى الذى يتبناه لا نتصور أنه يمكن أن يقوم على النموذج الغربى فى تعدد الأحزاب[121]، وحين نقول لا نتصور، فإن هذا يرجع إلى أننا لا نفاضل بين الأنظمة السياسية وفق ميولنا الشخصية، أو وفق أحكام على النظم السياسية منعزلة عن طبيعة الوظيفة التى يفترض من النظام السياسى أن يؤديها، وسط تحديات يواجهها مجتمع معين فى مرحلة معينة.

(121)نشير هنا مثلا إلى إسماعيل صبرى الذى قال «نحن نعتمد عدم استخدام التعبير المألوف (حرية تكوين الأحزاب) سيرا على المنهج العام فى هذا التأصيل النظرى الذى يتجاوز كل الأشكال المحددة. وجوهر حرية التنظيم السياسى توفير المناخ الذى يسمح بتعدد الاتجاهات السياسية المنظمة وبتداول الحكم بين ممثلى تلك الاتجاهات وفقا للإرادة الشعبية» وماذا يمكن أن يكون هذا إلا نظام الأحزاب على النمط الغربى؟! (نحو نظام، ص 235) وكل الشرح الذى تلا ذلك يؤكد منحى المؤلف. ص 235 – 239.

نحن نحدد النظام السياسى المطلوب وفق ما يتسق مع طبيعة الهدف. وإذا تذكرنا صعوبة هذا الهدف، وإن الاقتراب منه يتحقق عبر مواجهات متنوعة ومتصلة، ضد مؤسسات اقتصادية عملاقة، وضد مؤسسات سياسية وأجهزة مخابرات وتخريب مدربة ومهولة، وأيضا ضد أجهزة عسكرية جبارة، وإذا تذكرنا كذلك أننا نواجه فى الداخل قوى سيستفيد الأعداء من معارضتها، أو تململها من طول الطريق ووعورته. إذا تذكرنا كل ذلك، لن نختلف كثيرا حول طبيعة النظام السياسى الملائم للمهمة. وقد نضيف أيضا أننا لا نخجل من الاعتراف بأننا متخلفون تكنولوجيا وتنظيميا بالنسبة لإمكانيات الأعداء، والتعامل معهم بانفتاح لن يعنى اختراقا متبادلا لصفوفنا وصفوفهم بنفس الدرجة، فقدرتهم على اختراق مؤسساتنا ستكون أكبر بما لا يقاس، ولذا فإننا لا نملك ترف التوسع فى تداول وتبادل المعلومات حول أوضاعنا وأوضاعهم، ولا نملك فرصة أن نعالج مشاكلنا الحساسة وحساباتنا الأساسية علنا، إلا إذا كنا نقصد تسهيل مهمة الأعداء.

إن قبولنا لنظام سياسى ثورى له هذه الصلاحيات والمواصفات، ليس مجرد انحياز لأسلوب فى الحكم لأنه حسن أو سيىء فى حد ذاته، ولكن دعوتنا لهذا النظام مشروطة ومشروعة بقدر ارتباطها بمشروع متكامل لتحقيق الاستقلال. وقد يبدو هذا النوع من الممارسة السياسية مشابها لتجربة الدول الاشتراكية الثورية، وهذا صحيح إلى حد ما. وقد سبق أن أوضحنا أن البحث العلمى حول المبادىء الضرورية لإحداث تنمية، أى تنمية، كان لابد وأن يستفيد فائدة كبرى من التجارب الناجحة للدول الاشتراكية، والبحث – عند مستوى أقل تجريدا – أى حول تكامل هذه المبادىء داخل نموذج تنمية مستقلة، لا يمكن إلا أن يستفيد من الجوهر الإيجابى للتجارب العملية السابقة فى تحديد مفهوم هذه المبادىء، وفى التعامل معها على نحو يؤدى إلى هدف الاستقلال.

ونشير هنا – بشكل خاص – إلى التجربة السوفيتية فى مراحلها الأولى للتنمية (التى تشبه مرحلتنا الحالية إذا بدأنا المسيرة، وإلى التجربة الصينية. وهذه الاستفادة لا تعنى بالقطع التقليد، وهى لا تعنى أيضا مجرد مواءمة adaptation تلك التجارب لظروفنا الخاصة، فالمواءمة قد يفهم منها الاستخدام المعدل لخبرة الممارسة العملية المباشرة داخل المجتمع السوفيتى أو المجتمع الصينى، وليس هذا هو المقصود، فالاستفادة التى ننشدها تتطلب جهدا نظريا لاستخلاص الجوهر القابل للتعميم، وهو – فى نطاق هذه الفقرة مثلا – حول ضرورة إنشاء دولة قوية ذات صلاحيات مركزية واسعة، يقودها حزب سياسى قادر على تحقيق تحولات ثورية عميقة فى كافة أوضاع المجتمع، هذا الجوهر هو ما نستفيد منه فى عملية التجدد الذاتى لتحقيق هدف حضارى مستقل ثورى؛ أى هدف يختلف كثيرا أو قليلا عن أهداف التجارب الأخرى[122]، وغنى عن البيان أن البحث النظرى حول جوهر النظام السياسى الملائم (استخلاص المفاهيم، وترابطها فى نظرية سياسية) لا تمثله الجملة السابقة، فهى مجرد إشارة إلى طبيعة البحث المطلوب، وهذا البحث يمتد بالضرورة إلى العوامل التى تؤدى إلى تشويه الممارسة السياسية بإساءة استخدام السلطة، وإلى تفاقم البيروقراطية التى تشل المبادرات وتحد من الإبداع، وكل هذه الامتدادات على صلة عضوية بمختلف الممارسات الأخرى (الحضارية والاقتصادية والاجتماعية).

(122) يسمى هذا النمط من الحكم فى الدول الاشتراكية «دكتاتورية البروليتاريا» ونحن لا نعترف بأن هذه التسمية تعبر عن جوهر النظام الحاكم فى هذه الدول، أو مضمونه الطبقى وهو استخدام لتسمية أطلقها ماركس ليصف شيئا مختلفا. والمهم أن نشير إلى أن الاستفادة من الجوهر الحقيقى للنظام الذى يتطلب نخبة سياسية= =منظمة محددة الهدف من أجل إحداث تغيير ثورى فى أبنية المجتمع لا يعنى بالضرورة أن يكون التغيير المستهدف ذا اتجاه واحد.

فالأحزاب القومية الثورية يمكن أن تستخدم جوهر الفكرة، والتيار الإسلامى فى مصر فى بعض اجتهاداته المؤخرة – يقترح على سبيل المثال نموذجا أو مخططا سياسيا يستفيد كثيرا من بلورة الخبرات السياسية للتجارب الثورية المختلفة، ليوظفها من أجل أهدافه المستقلة، مع محاولة أيضا للتطوير (انظر مثلا: د. يوسف القرضاوى، الحل الإسلامى فريضة وضرورة، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1977)، الفصل الخامس: «السبيل إلى تحقيق الحل الإسلامى»، ص 181 – 267.

(13) إلا أن هـذه الجهـود النظريـة المقيـدة – هـى بالضرورة عـلى مسـتوى مناسـب مـن التجريد – ولابد أن تصاحبها مهمة نظرية – لا تقل مشقة – من أجل دمج المتغيرات المحلية الخاصة (التى استبعدت عند محاولة التوصل إلى مفاهيم عامة، أو إلى الجوهر المشترك بين مختلف التجارب، وأيضا لمراعاة الشكل الخاص الذى تتخذه المتغيرات المتفاعلة، وذلك كى نصل إلى نموذج قابل للتشغيل فعلا فى منطقة محددة، كالمنطقة العربية مثلا.

نشير باقتضاب هنا إلى التحويرات الأساسية التى نراها ملائمة وضرورية لكى يكون النموذج قابلا للتشغيل فى منطقتنا.

ونبدأ بأن مشروع التنمية المستقلة – على النحو الذى عرفناه – يبدو متعذرا بالنسبة لأى قطر عربى على حدة، ولنفس الأسباب التى دعت المروجين للتنمية المستقلة ولاستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، إلى الدعوة «للاعتماد الجماعى على النفس»، ولمشروعات التكامل الحاجات الأساسية، إلى الدعوة «للاعتماد الجماعى على النفس»، ولمشروعات التكامل الإقليمى، بهدف تطبيق ناجح لهذه الاستراتيجية. إلا أن المطروح فى منطقتنا (أو هذا ما نفترضه) ليس مجرد قدر من التكامل فى تجمع إقليمى، (وهو ما يترتب على تحديد الهدف الرئيسى البعيد لأى قطر عربى بمجرد تحقيق الاستقلال القطرى سياسيا واقتصاديا). إن المطروح فى منطقتنا هو توحيد قومى يتم من خلاله ولدعمه توحيد اقتصادى، وباتجاه الاستقلال الحضارى.

إن توحيد الأقطار العربية بعد تعميق التجزئة، ونشأة مصالح ومؤسسات معيقة، هو تحد من نوع صعب وفريد، ولكن الإصرار على التوحيد العربى هو الذى يسمح لطموحنا أن يتطلع إلى تحد للحضارة الغربية، ومنافسة التجارب الدولية الكبرى لإحداث تنمية متكاملة ومستقلة. والاستقلال الحضارى للأمة العربية لا يمكن إلا أن يكون امتدادا متجددا لتاريخها وتراثها العظيم، تراث الحضارة الإسلامية، التى شادها كل أبناء المنطقة على اختلاف أديانهم.

إن مسيرتنا فى التنمية الاقتصادية المستقلة والموحدة ينبغى أن يحكمها استقلالنا الحضارى (بمضمونه الإسلامى فى المنطقة العربية على وجه التحديد) ولكن هناك متغيران هامان يؤثران بالضرورة تأثيرا أساسيا على أوضاع المنطقة وعلى مستقبل التنمية، وهما: النفط والمال النفطى إن هذين المتغيرين لا يمكن أن تتجاهلهما استراتيجية التنمية فى أى قطر، أو فى المنطقة ككل. وقد يبدو أن هذا الموضوع قد قتل بحثا، وهذا صحيح، ولكن بعيدا عادة عن نقطتين جوهريتين: النقطة الأولى أننا بحثنا موضوع النفط والمال النفطى بمعزل عن نموذج الاستقلال، وتصورنا رغم ذلك أن التوجه المنطقى للمال النفطى لابد أن يكون للمنطقة العربية وليس إلى دول السيطرة الغربية، ولم نربط بين هذا التصور وبين التخطيط المحكم المضاد للدول المسيطرة من أجل ما سمى إعادة التدوير، ولم نربط بين محاولاتنا لاستخدام قوة النفط والمال النفطى لإنهاض بلادنا ومشروعها القومى، وبين استقلال الإرادة كعنصر حاسم، ولمواجهة أصحاب المصلحة فى إخضاع هذه المنطقة – والنقطة الثانية التى أهملناها هى أن المال النفطى يتضمن فى حركته التلقائية عوامل مجهضة لأى تنمية جادة، ومعيقة للتوجه التوحيدى، وما لم تدرس هذه الجوانب وتبتدع آليات مضادة للسيطرة عليها وتجاوزها، يتحول المال النفطى إلى أداة مدمرة وبخطورة. وإذا عالجنا هاتين النقطتين فى دراساتنا حول استخدامات النفط والمال النفطى، سنواجه بمهمة نظرية جديدة؛ إذ سيتعين علينا أن نعيد صياغة استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية على ضوء الاستخدام الأمثل والممكن لهذين المتغيرين.

إن مشروعنا العربى، ببعده الحضارى، واحتمالاته الاقتصادية، يؤثر فى التوازنات الدولية إلى حد أبعد مما يظهر فى أبحاثنا عادة. والعداء الخارجى العنيف من قوى خارجية كبرى، تسانده حقيقة أن منطقتنا تحمل مشروعين طموحين وليس مشروعا واحدا، فالمشروع الصهيونى يزاحم بعناد وتخطيط مشروعنا العربى، والقوى الخارجية استخدمت وتحالفت مع إسرائيل ضد حركة الاستقلال والتوحيد العربى.

والواقع أن منطقتنا لا تتسع لغير مشروع واحد، والتطورات الأخيرة جزء من النكسة العامة التى أصابت المنطقة، وأعادت وأكدت السيطرة الأمريكية، ولكن سعينا إلى تغيير هذا الوضع يعنى عودة إلى حرب ضروس ممتدة ضد القوى الخارجية، وسندها الرابض المتربص على أرض فلسطين. إن التهديد المسلح يواجه كل دولة ساعية للاستقلال، ولكن فى حالتنا العربية (بأهميتها الاستراتيجية وبالمشروع الصهيونى فى قلبها) يكون التهديد أكثر إلحاحا وسخونة. وهذه المسألة لا ينبغى أن تغفلها الحسابات كى يكون النموذج قابلا للتشغيل.

***

لا شك أن الجولة التى قمنا بها كانت مرهقة، ولكن هذا لا يوجب الاعتذار، فلابد من معاناة فكرية بهدف الاقتراب من الحقيقة، وتلمس الطريق. إن ما يستحق الاعتذار فى الواقع هو أننا تناولنا عديدا من القضايا الخلافية دون توسع وتعمق كافيين، وفى هذا لا أدعى أننى أملك إجابة مكتملة لكل الأسئلة التى أثرتها، ولكن حتى فى حدود القضايا التى أملك أن أزيد فيها كان يحكمنى أننى أكتب فصلا فى كتاب، ولذا فإن حسبى هنا أننى حاولت أن أثير عديدا من الأسئلة، ومشروعا لبعض الإجابات، أرجو أن تثير اهتماما وخلافا وحوارا، فنحن فى مرحلة تتطلب هذه الإثارة، وأرجو أن يتيح لنا مثل هذا الحوار فرصة أن نتوسع ونتعمق فيما أجملناه.

* ويحسن فى كل الأحوال أن نلخص نتائج دراستنا حسب التسلسل الوارد فى هذا الفصل:

(1) بدأنا بأننا نعتقد أنه لا توجد الآن نظرية عامة للمجتمع الإنسانى، نظرية على مستوى عال من التجريد، تصلح موجها لدراسة المجتمعات فى كل أنحاء الأرض. ينطبق هذا على الماركسية على وجه الخصوص (باعتبارها المحاولة الجريئة فى هذا الاتجاه بعد محاولة ابن خلدون)، ولكنه ينطبق أيضا على النظرية الاقتصادية السائدة فى الغرب الرأسمالى (التى انحصرت فى مجال الاقتصاد ولكن مع زعم بأنها على مستوى من التجريد يخرجها عن مكان معين أو زمان معين). إن دراسة المجتمعات الصناعية المتقدمة مسألة هامة بالنسبة لنا، ولكن ينبغى أن يكون المنهج اقترابا مباشرا من هذه الأنظمة، والاستفادة من محاولات التعميم والتنظير المحدود التى تعكس صورة أدق لطبيعة هذه النظم وعملها.

(2) منذ الخمسينيات، توالت البحوث التنموية حول كيفية إدخال الصناعة فى الدول «المتخلفة». وبعيدا عن النظريات العامة، توصلت الدراسات إلى ستة مبادىء يتفق على ضرورتها للتنمية (أى تنمية). هذه المبادىء – فى تقديرنا – هى:

أ- مبدأ المواجهة لحقيقة أن العلاقات مع الدول الصناعية غير مواتية وبسبب التناقض الفعلى فى المصالح بين الشمال والجنوب.

ب- الاعتماد على النفس بشكل أساسى.

ج- التنمية عملية مركبة.

د- القفزة الكبيرة.

هـ- الدور المحورى للدولة والتخطيط.

و- عدالة توزيع الناتج.

(3) عند مستوى أقل من التجريد لاحظنا أن هذه المبادىء الستة يمكن أن تنتظم (بمضمون وترتيب معين) فى نموذج التنمية بالانتشار، (التنمية التابعة)، أو (وفق مضمون وترتيب آخر) فى نموذج التنمية المستقلة. ويعنى هذا أن مفهوم التنمية المحدد بالمبادىء الستة فضفاض، بل ويحمل فى داخله انقساما حادا إلى نموذجين. النموذج الأول هو السائد عمليا وهو يؤدى إلى التبعية والتنمية المشوهة (ولذا اقترحنا تسمية الدول النامية بالدول التابعة) والنموذج الثانى يلقى مقاومة ضاربة من الدول المسيطرة، ولذا لا تقدر عليه إلا دولة مقاتلة، ولكنه الطريق الوحيد والصحيح إلى تنمية جادة متمركزة حول ذاتها. إلا أن الخلاص من التبعية وتحقيق الاستقلال عملية تستغرق مرحلة زمنية، ولذا يمكن أن تعبر عن هذا النموذج بأنه نموذج التبعية/ الاستقلال. ونقصد أنه يقوض التبعية تدريجيا بتنمية مستقلة.

(4) وأمام الخبرة التاريخية، ومع التسليم بحقائق العلاقات الدولية المعاصرة (التجارة غير المتكافئة – الشركات العابرة للجنسية – الديون الخارجية) يتبنى اقتصاديو الدول التابعة نموذج التنمية المستقلة، وكذلك الاقتصاديون الغربيون (المتحررون من هيمنة المؤسسات الرسمية) والاقتصاديون فى الكتلة الاشتراكية. وهذا انتصار على المستوى النظرى لن ينعكس ببساطة فى واقع الأنظمة الحاكمة فى الدول التابعة. ولكن يعنى هذا الالتقاء الواسع على المستوى النظرى أن أنصار هذا النموذج يمثلون اتجاهات ودرجات متباينة. وهذا صحيح. ولكن يجمعهم أن نقطة البدء عندهم جميعا واحدة، هى ضرورة التخلص من التبعية.

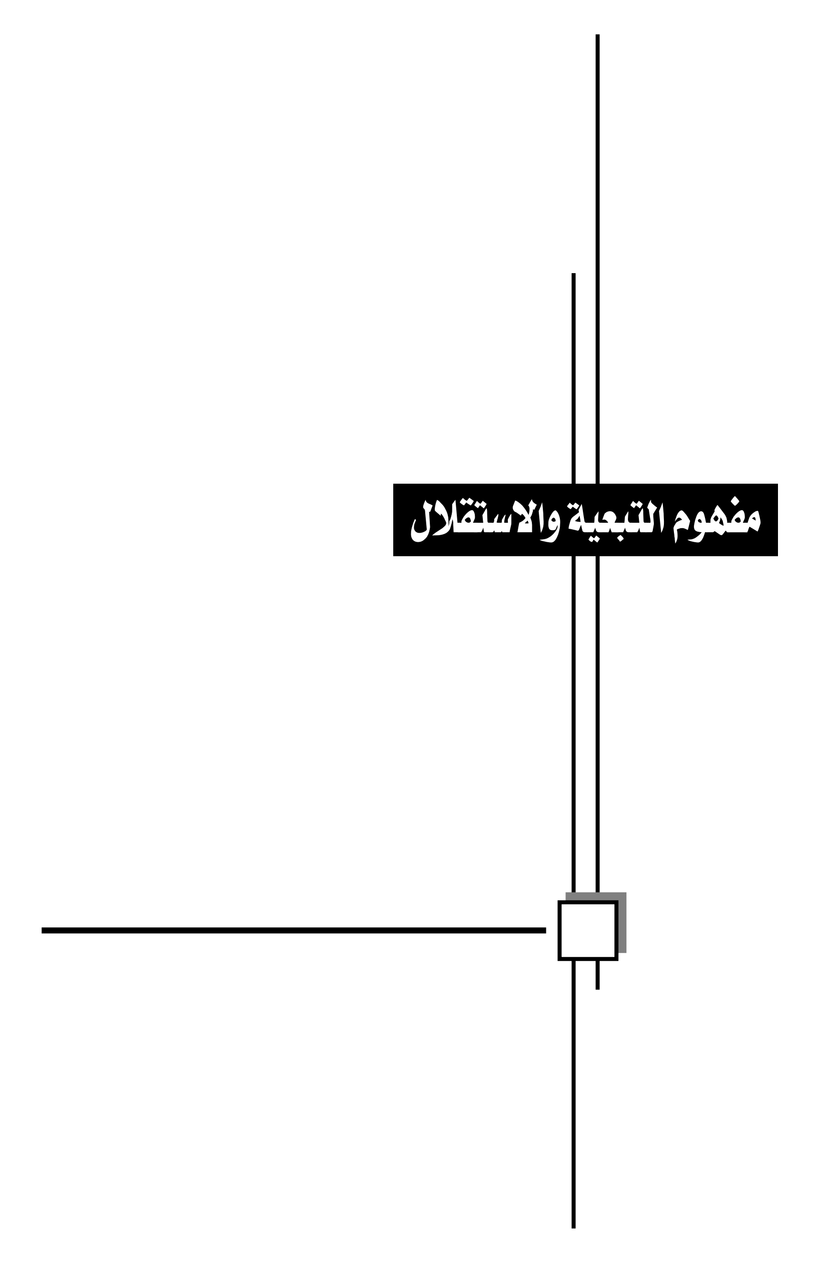
(5) فى إطار نموذج التبعية/ الاستقلال، حددنا تصورنا الخاص، فقلنا إن العملية تتطلب تحديد الهدف الرئيسى البعيد (نموذج المجتمع المستهدف). وهى تتطلب، بل تتعارض مع تقنين إعادة ترتيب الأوضاع الدولية. واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية تصلح مكونا إنتاجيا مناسبا للتنمية المستقلة. أوضحنا كيف تتكامل المبادىء الستة داخل نموذج التنمية المستقلة. (بمضمون وترتيب معينين، وباستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية كمكون إنتاجى). وركزنا بعد ذلك على مبدأ إعادة توزيع الناتج (باعتبارها أحدث المسلمات فى أدبيات التنمية)، وأوضحنا أنها لا يمكن أن تتحقق إلا فى إطار تنمية مستقلة، وبالتحديد من خلال استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، التى تضمن ببنيتها تحقيق هذا المبدأ، ولكن فى هذه يحسن أن نصيغ التحدى الذى يواجهنا لا على أنه إعادة توزيع الناتج، ولكن تقبل المجتمع بفئاته الوطنية المختلفة لنمط الاستهلاك الملائم. وتحديد هذا النمط، والالتزام به ليس عملية اقتصادية بحتة، وهو عملية شاقة. ولكنها ضرورة ترتبط بمشروع إحداث نهضة حضارية مستقلة (أو بمجرد السعى لتنمية مستقلة)

(6) انتقلنا من ذلك إلى بحث هدف الاستقلال الحضارى، وهو نتاج لعملية التجدد الذاتى للأمة، والاستقلال الحضارى (كجوهر للهدف الرئيسى البعيد) يختلف عن مفهوم التحديث السائد، والذى يعنى عادة أن يتحدد هدف الدول «النامية» فى أن تصل إلى أن تكون نسخة مكررة من المجتمع الغربى والحضارة الغربية. وقد أشرنا فى ذلك إلى فهمنا للتجربة الصينية المعاصرة كتحرك فى هذا الاتجاه.

(7) فى إطار الاستقلال بمفهومه المركب، وخاصة على ضوء مفهوم الاستقلال الحضارى، حددنا دور معيار متوسط دخل الفرد (والمعايير المشابهة). لم نستبعد أهميته، ولكن شرطنا فائدته بأن يكون فى خدمة مشروعنا الحضارى، وتنميته الاقتصادية المستقلة، وليس على حساب هذا المشروع. وفى كل الأحوال، كان طبيعيا أن نسلم بأن تشغيل نموذجنا (الذى يبدو متسقا منطقيا) أمر بالغ الصعوبة فى الحياة العملية، ولكن التشغيل ليس مستحيلا فى حالة توفر روح عامة من الانبعاث القومى، وقيادة قادرة، وتنظيم سياسى مناسب.

(8) لابد من تقريب هذا النموذج العام للتنمية المستقلة إلى واقع الأمة العربية، أى لابد من مراعاة الشكل الخاص للمتغيرات المشكلة للنموذج، ولابد من دمج المتغيرات المحلية الخاصة بالمنطقة العربية. ويعنى كل ذلك: الأصول المتميزة للحضارة الإسلامية - مشاكل التوحيد القومى بين أقطار عربية قطعت شوطا فى النمو القطرى - المشاكل الفريدة الناشئة عن متغيرى النفط والمال النفطى (اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا) - حدة التحديات الخارجية (من القوى الخارجية والعدو الصهيونى) على مشروعنا الحضارى المستقل، والتى تتناسب مع النتائج الاستراتيجية، والتعديلات الهامة فى توازنات القوى الدولية (وفى مواجهة العدو الصهيونى بالتالى)، المترتبة على نجاح هذا المشروع.

الفصل الرابع نموذج التنمية التابعة في التطبيق أو لعبة صندوق النقد والبنك الدولي



إذا استخلصنا من هذا العرض معيارا نقيس به التقدم، وإذا استخدمنا هذا المعيار فى تقييم الحالة المصرية يكون بوسعنا أن نسجل أن التجربة الناصرية كانت تمضى فى خط قريب من خطنا المقترح، ولكن كانت قاصرة، سواء فى صلابة بنيتها ضد التحديات الخارجية، أو فى راديكالية ووضوح توجهها الاستقلالى بمفهومه الحضارى الإسلامى، وما يرتبط بذلك من نمط فى الاستهلاك والإنتاج والحياة. ولا نرى داعيا للاستطراد بعد ذلك فى التفاصيل الواردة تحت هذين البندين، والتى تتضمن أخطاءها فى إدارة الصراعات الداخلية والعربية والخارجية. ولكن يبقى رغم كل ذلك أن الناصرية كانت فى خطها العام، توجها جادا باتجاه الاستقلال، وباتجاه البعث القومى العربى، وانعكس ذلك فى سياساتها الدولية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. لقد أوضحنا أن تحقيق الاستقلال عملية ممتدة بالضرورة ومعقدة، وبالتأكيد كانت الناصرية خطوة ومحاولة هامة على هذا الطريق، ولكن فى استشرافنا للمستقبل لا يمكن أن يكون الهدف استعادة الناصرية، ولكن تجاوزها. إن التغيرات التى أصابت المجتمع المصرى خلال السنوات الأخيرة (وخاصة بعد حرب أكتوبر 1973) تكفلت بإحداث نكسة خطيرة فى التوجه الاستقلالى الذى شقته الناصرية فى تاريخ مصر والمنطقة العربية. ومعيارنا فى الحديث عن النكسة هو معيار الاستقلال/ التبعية. وقد أجزت لنفسى أن أطرح عديدا من التصورات فى إطار نموذج التنمية المستقلة، بهدف التوصل إلى تقييم مشترك متقارب لحقيقة ما جرى فى بلادنا من نكسة. ووفقا لنفس المبادئ سيكون سهلا علينا أن نحاكم نظريا، الأطروحات التى تحققت باسمها الردة إلى التبعية، وأقصد أطروحات التنمية بالانتشار التى تولى ترويجها وتنفيذها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير.

(1) انتهاج بلد ما لسياسة الانفتاح الاقتصادى؛ أى سياسة التعامل المرسل مع الدول المسيطرة على النظام الاقتصادى الدولى (الرأسمالى بالذات) هو إعلان بقبول وتشغيل نموذج التنمية بالانتشار، فالدولة التابعة تفتح أبوابها - فى هذه الحالة - بزعم أن التقدم الاقتصادى وما يتطلبه من تغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية مناسبة، يدخل من الأبواب المفتوحة وينتشر، وقد تضمن عرضنا السابق كشفا لإفلاس هذا التصور على ضوء الوقائع التى لا تنكر عن طبيعة العلاقات الدولية ونتائجها فى تنمية الدول التابعة، ولكن يبدو أننا نحتاج إلى جولة أخرى أكثر تفصيلا.

ونبدأ بالإشارة إلى ما يسمى بنظرية التجارة الدولية (فى طبعاتها المختلفة)، فقد احتاجت التجارة الدولية إلى نظرية خاصة لأن الفكر الاقتصادى الغربى كان مضطرا إلى التسليم بالفوارق الواضحة بين ظروف المعاملات الداخلية وظروف المعاملات الاقتصادية الدولية. وترتبط الطبعة الأولى من النظرية باسم دافيد ريكاردو، فمن خلال تحليله للنفقات المقارنة أو النفقات النسبية، توصل إلى أن المنطق التلقائى لتوسع التجارة الدولية يؤدى إلى تحقيق المصالح المتبادلة لكل أطراف التعامل[123].

(123) إذا كانت تكلفة إنتاج القمح فى البلد «أ» أعلى من تكلفة إنتاجه فى البلد «ب» يكون بديهيا أن تتجه البلد «أ» إلى استيراد القمح بدلا من إنتاجه ولكن ما تضيفه النظرية هو أن المقارنة التى تسيغ التبادل (والتخصص فى الإنتاج) هى مقارنة النفقات النسبية لإنتاج سلعتين (أو أكثر طبعا) بالبلد «أ» مع النفقات النسبية لإنتاج نفس السلعتين داخل البلد «ب». لمعرفة المزيد حول نظرية التجارة الدولية يمكن الرجوع إلى الكتب المدرسية عن العلاقات 1977) وفوزى منصور، محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 71/ 1972) جودة عبد الخالق، محاضرات فى الاقتصاد الدولى، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1977).

ورغم تميز الموضوع والدراسة النظرية له، كانت نظرية ريكاردو فى التجارة الدولية امتدادا لفكرة التوازن الساكن (الاستاتيكى) والطبيعى فى ظل سوق حر. وقد أشرنا إلى أن تقدم الفكر الاقتصادى – وأكثر منه تقدم الممارسات الاقتصادية العملية – منذ الثلاثينيات كان فى اتجاه التباعد المستمر عن فكرة التوازن التقليدية (انظر الفصل الثانى). إلا أن التخلى عن امتداد هذه الفكرة إلى مجال التجارة الخارجية، كان أول ما انهار فى النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية. وهذا طبيعى فقد تصدعت النظرية فى السوق الداخلى بعد تحديات عنيفة من واقع النشاط الاقتصادى، والتصدع فى النظرية الفرعية (أو التابعة) عن التجارة الدولية كان أسرع، لأن التحديات التى واجهت النشاط الاقتصادى خارج الحدود كانت أسبق. إن ميردال يقول إن فكرة اتساق المصالح كتوجه حتمى «فكرة جميلة بالنسبة لهؤلاء الذين فازوا برقم رابح فى يانصيب الحياة»[124] ، ولا شك أن هذا صحيح، ولذا كان هؤلاء «الفائزون» خلف دعم «المدرسة الحدية» بحيث تحولت النظرية الاقتصادية الغربية إلى عقيدة جامدة، وفقط أمام كارثة الأزمة الاقتصادية انهارت الفكرة المقدسة، فكرة السوق المتجه بتفاعلاته تلقائيا إلى التوازن، فحتى بالنسبة «للفائزين فى اليانصيب» فى ظل السوق المرسلة (أى الطبقة الحاكمة) أصبح تدخل الدولة أمر حياة أو موت سواء بالمعنى العام (أى منع ثورة عاصفة ضد النسق الاقتصادى الذى يهيمون عليه) أو بالمعنى الخاص (أى تعرض مواقع أصحاب الأعمال الكبرى نفسها للخسارة والإفلاس).

(124)ميردال، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 114.

وهذا الموقف: تعرض مصالح «الفائزين» للخسارة الجسيمة، سبق أن تعرضت له الطبقة الحاكمة للنشاط الاقتصادى فى البلاد المختلفة عند اتباع مبدأ «التجارة الحرة» مع الأسواق الخارجية، ولذا كان مبدأ حرية التجارة الدولية أول مبدأ تسقط عنه القداسة فى النظرية الاقتصادية الغربية. وعلى طول التاريخ (منذ الثورات والتطورات الرأسمالية فى الغرب) لم يكن ينادى بالتبادل الحر إلا الدولة التى أثبتت تفوقها، وكانت المطالبة بالتبادل الحر تأتى دائما من مركز القوة ولونيل رابينز كان مجرد مسجل لهذه الحقيقة التاريخية حين قال إنه من الصعب العثور على حالة واحدة أوصى فيها أحد الاقتصاديين الكلاسيكيين فى انجلترا بأنه يجب على بريطانيا أن تضحى بشىء من أجل رخاء بقية العالم، فعندما كانوا ينادون مثلا بحرية التجارة كسياسة عامة لم يكن ذلك على أساس أن حرية التجارة شىء لمصلحة العالم، وإنما كان ذلك لمصلحة بلدهم فقط[125].

لقد أدى هذا الاستنتاج – كما قلنا – إلى الإنكار المبكر لمبدأ حرية التجارة الدولية فمن كانوا «فائزين» مع حرية الأسواق الداخلية كانوا «خاسرين» من حرية التعامل مع سوق خارجى أكثر تفوقا، وكانوا بالتالى مبادرين فى المطالبة بتدخل الدولة. لكن لنتوقف مؤقتا عن متابعة التاريخ الفعلى للتجارة الدولية.

(125)نقلا عن ميردال، نفس المرجع السابق، ص 119.

وبالعودة إلى المناقشة النظرية فإن نظرية ريكاردو عن التجارة الدولية تعامل الأسواق الخارجية (والأصح أن نقول الدول) وفق نظرتها للأفراد فى السوق الداخلى، فالتعامل المرسل بين هذه الأسواق ينتهى إلى توازن ساكن يحقق الإشباع الأمثل لمصالح كل طرف، فكل سوق (أو كل دولة) تحقق مصلحتها بأن تتخصص فى إنتاج ما تتمتع فيه بمزايا نسبية تمكنها – من خلال التصدير والاستيراد – من تحصيل أكبر منفعة ممكنة (أو أكبر قدر ممكن من القيم الاستعمالية)، وهذا التخصص الذى يحقق مصالح كل الأطراف، ويوازن بينها يشكل فى النهاية التقسيم الطبيعى للعمل الدولى. إلا أن هذا الدور المنسوب للتجارة الدولية، والذى يوزع الأرزاق بين الدول بالعدل، لا يمكن توقع حدوثه لأن الفروض التى قام عليها هذا الدور هى ببساطة فروض غير صحيحة. فمن ناحية ليس صحيحا (بشكل عام) أن العملية الاجتماعية – كما يقول ميردال – تأخذ اتجاها طبيعيا وتلقائيا نحو نقطة معينة، يمكن وصفها بصورة أو أخرى بأنها حالة توازن بين القوى المختلفة المتفاعلة. هذا الفرض خاطىء. والصحيح – بالتالى – أن الميل الطبيعى لحركة السوق المرسلة لا يكون نحو خلق تسوية بين أى طرفين غير متكافئين، وإنما إلى اتساع الفجوة بينهما بالضرورة. ينطبق هذا على أثر السوق المرسلة فى تنمية التفاوت بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة، وينطبق أيضا –

من خلال التجارة الدولية المرسلة – على تنمية التفاوت بين الدول غير المتكافئة. ويستنتج ميردال من ذلك أنه «إذا تركنا التجارة الدولية وحركة رأس المال دون تنظيم، ستصبح وسائل يمكن عن طريقها أن يؤدى التقدم الاقتصادى فى الدول المتقدمة إلى إحداث آثار سلبية فى الدول النامية»[126]. إن ميردال رفض فكرة التوازن الساكن أصلا – وعن حق – ويرفض بالتالى ما يترتب عليها من نتائج، ومنها نظرية التجارة الدولية (التى تأثرت أكثر من أى فرع آخر من فروع النظرية الاقتصادية الغربية بفكرة التوازن الساكن).

ولكن يتأكد الرفض لفرض التوازن الساكن فى التجارة الدولية، ويبرر، حين نلحظ أنه يتضمن فرضا خاطئا آخر. فنظرية التجارة الدولية (النفقات المقارنة) تتعامل مع عوامل الإنتاج فى بلد ما كما لو كانت كمية ثابتة عبر الزمن، وأن المشكلة تنحصر فى تأليف المركب الأنسب من هذه الكمية المحددة من عوامل الإنتاج، فالوفرة النسبية لعامل معين من عوامل الإنتاج (فى لحظة معينة) كوفرة أو ندرة رأس المال – ووفرة أو ندرة العمل، توجه كل بلد لتخصص إنتاجى معين (وفق منطق النظرية)

(126)ميردال، المرجع السابق، ص 47. إنكار ميردال لميل العملية الاجتماعية إلى التوازن تلقائيا هو نقطة محورية فى تصوره النظرى وهو الأساسى فى مهاجمته للنظرية الاقتصادية (النيوكلاسيك) – ميردال يتبنى مفهوم العملية الدائرية (أى تكامل أسباب التخلف والتقدم) وما يترتب عليه من عملية تراكمية (أى تراكم هذه الأسباب). والفقرة التالية تعبر تعبيرا واضحا عن موقفه «مكمن الخطأ فى مبدأ التوازن الساكن عند تطبيقه على الحقيقة الاجتماعية هو الفكرة التى تقول إن العملية الاجتماعية تأخذ اتجاها نحو نقطة معينة يمكن وصفها بصورة أو أخرى بأنها حالة توازن بين القوى. ثم أن هناك مبدأ آخر أكثر أهمية وراء الفكرة وهو: إن أى تغيير يتسبب بدوره فى إحداث رد فعل فى النسق على صورة تغييرات جديدة تأخذ عموما اتجاها مضادا للتغيير الأول» ويقول ميردال «إنه على العكس من ذلك نجد أنه ليس هناك فى الأحوال العادية مثل هذا الميل إلى الاستقرار الذاتى التلقائى فى النسق الاجتماعى، فالنسق لا يسعى بنفسه نحو أى نوع من التوازن بين القوى، بل إنه على الدوام يبتعد عن مثل هذه الحالة. وفى الأحوال العادية لا يؤدى التغيير إلى إحداث تغييرات أخرى مضادة، بل تغييرات مساعدة تدفع النسق فى الاتجاه السابق نفسه. وإن كان بسرعة أكبر.= =وبسبب هذه العملية الدائرية نجد أن العملية الاجتماعية تميل إلى أن تكون تراكمية وغالبا ما تكتسب سرعة بدرجة متزايدة». ص 18 – 19.

إذ العوامل الأخرى، حتى يكون الإنتاج بنفقة أقل. وهنا نتوقف عند خطورة فرض ثبات كمية عوامل الإنتاج، فواقع الحال أن كمية هذه العوامل أصبحت (بعد الثورة الصناعية) قابلة للتزايد بمعدلات مرتفعة بفضل التجهيزات الصناعية وما تتضمنه من تكنولوجيا متجددة ومهارات بشرية مناسبة، وينعكس ذلك فى معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلى بالنسبة للدولة التى تتمكن – لسبب أو آخر – من زيادة عوامل الإنتاج التى تمتلكها بمعدلات عالية. ولذا يكون سمير أمين محقا حين يشير إلى أن بث الديناميكية فى تحليل ريكاردو يتطلب محاكمة الاختيارات الحالية للتخصص على ضوء تطور النتائج فى المستقبل، فالميزات النسبية المباشرة وفق التوازن الساكن (أى وفقا للنفقات النسبية فى لحظة معينة) قد توجه التطور المقارن عند طرفى العلاقة فى التجارة الدولية «بصورة تجعل الشريك الذى يقبل التخصص فى الفروع الأقل ديناميكية خاسرا فى الأجل الطويل»[127].

(127)سمير أمين، التطور اللامتكافىء، مرجع سابق، ص 108.

وقد تطورت على أية حال النظرية الكلاسيكية فى التجارة الدولية على يد النيوكلاسيك. فريكاردو كان يستخدم مرجعا يبدو موضوعيا فى مقارنة الميزات النسبية لإنتاج وتبادل السلع بين الدول المختلفة (أى تحديد قيمة السلعة بساعات العمل الاجتماعى اللازمة لإنتاجها. وقد أخذ ماركس بهذا المبدأ فى بنائه النظرى) (128). ولكن هذا المعيار تعرض لانتقادات عديدة من بينها أنه لا يمكن تعيينه عمليا، فاستبدل عند النيوكلاسيك بالنظرية الذاتية فى القيمة، وأصبحت الميزة النسبية (أو التكلفة المقارنة) تقاس بالأسعار، وبالتالى أصبح التخصص النابع من نظرية التجارة الدولية (تقسيم العمل الدولى) هو مجرد استجابة مناسبة لمعيار هذه التكاليف المقارنة كما تبدو على لوحة السوق. إلا أن هذا التعديل يعيدنا إلى السؤال عن الآلية الواقعية لتشكيل هذه الأسعار التى تحدد مصيرنا. فهل هذه الأسعار موجه محايد؟ إن الزعم بحياد الأسعار وموضوعيتها هو المسوغ الوحيد المشروع لاحترام توجيهات هذه الأسعار وما تحدده من تكاليف مقارنة. ولكن النظرية الاقتصادية الغربية لا تستطيع أن تزعم هذا الادعاء بعد انهيار نموذجها التنافسى بقيام الاحتكارات، وقد سبق أن أوضحنا أن الأسعار فى الدول المسيطرة (الرأسمالية)

(128)للمؤلف تحفظ على أن يكون العمل الاجتماعى وحده مقياسا للقيمة، وسمير أمين من القلائل الذين حاولوا أن يشيدوا بناء نظريا معاصرا بدءا من نظرية القيمة – العمل، وهو بهذه المحاولة يقدم مدخلا مختلفا عن ميردال بطبيعة الحال لنقد النظرية الاقتصادية النيوكلاسيك، وقد أراد سمير أمين أن يحتوى تطورات العالم المعاصر فى بناء نظرى يرتبط عضويا بالمبادىء الأساسية لنظرية ماركس الاقتصادية، وكان طبيعيا أن يختلف بناؤه النظرى ونتائجه مع أبحاث ونتائج الاقتصاديين الماركسيين فى الدول الاشتراكية ومن يؤيدون وجهة نظرهم فى الغرب، فقد كف هؤلاء منذ فترة طويلة – كما سبق أن ذكرنا – عن اتباع هذا المنهج إيمانا بعجزه. إلا أن التسليم بعجز البحث النظرى عن التطور الجاد، إذا ظل ملتزما التزاما مطلقا بفروض ماركس الأساسية، لا يعنى تبرير التخلف الحالى فى البحث النظرى فى مجال العلوم الإنسانية بين صفوف الماركسيين ولكنه يتطلب قليلا أو كثيرا من التمرد ويمكن أن تقول إن هذا الاتجاه قد بدأ وبالنسبة لمحاولة سمير أمين فأعتقد أن التزامه الأمين أوصل الدراسة إلى عدد من النتائج الخاطئة وأصاب بعض أجزائها بعدم الاتساق، ولا يقلل هذا من قيمة الجهد ومن أهمية النتائج الصحيحة التى توصلت إليها ممارسته. ينطبق هذا الحديث أيضا على كتاب:

Arghivi Emmanual, Unequal Exchange, A study of the Imperialism of Trade, (London: NLB, 1972).

تحددها الآن سياسة الحكومات والاحتكارات، وحين يطلب منا - باسم النظرية الاقتصادية وفرعها فى التجارة الدولية - احترام توجيهات الأسعار لاختيار تخصصنا وأولياتنا فى تقسيم العمل الدولى، فإن المطلوب الحقيقى هو أن نحترم التوجيهات الذاتية المتحيزة لواضعى هذه الأسعار، توجيهات الدول المسيطرة للدول التابعة، وقد صممت بالفعل هذه الأسعار دائما بحيث تجعل التكاليف المقارنة، أو المزايا النسبية، فى صف تخصص الدول المسيطرة فى القطاعات الديناميكية، وتخصص الدول التابعة فى القطاعات الأخرى. لقد كان التقدم التكنيكى فى القطاع الثانى (الصناعة التحويلية) أسرع منه فى القطاع الأول (الزراعة والصناعة الاستخراجية)، ولكن لم يترتب على التقدم التكنيكى الأسرع انخفاض أسعار السلع الصناعية بالنسبة لأسعار المواد الأولية كما تزعم نماذج المنافسة الكاملة فى الكتب المرجعية لعلم الاقتصاد، وأدى ذلك إلى تشويه وإعاقة التنمية الصناعية فى الدول التابعة. لو حدث ما تبشر به النظرية الاقتصادية لتوزعت منجزات التقدم التكنيكى بشكل متساوٍ على مستوى العالم، ولحدثت بالتالى - من خلال التجارة الدولية - تنمية فى كل الأقطار تتكامل على أساس التكافؤ. ولكن من قال إن نموذج المنافسة يعكس صورة ما حدث أو يحدث فى العلاقات الدولية؟ من قال إن الأسعار موجه محايد؟ هذا فرض واضح الخطأ وخطير. إن ما حدث نتيجة واقع العلاقات الدولية هو بالتحديد عكس ما بشرتنا به الكتب، وحتى مكاسب زيادة الإنتاجية فى القطاع الأول لم تستحوذ عليها الدول النامية، ولكن تم نزحها إلى الدول المسيطرة.

بقى فرض أخير فى نظرية التجارة الدولية، وآن لنا أن نشدد على رفضه، فهو أحق فروض النظرية بالهدم. لقد سبق أن سجلنا مأخذا عاما على النظرية الاقتصادية فى الغرب لأنها تعزل البنية الاقتصادية عن سائر البنى الأخرى المتشابكة التى تشكل المجتمع، وتجرد الفرد (فى سلوكه داخل السوق) من روابطه الطبقية والتاريخية والسياسية، فهذا المنهج - من حيث المبدأ - أمر غير مقبول إلا أن هذا المأخذ هو أوضح ما يكون فيما يتعلق بالعلاقة بين الدول. فالعلاقات بين مراكز حضارية مختلفة، وتشكيلات اجتماعية متباينة، لا يمكن أن تختزل إلى نظرية اقتصادية بحتة. فالتجارة الدولية لم تكن أبدا مجرد تبادل للسلع والخدمات، لقد تحقق هذا التبادل باستمرار وتوسع عبر حزمة مترابطة من العلاقات، وتشكلت شروط التبادل دائما وفق الطبيعة المتكاملة لهذه العلاقات، وأساسا وفق علاقات القوى (بالمفهوم المركب للقوة)، وعلى سبيل المثال فإن فرض تقسيم معين للعمل الدولى يحقق التبعية لم يتحقق فقط بواسطة التجارة الدولية وأسعارها المتحيزة (التى تتضمن تعبيرا اقتصاديا عن توازن القوى)، وإنما استخدمت التجارة الدولية كجزء من غزو سياسى وحضارى، مدعم - فى التحليل الأخير - بالقوة العسكرية. وفى الواقع يعتبر رفض هذا الفرض (باعتبار التجارة الدولية عملية اقتصادية بحتة) كافيا لهدم أى نتائج تترتب على ما يسمى بنظرية التجارة الدولية وكافيا لهدم أى ادعاء بأنها «نظرية علمية».

(2) من السخف إذن أن تباع لنا أى توصيات من صندوق النقد أو البنك الدولى على أساس أنها تعبير عن موقف «علمى». إنه نوع من تصدير الجهل إلى الدول التابعة، وحديث هذه الجهات عن تحرير التجارة والتعامل الدولى لا يزيد عن كونه سياسة اقتصادية مقترحة، وكأى سياسة اقتصادية ينبغى أن نفتش عن الهدف الحقيقى الذى تسعى إلى الوصول إليه.

إن من يصدرون إلينا «أيديولوجية» التجارة الدولية المرسلة، يعلمون تماما أنهم يتحدثون عن سياسات اقتصادية مناسبة لهدفهم، وليس عن نظرية علمية، ولم يحدث أبدا فى ممارساتهم للتجارة الدولية أن صدقوا أنفسهم من طول ترديد الكذبة (كما حدث لجحا). فقد ذكرنا أن نظرية التجارة الدولية كانت أول ما انهار فى بناء نظريتهم الاقتصادية العامة، وكان أسلوبهم فى التجارة الخارجية عبارة عن سياسات اقتصادية متغيرة، مصاغة بعناية لتناسب المصالح الوطنية، حسب الظروف السائدة فى كل مرحلة، ولم تكن ممارساتهم أبدا امتثالا لنظرية مقدسة، ولذا خضعت التجارة الدولية للدول الغربية باستمرار لقيود السياسة العامة والسياسات الاقتصادية (كما تضعها الحكومات وتهيمن على تنفيذها الشركات الكبرى)، واختلفت طبيعة القيود من مرحلة إلى مرحلة، ومن دولة إلى دولة، ولكنها كانت دائما هناك.

وقد يفيد أن نذكر أن الولايات المتحدة كانت أول دولة تنشىء نظام حماية غير عادى فى تجارتها الدولية، وتعدل النسق فى المراحل المختلفة، ولكنه ظل دائما فعالا، وبهدف حماية الصناعة الأمريكية من المنافسة الأجنبية[129]. وقد تضمن تقرير للأمم المتحدة (1953) فصلا بعنوان: عقبات أمام المنافسة الأوروبية فى السوق الأمريكية، وتضمن العرض موضوعات الدعم والتعريفات الجمركية سواء من حيث سعرها أو تعقد إجراءاتها، وغموض الصياغات، واعتبارات الأمن القومى. وأشار التقرير إلى الحالات التى ترتفع فيها التعريفة إلى 50 أو 70 أو 90٪[130].

(129)عام 1922 ألغى قانون التعريفة أى تسهيلات كان قد تم منحها وزادت الرسوم الجمركية قانون 1930 ضاعف نسق الحماية – قانون الاتفاقات التجارية المتبادلة 1974 خول رئيس الجمهورية خفض التعريفة الجمركية إلى 50٪ مع بعض الدول التى تقدم خفضا مقابلا عام 1948 أصبح على الرئيس أن يمتنع عن خفض التعريفة إلى أقل من المستوى الذى تعتبره لجنة التعريفة ضروريا لحماية مصالح المنتجين الأمريكيين، انظر:

A. Kirasnov, The USA and Western Europe, Economic Relations After World War II, (Moscow: Progress Publishers, pp. 62 – 63.

(130)انظر :

Economic Survey of Europe Since the War, (Geneva, 1953), after Kirasnov, Ibid., pp. 63 – 64.

وهذه الشكوى الأوروبية كانت فى نفس الفترة التى شهدت ضغط الولايات المتحدة لكى تقبل دول أوروبا فتح أبوابها للتجارة «الحرة» (أى للواردات الأمريكية)، واستخدمت القروض (المساعدات) فى هذا الاتجاه.

وصحيح أن الولايات المتحدة عدلت أمام اعتبارات استراتيجية وسياسية عن المضى فى فرض «الانفتاح» حسب تصوراتها الأولى، ولكنها ظلت تضغط فى اتجاه إلغاء نظام حصص الاستيراد، وللإسراع فى إقرار حرية تحويل النقد. وقد شهدت GATT (الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة) فى تلك الفترة خلافات حادة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (تشبه ما نراه الآن فى جولات المباحثات بين الدول المسيطرة والدول التابعة)، وكانت حصيلة التخفيضات المتبادلة لمصلحة الأقوى. إلا أن الدول الأوروبية تمكنت – رغم الضغوط – من تحصين قطاعها الخارجى، فحمت جهودها الداخلية فى البناء بإصرارها على استخدام القيود الكمية على الاستيراد لمواجهة العجز فى الدولار والذهب والعملات القابلة للتحويل. ولنفس الهدف استخدمت اتفاقيات الدفع الثنائية، ولم تعدل عن هذه السياسات إلا وفق مصلحتها[131]،

(131) من الطريف أن نذكر الحجج التى ترددت للدفاع عن هذه المواقف فقد برر البعض فرض رسوم جمركية على الواردات بما يساوى الفرق بين نفقات الإنتاج فى الخارج ونفقات الإنتاج فى الداخل بأن هذا الإجراء يحقق التكافؤ بين نفقة إنتاج السلعة فى الداخل ونفقة إنتاجها فى الخارج. مع أن هذا التفاوت فى نفقة الإنتاج هو المولد لكل النتائج الإيجابية للتجارة الدولية (حسب منطق النظرية). أيضا ترددت فى أوساط رجال الأعمال فى الولايات المتحدة ضرورة حماية مستوى الأجور المرتفع فى الداخل بإيصاد أبواب السوق الأمريكى فى وجه السلع الأجنبية التى تستخدم الأيدى العاملة المنخفضة الأجر فى إنتاجها. وفى المقابل كان رجال الصناعة فى بلدان أوروبا الغربية يطالبون بحماية المنتجات المحلية من منافسة السلع الأمريكية نظرا لارتفاع الكفاءة الإنتاجية التى تتمتع بها الأيدى العاملة فى أمريكا. وكل هذا لا علاقة له طبعا بالمزايا النسبية ونظرية التجارة الدولية انظر: زكى شافعى، مقدمة فى العلاقات، مرجع سابق، ص 172.

ومع تغير الظروف. فمع وصول الاقتصاد الأوروبى إلى مستوى ما قبل الحرب (48 – 1949) بدأ العدول عن الاتفاقيات الثنائية إلى اتفاقيات متعددة الأطراف، وألغيت الضوابط الكمية فى التجارة بين الدول الأوروبية، وفقط فى ختام 1958 قررت حكومة أربعة عشر دولة أوروبية[132] حرية التحويل لغير المقيمين بالنسبة للمعاملات الجارية. وهذا القصر فى حرية التحويل على غير المقيمين كان يعنى الحفاظ على السلطة التقديرية للدولة فى الترخيص أو عدم الترخيص بالمدفوعات التى يطلب المقيمون إجراءها؛ أى احتفظت الدولة بسلطتها فى السيطرة على الصرف المطلوب لإجراء أى نوع من المعاملات، وعلى المدفوعات المطلوب إجراؤها بأية عملة بالذات. لقد مارست أوروبا الغربية إذن كل أنواع القيود على تجارتها الدولية طوال ثلاثة عشر عاما تلت الحرب العالمية، ولم تفتح أبوابها إلا تعبيرا عن سياسة اقتصادية جديدة قدرت أن الظروف تمكن من انتهاجها. وعن دور الولايات المتحدة فى هذه الفترة يقول أستاذ أمريكى «رسمي» قريب من الأحداث أنه دور «أصاب الكبرياء، حتى لمن تلقوا المعونة بعرفان أصيل»[133] ،

(132) هذه الدول هى: النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، أيرلندا، لوكسمبورج، هولندا، النرويج، البرتغال، السويد، المملكة المتحدة.

(133) انظر :

Emile Benoit, Europe at Sixes and Sevens, (New York: Columbia University Press, 1961), p. 2.

ولا شك أنه كان صادقا تماما، فقد صرح فى تلك الفترة أحد «العارفين بالجميل» بأن هؤلاء الذين يقولون إن تسلم المساعدات الأمريكية لا يتطلب قبول كل أنواع القيود غير المرغوب فيها يخدعون أنفسهم ويضللون غيرهم، فالمساعدات الأمريكية تحت إشراف مركز رئاسة أركان الحرب العامة، وتعطى فقط لتلك الدول التى تعمل وتتعهد بتنفيذ ما تطلب منها هيئة أركان الحرب فى البرامج الحربية والشئون الخارجية». وصاحب هذا التصريح هو هارولد ويلسون الذى كان وزيرا للتجارة فى حكومة العمال بعد الحرب، ثم رئيسا لمجلس الوزراء فيما بعد[134].

أعتقد أنه تكفى هذه الإشارة عن أوروبا الغربية فى مرحلة صراع حرجة تهددت فيها السيادة والمصالح القومية، فالإشارة تكفى لكشف أى ادعاء للخبراء الأجانب، بأنهم يعتبرون تحرير التجارة الدولية «نظرية علمية»، أو «مبدأ مقدسا» واجب الاتباع فى كل الظروف والأحوال. ومع ذلك لا مانع – زيادة فى التأكيد – من لمحة سريعة إلى التطورات التالية. ففى عام 1961 (بعد 16 عاما من نهاية الحرب) أعلنت عشر دول امتثالها لأحكام المادة الثامنة من ميثاق صندوق النقد الدولى[135]،

(134)نقلا عن مكرم سعيد، الدولار يحكم بريطانيا، (القاهرة: دار الفكر، الطبعة الثانية 1956)، ص 125.

(135)هذه الدول هى: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، بالإضافة إلى بيرو (من خارج أوروبا الغربية).

وبمقتضى هذا الإعلان أصبحت كافة العملات المستخدمة فعليا فى تمويل التجارة والمدفوعات الدولية قابلة للتحويل. وتلت ذلك سلسلة المفاوضات داخل الجات (جولة كنيدى 63 – 1967) لتحرير التجارة بين الولايات المتحدة والدول الست المكونة للسوق الأوروبية المشتركة. والنتائج التى أسفرت عنها الجولة كانت تعبيرا عن التغير الحادث فى هيكل العلاقات بين دول السيطرة الغربية، فقد تمكن حلفاء الولايات المتحدة من القضاء على تفوقها الكاسح، وبعد أن كان الإنتاج الأمريكى يمثل 70٪ من مجمل الإنتاج الغربى عام 1950، هبط نصيب الولايات المتحدة إلى 57٪ عام 1965.

ومع استمرار التغير فى هذا الاتجاه كان طبيعيا أن تبتدع سياسات اقتصاديات مناسبة. لقد انعكست التغيرات الهيكلية فى تزايد عجز ميزان المدفوعات الأمريكى، وفى منتصف 1971 وصل إلى 11.5 بليون دولار، وفى ذلك العام واجهت الولايات المتحدة عجزا أيضا فى الميزان التجارى (لأول مرة منذ 1893) وصاحب كل ذلك هبوط حاد فى احتياطى الذهب، فما كان من إدارة نيكسون إلا أن أعلنت إجراءات من جانب واحد، فأوقفت تحويل الدولار إلى ذهب، وفرضت ضريبة على الواردات 10٪ وعبثا ذهبت احتجاجات الحلفاء (ممثلين فى مجموعة العشرة) [136]، ولم تجد تصريحات صندوق النقد الدولى بأن برنامج نيكسون يمثل انتهاكا من الحكومة الأمريكية لالتزاماتها قِبل الصندوق. فقد أصرت الولايات المتحدة على تحسين موقفها – بإجراءات تحكمية – فى السوق الغربى،

(136)تم تشكيل مجموعة العشرة هذه فى أكتوبر 1963 من الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا الغربية، فرنسا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا، السويد واليابان.

واستخدمت فى ذلك كل أدوات القوة، بدءا من حقيقة أن الولايات المتحدة تهيمن على مفاتيح الأمن القومى للدول الغربية، ومرورا بلعبة الأسعار ودور الدولار فى استقرار المعاملات الدولية، ويدخل فى ذلك استخدام أسعار النفط الذى تسيطر الولايات المتحدة على إمداداته لأوروبا الغربية واليابان. صحيح لم تحقق الإجراءات كل ما كان مطلوبا، وظلت حقيقة أن نصيب الإنتاج الأمريكى هبط إلى 49٪ من الإنتاج الغربى (1973) يحكم العلاقات، فزاد الموقف الأمريكى فى السوق العالمى ضعفا، وانعكس ذلك فى خفض الدولار (ديسمبر 1971) لأول مرة منذ عهد روزفلت فى ذروة أزمة الثلاثينيات.. ومنذ ذلك التاريخ، توالت الإجراءات، توالى خفض الدولار[137].

ومنذ 1974 (مع أزمة الكساد التضخمى الممتدة) تزايدت إجراءات الحماية التى فرضتها (الدول الغربية المسيطرة) على تجارتها الدولية، واعترف صندوق النقد الدولى «بأن التآكل الواضح فى الالتزام السياسى (لهذه الدول) بنظام التجارة الليبرالى، هو أكثر سمات التطورات الأخيرة إثارة للقلق..

(137)حول قضية الدولار وأزمة نظام النقد الدولى يمكن الرجوع مثلا إلى: محمد دويدار، «أزمة الطاقة وأزمة النظام النقدى الدولى»، مصر المعاصرة، (أكتوبر 1974. وهبى غبريال، الأزمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية بعد حرب أكتوبر، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1977)، الفصل الأول والثالث
/V.Vakhrushev, Neocolonialism…, op. cit., ch. IV.

فالبلدان التى شملتها الدراسة استعملت مختلف أنواع الإجراءات التجارية فى الآونة الأخيرة. ويتزايد اللجوء إلى إجراءات (شرط التخلص من الالتزام) لحماية الصناعات المحلية من الأضرار الناشئة عن الواردات. مع أن نصوص شرط التخلص من الالتزام ذاتها، الواردة فى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، قد وضعت موضع التنفيذ بصورة غير منتظمة نسبيا. وتكرر استعمال الرسوم المقاومة للإغراق والرسوم التعويضية.. والنية المعلنة للسوق الأوروبية بالتفاوض حول اتفاقيات ثنائية مع الموردين هى أمور بالغة الخطورة. واستعمال الإجراءات غير الجمركية (مثل المعايير الصحية ومعايير النوعية)، التى قد يكون لها أثر معيق للواردات بصورة متزايدة، أمر واضح كذلك فى بعض البلدان الصناعية. وهناك تطور هام آخر وهو الاعتماد المتزايد على مختلف أنواع التدابير الثنائية التى تحد كميا من التجارة، وتظل عادة خارج نطاق القواعد الدولية القائمة، وبذلك تفلت من الرقابة المتعددة الأطراف»[138]. وما يعنينا من كل ذلك هو خرافة الحديث عن تحرير التجارة كمبدأ مقدس.

(3) نقترب الآن مباشرة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ودورهما داخل النظام الدولى الغربى، وفى مواجهة الدول التابعة بالتحديد. نشأت هاتان الهيئتان لتنظيم العلاقات الاقتصادية «الدولية» فى عالم ما بعد الحرب العالمية. وبالنسبة للصندوق فصلت المادة الأولى (من اتفاقية إنشائه) أهدافه على النحو التالى:

أ- تشجيع التعاون النقدى الدولى عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهيىء الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون فى حل مشاكل العالم النقدية.

(138) انظر: عودة مذهب الحماية الجمركية (من دراسة قامت بها شعبة التجارة والمدفوعات بصندوق النقد الدولى بإشراف باهرام ناوزاد عن إجراءات حماية التجارة التى اتخذتها بعض الدول الصناعية فى السنوات الأخيرة)، التمويل والتنمية، العدد 14، ملحق الأهرام الاقتصادى، (أول ديسمبر 1978).

ب- تيسير التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية، والمساهمة بذلك فى تحقيق مستويات عالية من التشغيل والدخل الحقيقى وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء باعتبارها أهدافا أساسية للسياسة الاقتصادية.

ج- العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف، والمحافظة على نظم الصرف السليمة المتفق عليها بين الأعضاء، وتجنب المنافسة فى تخفيض أسعار الصرف.

د- المعاونة فى وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية بين الأعضاء والعمل على التخلص من قيود الصرف التى تعترض نماء التجارة الدولية.

هـ- بث الثقة فى نفوس الأعضاء بجعل موارد الصندوق فى متناولهم تحت ضمانات كافية بما يمكنهم من تصحيح الاختلال فى موازين المدفوعات دون الالتجاء إلى تدابير هدامة للرخاء الوطنى والعالمى.

و- العمل طبقا لما تقدم على تقصير أمد الاختلال فى موازين المدفوعات للدول الأعضاء والتقليل من حدته.

وقبل أى فحص دقيق لهذه الأهداف لا ينبغى أن ننسى حقيقتين: الحقيقة الأولى أن أهداف الصندوق لا تنبع من نظرية علمية عن العلاقات الدولية ولكن تعبر عن سياسة اقتصادية معينة. والحقيقة الثانية أن السلطة التى حددت الأهداف وصاغت السياسات، وتتحكم فى ممارسات الصندوق، بيد الدول المسيطرة على النظام الدولى الغربى.

وقد أخفت السلطة – فى صياغة الأهداف – وضعها الخاص والحاكم، بإشارة – فى كل البنود – إلى أن الصندوق بموارده وسياساته فى خدمة كل أعضائه (أى كل الدول المشتركة)، إلا أن هذا الإلحاح على وضع جميع الأعضاء قِبل سياسة نقدية عالمية واحدة، هو بالتحديد ما يكشف طبيعة السلطة الحاكمة وما ترمى إليه، لأن تسوية شروط التعامل بين طرفين غير متكافئين ليس عدالة، ولكنه انحياز صريح للطرف الأقوى. لقد تضمن عرضنا السابق كشف الاختلاف البين بين فروض نظرية التجارة الدولية وبين وقائع العلاقات الدولية، وبسبب هذا التعارض الحاد (الذى يعرفه المروجون للنظرية) لم يحدث أن كانت هذه النظرية المزعومة موجها للسياسات العملية، والنتائج الفعلية كانت أبعد ما يكون عن النتائج المتوقعة وفقا «للنظرية». فوفقا لمنطق النظرية لا يمكن تفسير ما آل إليه التقسيم الحالى المشوه للعمل الدولى، وفقط يمكن تفسير هذا المسار التاريخى الذى أفضى. لتلك النتيجة على ضوء السياسات الفعلية التى انتهجت فى مجال العلاقات الدولية، والتى اعتمدت على احتكار التفوق التكنولوجى، وعلى قدرة التكتلات الاقتصادية والسياسية، وعلى القوة العسكرية. إلا أن صندوق النقد يبدو فى قائمة أهدافه كما لو أنه مؤسسة تجسد روح نظرية التجارة الدولية، فهو يهدف إلى «تيسير التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية.. «مما يؤدى إلى تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء». وواقع الحال أنه لا يمثل هذه الروح البريئة، ولكنه يجسد كل الوقائع التى عصفت بفروض نظرية التجارة الدولية، ونقصد أن هذه الوقائع ممثلة فى سلطة الدولة المسيطرة على بناء صندوق النقد.

ويعنى ذلك أن أهداف الصندوق المعلنة تتضمن دعوة الدول التابعة إلى الاستمرار فى نفس السياسات التى أدت بها إلى التبعية والتنمية المشوهة، فكما كانت الأسواق المفتوحة من جانب واحد طريقا اقتصاديا إلى هذه النتيجة فى القرن التاسع عشر- وحتى النصف الأول من القرن العشرين[139]، تطالب المستعمرات بالاستمرار فى نفس السياسة فى المرحلة الحالية وبعد حصولها على الاستقلال السياسى، فصندوق النقد يطلب من الدول التابعة فى «توصياته» أن تفتح أبوابها للاستيراد من الدول المسيطرة بلا قيد أو شرط، ويفرض تثبيت وخفض أسعار الصرف دعما لمصالح الدول المسيطرة، وهو يفرض وصاية كاملة على السياسات الاقتصادية فى الدول التابعة ضمانا لتحقيق «توصياته». ورغم أن تنفيذ «التوصيات» يرهق موازين المدفوعات، يلاحظ أن الصندوق يتقاعس عن تدبير موارد كافية «لبث الثقة فى نفوس الأعضاء.. بما يمكنهم من تصحيح الاختلال فى موازين المدفوعات» كما يقول فى قائمة أهدافه.

وفى مقابل هذه السياسات الموجهة للدول التابعة، يحدث طبعا أن يغض الصندوق طرفه عن العوائق التى تقيمها الدول المسيطرة للحد من الاستيراد من الدول التابعة، ولا يتدخل جديا لحماية الدول التابعة من تقلبات أسعار الصرف فى الدول المسيطرة، ولا يتدخل فى السياسات الاقتصادية لهذه الدول الأخيرة، ولتصحيح هيكل الأسعار السائد فيها، والذى يطلب من الدول التابعة أن تمتثل لتوجيهاته، رغم وضوح تشوهاته. والموارد التى تقصر- دائما عن تسوية العجز فى موازين مدفوعات الدول التابعة، تقدم فورا وبسخاء لإنقاذ أى دولة من الدول المسيطرة بدون شروط مجحفة.

(139) نختلف هنا مع د. فوزى منصور حين يستدل على خطأ نظرية التجارة الدولية بأن الحرية النسبية لانتقال عوامل الإنتاج «بين الدول الصناعية المتقدمة والمستعمرات التابعة لها كان مفروضا أن تؤدى إلى طمس الفوارق بين المعاملات الداخلية والدولية، وتضاؤل النتائج التى يمكن أن تترتب على العلاقات الاقتصادية الدولية» محاضرات فى العلاقات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 11. والصحيح أن هذه الحرية النسبية فى انتقال السلع وعوامل الإنتاج لم تكن «بين البلاد الصناعية والمستعمرات» ولكن كانت حرية الانتقال من البلاد الصناعية إلى المستعمرات وبالتالى ليست القضية أن حرية الانتقال لم تؤد إلى نتائجه المتوقعة، وإنما القضية أن فرض قيام تجارة حرة بين دول غير متكافئة، هو أصلا فرض غير وارد وإقامة بناء نظرى على هذا الفرض الوهمى هو مجرد رياضة ذهنية.

إن صندوق النقد يولى مشاكل الدول المسيطرة اهتماما كبيرا، فبالتأكيد كان ترتيب (وإعادة ترتيب) العلاقات بين الدول المسيطرة شاغلا أساسيا له، واجتماعات العشرة الكبار – فى إطار الصندوق – لمناقشة «أزمة نظام النقد الدولى» مسألة معروفة، ولكن لم يكن مجلس إدارة الصندوق يمارس فى هذه الاجتماعات دور المؤسسة «الدولية» التى تعلو إرادتها فوق إرادة الدول الأعضاء، كما يحدث فى المفاوضات مع الدول التابعة. ولم يصر الصندوق طبعا – فى جلساته مع الكبار – على أن حرية التجارة، والتحكم فى الصرف للدول الأعضاء، مبادىء مقدسة فى كل الظروف.

إن صندوق النقد يمارس إذن وظيفتين متمايزتين (ومترابطتين):

الوظيفة الأولى تتم فى إطار دائرة مغلقة لبحث التناقضات وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية، للدول المسيطرة على النظام الدولى الغربى، وعلى إدارة الصندوق. والوظيفة الثانية فى إطار معالجة السياسات الاقتصادية والنقدية للدول التابعة، وبينما يمارس الصندوق وظيفته الأولى بوجه ودود ولهجة مهذبة، تمارس الوظيفة الثانية بإملاء واستعلاء، باعتباره الأمين على نظرية علمية، ومؤسسة الخبرة الفنية المحايدة، وممثل المصالح الدولية المتكاملة فى نظام عالمى. ويهمنا فى السياق الحالى – على أية حال – أن نركز على الوظيفة الثانية لصندوق النقد: دوره فى الدول التابعة.

(4) إن صندوق النقد الدولى يبيع فى الدول التابعة برامج تقليدية. تحوى عددا من النقاط التى يبدو أنها تحظى بموافقة الاقتصاديين الوطنيين فى هذه الدول. فهم مع تثبيت سعر الصرف عند مستوى واقعى[140]، ومع خفض معدلات التضخم، وخفض العجز فى ميزان المدفوعات، وهم طبعا مع الآمال فى رفع معدلات النمو (التى يقال إنها تترتب على هذه السياسات). ولكن من السهل أن نلحظ أن الجهود المكثفة التى بذلتها بعثات صندوق النقد الدولى «فى مشاوراتها» الدورية مع الدول التابعة، وفى متابعة تنفيذ «توصياتها»، أسفرت عن فشل فى تثبيت أسعار الصرف؛ إذ أدت سياسات الصندوق، وأدى تحكمه فى تحديد سعر الصرف للدول الأعضاء، إلى توالى خفض سعر الصرف فى عديد من الدول التابعة. ولم يحدث أن صاحب ذلك خفض أو تحكم جاد فى معدلات التضخم لسنوات طويلة فى أى دولة خاضعة للصندوق. والعجز فى موازين المدفوعات لم يتوقف عن التزايد فى الدول التابعة غير النفطية (يقدر بحوالى 30 بليون دولار خلال 1978) وحتى الفوائض فى حساب المعاملات الجارية للدول الأساسية المصدرة للنفط انخفضت من 68 بليون دولار عام 1974 إلى 35 بليون دولار عام 1977، ومن المقرر أن تواصل الهبوط إلى 23 بليون دولار عام 1978[141].

ولا يعنى ذلك أن برامج الصندوق (أى الشروط التى قدمها بصحبة تسهيلاته الائتمانية إلى الدول التابعة) لم تحدث أى تحسن فى هذه المجالات، فالواقع أنها أوقفت التدهور الحاد فى بعض الحالات، وأدت إلى بعض التحسينات فى حالات أخرى، ولكن لا يبدو أنها قدمت حلا ناجعا فى أى حالة.

---

(140) المقصود بسعر الصرف هو نسبة مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر؛ أى أن سعر الصرف هو مجرد ثمن عملة معينة مقدرا بوحدات من عملة أخرى.

(141) انظر هـ. ج. ويتيفين (مدير صندوق النقد) عن تقرير حول احتمالات المستقبل بالنسبة للاقتصاد العالمى أعدته هيئة الصندوق وناقشه المديرون التنفيذيون. منشور تحت عنوان: «الانتعاش الاقتصادى العالمى والتكيف الدولى»، التمويل والتنمية، العدد 13، ملحق الأهرام الاقتصادى (أول أغسطس 1978).

ورغم أن تقييم الصندوق لعمله يؤكد أن برامجه حققت «أهدافها الأساسية» بنسبة 75.9٪ وأن 8.6٪ من البرامج التى لم تحقق «أهدافها الأساسية» كان بسبب عوامل خارجية إلا أن البيانات التفصيلية فى دراسة الصندوق تتضمن أن «بعض البرامج التى تتضمن تحرير التجارة والتبادل بالنسبة للدولة، أو سياسات معادية للركود، ارتبطت بانخفاض وتضاؤل صافى مركز الأصول الأجنبية خلال فترة تنفيذ البرنامج (على عكس المستهدف). ونفس الوضوح نجده فى البرامج ذات العلاقة بالنقص المؤقت فى عائدات التصدير». وقد أظهرت النتائج بالنسبة لكل الحالات موضع الدراسة والفحص أن «هناك تحسنا فى هذا الجانب فى 18 حالة فقط، وبما يعادل 24 فى المائة.. وتحاول جميع البرامج مواكبة الصعوبات الخاصة بميزان المدفوعات عن طريق التقليل من الطلب وتحسين عملية تخصيص الموارد مع مراعاة ألا تؤدى الخطوة الأولى إلى اتجاهات غير بناءة بالنسبة للناتج الراهن. وأن يكون للخطوة الثانية المتعلقة بتخصيص الموارد تأثير إيجابى على النمو فى المدى المتوسط.. والنتيجة النهائية التى يمكن الوصول إليها من واقع هذه الحالات أنه ليس ثمة دليل أو برهان على أن البرامج أثرت من الناحية النمطية على مستوى النشاط الاقتصادى خلال الفترة موضع الاعتبار.

وهذه النتيجة تتأكد من واقع مكونات المعدلات السنوية للنمو فى الناتج المحلى خلال فترة عام واحد قبل وبعد تقديم البرنامج. وتطبيق ذلك بالنسبة لـ 70 حالة توفرت إحصائياتها كان »متوسط معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى فى 33 حالة، خلال العام الذى تلا تقديم البرنامج، يتسم بالارتفاع عن العام الذى سبق تقديمه، وتسع حالات أخرى أظهرت بصورة فعلية عدم حدوث أى تغير، بينما 38 حالة أظهرت انخفاضا فى معدل النمو خلال العام اللاحق عن العام السابق على تقديم البرنامج»[142].

(142)توماس ريتشمان – ريتشارد ستيلسون، «أثر التسهيلات الائتمانية لصندوق النقد الدولى فى برامج الاستقرار الاقتصادى،» وهى دراسة تقييمية للآثار المترتبة على التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى 79 برنامجا خلال الفترة 63 – 1972. والتقييم ينصب على البرامج التى تلقت دعما فى ظل التسهيلات الائتمانية من جانب صندوق النقد الدولى. وذلك من «خلال الشرائح الائتمانية المرتفعة» أى اقتصر التقييم على الحالات التى شهدت تدخلا مكثفا من الصندوق. التمويل والتنمية، العدد 8، ملحق الأهرام الاقتصادى (15 أبريل 1977).

ولكن سواء حققت البرامج ما يسميه الصندوق «أهدافها الرئيسية» بنسبة مرتفعة، ولم تفلح مع ذلك فى حل المشاكل المعينة حلا جذريا، أو كان الوضع أن المشاكل لم تحل لأن البرامج لم تنفذ، فإن كثيرا من الاقتصاديين الوطنيين يستنتجون أن صندوق النقد فشل فى تحقيق مهمته فى الدول «النامية». ويفسر هذا الفشل أحيانا بأن إدارة الصندوق تركز على السياسة النقدية والمالية لتحقيق هدفها، رغم أن تحقيق الهدف يتطلب الاعتماد على حزمة من السياسات المتكاملة. وهذا الكلام غير صحيح بطبيعة الحال. غير صحيح - حسب المعلومات المتوافرة - أن الصندوق يتجاهل العوامل غير النقدية عند طرح توصياته التقليدية، ولكن المسألة مجرد تقسيم أدوار. فصندوق النقد يختص (بحكم تعريفه) بالسياسة النقدية والمالية، ولكنه يتحرك فى ذلك بالتنسيق مع شقيقه البنك الدولى، ومع الحكومات الغربية (وعلى رأسها الحكومة الأمريكية)، وهم مسئولون معا عن إحداث ومداومة التغيرات البنيوية المناسبة (اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا) فى كل بلد من البلاد التابعة. وصندوق النقد الدولى يتولى اختصاصه الفعال فى إطار التصور المشترك والتحرك العام. وقد تحدث طبعا أخطاء تكتيكية صغيرة أو جسيمة فى عديد من الحالات، أيضا قد تكون التغيرات البنيوية وحزمة السياسات المستهدفة - من هذه الجهات معا - على غير ما نشتهى، ولكن هذه مسألة أخرى، وإن كانت تنقلنا إلى الخطأ المنهجى الخطير عند من يتحدثون عن فشل صندوق النقد الدولى، ونحن نرفض أصلا أن الصندوق قد فشل.

لقد تعددت الدراسات الجادة للكشف عن عقم «توصيات» الصندوق، بل لتكشف ما تراه تضاربا فى الآثار الناشئة، يجعل سياسات الصندوق تهزم نفسها بنفسها[143]. وتعتمد هذه الدراسات فى إثبات نتائجها على التراث الغربى الضخم من الدراسات والسياسات الاقتصادية، ولذا يدهش الدارسون من إصرار إدارة الصندوق على المضى فى نفس الطريق، مقدمة نفس التوصيات. وتشهد «مشاورات» الحكومات مع بعثات الصندوق فى عديد من البلاد مواجهات من هذا النوع.

والخطأ المنهجى هنا هو مناقشة قضايا التضخم، أو عجز ميزان المدفوعات إلخ منعزلة عن النموذج العام للتنمية، وهل هى تنمية متمركزة حول ذاتها، أو تنمية تابعة، ويرتبط بذلك أن تناقش كل هذه القضايا كما لو كانت متغيرات مستقلة. وبتعبير آخر فإن المنهج الخاطىء فى محاكمة الصندوق، والحكم بفشله، يتضمن خلطا بين الهدف الرئيسى والأهداف التابعة (أى الوسائل المستخدمة لتحقيق الهدف الرئيسى).

وقد ساعد فى هذا الخلط أن برامج الصندوق تتباين أولويات تركيزها من بلد إلى آخر، ومن فترة إلى فترة داخل نفس البلد. فهناك برامج قائمة على إحداث انخفاض فى حجم الائتمان الداخلى للحكومة أو القطاع الخاص أو لكليهما. وهناك برامج لم تضع فى اعتبارها إحداث تخفيض فى حجم الائتمان، وركزت على تحرير نظام التجارة والتبادل، أو تعديل معدل التبادل (سعر الصرف). وأحيانا تكون البرامج شاملة، أو ذات ارتباط بالمشاكل الأخرى مثل الركود، وإعادة جدولة الديون الخارجية، أو مواجهة النقص المؤقت فى الإيرادات الخارجية، إلا أن هذا الاختلاف بين أهداف البرامج وبين أوجه تركيزها، لا يعنى أن الصندوق يتعامل مع العناصر المكونة لسياسته كعناصر مستقلة، أو أنه لا توجد تشكيلة عامة تحكم الأوزان النسبية لهذه العناصر،

---

(143)انظر مثلا: على الجريتلى (25 عاما – مرجع سابق) رمزى زكى (أزمة الديون الخارجية – مرجع سابق.

M.M. El- Imam, Devaluation and Domestic Prices, (Cairo: The Institute of National Planning, August 1976), Memo No. 1157.

وتحكم مفاهيمها وأدوارها، فواقع الأمر أن الصندوق يستهدف التوصل فى كل الدول التابعة إلى أداء نمطى موحد لسياسة نقدية ومالية تتسق مع طبيعة هدفه الرئيسى. وإذا كانت برامجه المحددة لتشغيل هذه السياسة تتباين، فإن هذا يرجع إلى أن عين الصندوق التى (لا تغفل) تسجل فورا أى حالة انحراف فى بلد من البلاد التابعة عن المسار المفروض، وحينئذ تبادر بعثات الصندوق إلى التقدم بتعليماتها لإصلاح المسار. ومن الطبيعى أن تركز التعليمات فى كل حالة على ما ينقص أداءها بشكل خاص، كى يقترب من الأداء النمطى. وإذا كان هذا صحيحا، فإن تعيين الهدف الرئيسى بين مجمل الأهداف التى تسعى البرامج إلى تحقيقها، يصبح ذا أهمية محورية فى فهم لعبة صندوق النقد الدولى فى الدول التابعة. فوفقا للهدف الرئيسى وحده يمكننا أن نصفه بالنجاح أو الفشل، ووفقا للهدف الرئيسى سترتب الأهداف الأخرى باعتبارها أهدافا تابعة، باعتبارها مجرد وسائل لسياسة نقدية ومالية نمطية، لتحقيق الهدف الرئيسى. ويصبح معيار النجاح أو الفشل فى تصميم وأداء هذه الوسائل هو مدى ملاءمتها لتحقيق الهدف الرئيسى.

فما هو الهدف الرئيسى لصندوق النقد الدولى؟ يفهم أحيانا أن هذا الهدف فى الدول التابعة (ذروة برنامج الاستقرار) هو ضبط سعر الصرف عند مستوى واقعي، ولكن هذا فى الحقيقة وسيلة أساسية، أو صياغة فنية للهدف الرئيسى الفعلى وهو «تيسير التوسع فى التجارة الدولية بلا عوائق»، وإذا فضضنا الغلاف الدبلوماسى لهذه العبارة أيضا، سنجد أن محتواها بالنسبة للدول التابعة يعنى (حسب كل المعطيات التى عرضناها عن العلاقات الدولية وتركيب صندوق النقد) مطالبة هذه الدول وحدها بإسقاط كل القيود غير الاقتصادية (أى التدخل الإدارى) والقيود الاقتصادية (التدخل بالأسعار) على معاملاتها مع الدول الغربية، ويعنى ذلك تمكين الدول المسيطرة من إدارة المعاملات الدولية للدول التابعة بشكل كامل، فالدول التابعة مطالبة بإسقاط كل القيود والعوائق،

والدول المسيطرة من خلال إشهارها لكل القيود غير الاقتصادية والاقتصادية، تملك تقرير ما تستورده منا، وما نستورده منها، وبالأسعار التى تحددها فى الحالتين، وبالتالى يمكن أن نصيغ الهدف الرئيسى لصندوق النقد على أنه «تيسير التوسع فى الغزو والإلحاق الاقتصادى»، أو «إعادة إنتاج علاقات التبعية بانتظام وتوسع».

والحقيقة أن قضية «تحرير التجارة» بالذات تلقى انتقادا شديدا من الاقتصاديين الوطنيين، فهى المصدر الأول لما يعتبرونه فشلا لبرامج الصندوق؛ إذ كيف يتفق تحرير التجارة مع مقاومة العجز فى ميزان المدفوعات؟ وبالتالى مع ضبط سعر الصرف؟ ومكافحة التضخم؟.. إلخ. ولكن ينسى هؤلاء النقاد أن هذه القضية بالذات هى الهدف الأساسى الذى لا ينزل عنه الصندوق إرضاء للأهداف الأخرى، ولكن تحور كل الأهداف الأخرى إلى النحو الذى يخدمه.

(5) فى هذه القضية الهامة (التجارة الخارجية) ما هو الموقف المنطقى للاقتصادى الوطنى؟ أعتقد أن هذا الموقف يبدأ من التسليم بضرورة العلاقات الاقتصادية مع الأسواق الخارجية، من أجل مواصلة النشاط الاقتصادى الوطنى ومن أجل التنمية. ويدرك الاقتصادى الوطنى (فى دولة تابعة) أنه يواجه أسواق الشمال من موقف اقتصادى ضعيف، أو من موقف الدفاع الاستراتيجى. ويتطلب ذلك بالضرورة سياسة فى التجارة الخارجية تستهدف التالى: تحديد كمى للاستيراد الإجمالى وبحيث لا يتجاوز (قدر الإمكان) حصيلة النقد الأجنبى من الصادرات المنظورة وغير المنظورة. وبالتالى إنهاء العجز المزمن والمنذر لميزان المدفوعات (ويدعم هذا الاتجاه على الأجل الطويل التغير المناسب للهيكل الإنتاجى وفق استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية) –

إلا أن المسألة لا تقتصر طبعا على هذا الجانب الكمى فى موازنة - ميزان المدفوعات، إذ لابد من تحكم فى التجارة الخارجية وفق المصالح الاستراتيجية العليا للدولة، ووفقا لمصالح الاقتصاد الوطنى. وقد يقصد بالمصالح الاستراتيجية مثلا محاولة تنويع مصادر الاستيراد على نحو يتيح قدرا من المناورة للدولة التابعة، ويحسن الموقف النسبى لها، فالدولة التابعة تعانى ضعفا عاما فى مواجهة التفوق التكنولوجى، وقدرة المؤسسات العملاقة فى الدول الصناعية بشكل عام، ولكن يزداد هذا الموقف ضعفا إذا تمكنت أيضا دولة واحدة، أو عدد محدود من الدول المسيطرة (ومن الاحتكارات) من الاستئثار بعمليات التوريد، فهذا الوضع يضاعف التهديد لمحاولة الاستقلال الاقتصادى والسياسية. وقد يقصد بالمصادر السياسية نتيجة كذلك مراعاة طبيعة العلاقات السياسية مع الدول والكتل المختلفة، فلا يعقل أن تعتمد دولة ما فى استيراد سلع استراتيجية (كالسلاح أو القمح والنفط) على دولة يحتدم معها العداء بشكل خاص. وبالنسبة للمصالح الاقتصادية المباشرة فإن سياسة التجارة الخارجية تسعى مثلا إلى تحقيق توازن الميزان التجارى مع الدليل والكتل المختلفة قدر الإمكان، ومراعاة أن يحصل الاقتصاد الوطنى على أفضل النوعيات بأقل الأسعار؛ أى يتعامل مع الجهة الأنسب فى كل حالة. وأخيرا، لابد طبعا من تحديد أولويات حازمة لبنود الاستيراد، ويتناسب الحزم فى تحديد الأولويات تناسبا طرديا مع ندرة النقد الأجنبى المرشح لاستخدامات عديدة ومتنوعة. ولاشك أن الأولويات ترتبط بتوفير سلع الاستهلاك الضرورى، وبأولويات خطة الدفاع والتنمية.

وما هو الوضع المؤسسى المناسب لتنفيذ هذه المهام؟ قد تتحقق المهام بالإدارة المباشرة للدولة لقطاع التجارة الخارجية، وقد يستعان بالرقابة غير المباشرة (أى بمؤسسة الثمن). وبتفصيل أكثر فإن الدولة قد تلجأ إلى تأميم التجارة الخارجية (وخاصة فى جانب الاستيراد)، و/ أو نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، و/ أو الرقابة على الصرف، و/ أو اتفاقات الدفع الثنائية، و/ أو اتفاقات متعددة الأطراف (كل هذه أشكال للإدارة المباشرة)، و/ أو استخدام التعريفات الجمركية كحوافز سلبية وإيجابية، و/ أو التدخل فى السياسات السعرية لدعم بعض المنتجات المحلية، و/ أو تعدد أسعار الصرف. وقد نسلم بأن الاجتهادات يمكن أن تختلف بين الاقتصاديين الوطنيين حول توليفات مختلفة من هذه الأدوات لإخضاع السياسة التجارية للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية للبلد المعين. ويمكن أن تعدل التوليفة المقترحة لتتناسب مع متغيرات جديدة، فليس هناك انحياز دائم لأدوات بعينها. ولكن ستظل إدارة الدولة للتجارة الخارجية (وإدارة مباشرة فى الأساس) ضمانا للدولة صاحبة الموقع الاقتصادى الضعيف، إذا أرادت تعظيم انتفاعها من التجارة الخارجية، وإذا أرادت تنمية جادة مستقلة.

والآن ما هى الصورة المقابلة عند صندوق النقد الدولى؟ كما أسلفنا، يعارض الصندوق فرض أى ضوابط. الحديث عن تأميم التجارة الخارجية يثير الهلع بطبيعة الحال، ولكن إدارة الصندوق تعارض أيضا أى إجراءات أقل فاعلية، فهى ضد الحصص وتراخيص الاستيراد، وضد الرقابة على الصرف، لأن كافة الإجراءات غير الاقتصادية تعطل الانسياب الطبيعى للتجارة الدولية، وتمنع الدولة النامية من «التمتع بمزايا هذا الغزو». وإدارة الصندوق تعارض أيضا اتفاقات الدفع باسم مبدأ تحرير التجارة المقدس. والمقصود هنا «تحرير» التجارة الخارجية لبلد ما من الاتفاقات التى تنظم معاملاته مع الدول التابعة أو مع الدول الاشتراكية، ولذا يغض الصندوق طرفه عن أبشع الاتفاقات الثنائية المعقودة مع الدول الغربية (بقيادة الصندوق) باسم «المساعدات الاقتصادية»

. إن اتفاقات الدفع فى التجارة الدولية يعاب عليها أنها تقيد استفادة طرفى الاتفاقية من مزايا المنافسة الدولية، وتقيد حقهما فى شراء الأفضل بالسعر الأقل فى السوق العالمية. وهذا العيب (فى حالة التسليم به) متضمن فى اتفاقيات «المساعدة». ولكن بينما تتضمن اتفاقيات الدفع قدرا من التوازن بين الصادرات والواردات، وأسلوبا مناسبا لتسوية الحساب، نجد إن اتفاقيات «المساعدة» لا تتضمن هذه الميزة. إلا أن «توصيات» الصندوق تسمح - والشهادة لله - بأن تتدخل الدولة بشكل غير مباشر باستخدام التعريفة الجمركية على وجه التحديد - ولكن لا يعنى هذا أن أصحاب التوصيات يتفقون من الاقتصاديين الوطنيين حول دور هذه الأداة. إنه يعنى فقط أن هناك اتفاقا حول جدوى وكفاءة هذه الأداة، ولكن لخدمة أى هدف؟ التعريفة الجمركية (بالنسبة لبعثة الصندوق) مورد هام للخزانة العامة (التى تتكفل أوجه التدخل الأخرى بالتحكم فى أولويات وبنود إنفاقها)، وهى - فى نفس الوقت - أداة توجيه للنشاط الاقتصادى، فمن خلالها تقدم حوافز للاستثمار الأجنبى (خفضا للتعريفة أو إلغاء)، ومن خلالها يمنع أو يحد من تقديم الحماية الضرورية للصناعة المحلية فى مواجهة الواردات الأجنبية.

إن العرض السابق يوضح خلافا جوهريا بين منهجين: المنهج الأول، يعلن بصراحة (أو يتضمن) أن التنمية هدفه الرئيسى وتتبعه كل السياسات الاقتصادية الأخرى (بما فيها التجارة الخارجية). ومنهج الصندوق يعتبر التجارة الدولية هدفه الرئيسى وتتبعه وتخدمه كل السياسات الاقتصادية الأخرى (بما فيها التنمية). والمنهج الأول، (الذى يتبناه الاقتصاديون الوطنيون) هو نفس المنهج الذى اتبعته دول الشمال. ودول الشمال الرأسمالية ليست استثناء، فهناك أيضا كان نشاطها الاقتصادى، وكانت تنميتها متمركزة حول ذاتها، وتتعامل مع قرنائها من موقع التكافؤ (إلى حد كبير)، وتتخذ كل الضمانات لتأكيد ذلك.

وبفضل هذا المنهج تزودت تاريخيا بعوامل القوة التى تمكنها من التعامل معنا من موقع السيطرة. وفى التجارة الخارجية بالتحديد لم تتردد الدول الغربية – فى أى مرحلة – فى اتخاذ أية إجراءات رأتها ضرورية لمصالحها الاستراتيجية أو الاقتصادية. قد نسجل أنها لم تستخدم التأميم الشامل للتجارة الخارجية؛ حيث نرى نحن أن هذا الأسلوب ضرورة للدولة التابعة إذا أرادت أن تبدأ تنمية مستقلة، ولكن الإقرار بهذه الحقيقة لا يمثل خلافا «أيديولوجيا» فى المقام الأول، فهو خلاف فى الوقائع التى تكونت تاريخيا، فالدول الغربية من خلال تنمية اقتصادية طويلة متمركزة حول ذاتها، قامت بها احتكارات عملاقة، ومن خلال تنمية مركبة متمركزة حول ذاتها، تطورت مختلف المؤسسات تطورا طبيعيا ومتوازنا، فأصبح بإمكان السلطة السياسية المركزية أن تحكم سيطرتها – إلى درجة معقولة – على التجارة الخارجية بأقل من التأميم الكامل. ومن ثم كانت قضية التأميم – فى تلك الدول – مما يختلف حول جدواه من منظور الاستقلال. أما فى حالتنا فإن ظروف التنمية المشوهة (اقتصادية وغير اقتصادية) وإرث التباين الهائل فى القدرة الاقتصادية بيننا وبين الدول المسيطرة، يجعل قضية الإدارة المباشرة من الدولة لقطاع التجارة الخارجية مسألة واضحة الضرورة من منظور تنمية مستقلة متمركزة حول ذاتها.

لقد عبرنا عن خلاف المنهجين – فى الفقرة السابقة – بتعبيرات دبلوماسية، أو خاطئة، والصياغة الصحيحة لاختلاف منهج الصندوق عن منهجنا تكون – فى الحقيقة كالتالى: هل تسمح بتيسير التوسع فى الغزو والإلحاق الاقتصادى كهدف رئيسى تتبعه كل السياسات الاقتصادية الأخرى بما فيها التنمية (وهذا هو جوهر التنمية بالانتشار أو التنمية التابعة المشوهة)، أو يكون الهدف الرئيسى تحقيق تنمية مستقلة متمركزة حول ذاتها، وتتبع ذلك سياسات اقتصادية مناسبة (تختلف جذريا عن سياسات المنهج الأول) شاملة العلاقات الدولية؟ وإذا كان تعبير «تحرير التجارة الخارجية» له جرس جميل، فنحن لا نمانع فى استخدامه، ولكن لابد أن نحدد هل نريد تحرير التجارة من السيطرة الأجنبية، أو من سيطرة الحكومة الوطنية؟

إذا حاكمنا الآن «توصيات» الصندوق وفق هدفه الرئيسى، سنفهم منطق سياساته على نحو صحيح، ويتضح أن الحديث عن فشل الصندوق كان خاطئا وظالما، فرغم عديد من محاولات التمرد، نجح الصندوق طوال فترة عمله فى إلزام الدول التابعة بفتح أبوابها للتعامل مع الدول المسيطرة بشروط الأخيرة، وفى إلزام هذه الدول - بشكل عام - بجعل هذا الانفتاح هدفها الرئيسى (توحدا مع هدف الصندوق). وإذ كان الهدف الرئيسى يوقع الدول التابعة فى عجز موازين مدفوعاتها، وفى شرك الديون الخارجية، فإن هذه النتيجة لا تمثل فشلا من الصندوق، إنها فشل من منظور سياسات اقتصادية مستقلة، ولكن من منظور الصندوق (ومن يمثله) تعتبر هذه نتيجة مقصودة، فهى (من ناحية) تعكس التعامل غير المتكافىء وبشروط الدول المسيطرة، وهى (من ناحية أخرى) تزود الصندوق (ومن يمثله) بأداة ضغط خطيرة على الدول التابعة لكى تظل فى الحلقة المفرغة التى تشكلها السياسات المفروضة. والمسألة محسوبة بعناية، فقدر من العجز مطلوب فى كل دولة، ولكن إذا وصل العجز أو الاختناق إلى الحد الذى يهدد قدرة المدين على سداد التزاماته، يتدخل الصندوق كيلا تذبح الدجاجة التى تبيض ذهبا، أو كيلا تضطر الدولة المعسرة إلى فرض قيود على معاملاتها الدولية (أى تتمرد على تعليمات الصندوق). وكما يقول الصندوق فإن «عددا كبيرا من برامجه تضمن سياسات للحيلولة دون تحول الدين الخارجى وأقساط وفوائد الدين إلى عبء رئيسى. وقد شجعت هذه السياسات تدفق رأس المال بشروط ملائمة، أو يسرت إعادة جدولة أقساط وفوائد الدين حينما يكون ذلك ضروريا. وحيث وجدت المتأخرات أو وضع حدود لها. وقد احترمت السقوط على التعاقد على دين خارجى جديد فى كافة البرامج فيما عدا 4 برامج»[144]. وهكذا فإن المطلوب هو احترام سقوف المديونية، ومنع الحالة من التدهور غير المحسوب، وأعتقد أن شريل باير عبرت عن هذا النوع من العلاقة تعبيرا دقيقا حين قارنت نظام الديون العالمى بنظام عبودية الدين على المستوى الفردى «فلا يستطيع العامل فى النظام المذكور أن يترك العمل لدى رب عمله،

(144)ريتشمان، المعونة المشروطة، مرجع سابق.

لأن هذا الأخير يؤمن له السلفيات (الضرورية لشراء بضائع باهظة الثمن من مخزن الشركة) التى لابد منها لتكملة أجوره الزهيدة. وهدف رب العامل (الدائن/ التاجر هنا) ليس استرداد الدين مرة واحدة، ولا تجويع العامل حتى الموت، وإنما إبقاء العامل مرتبطا به بصورة دائمة عبر ديونه. ولا يستطيع العامل أن يولى الإدبار لأن أرباب العمل الأخيرين والدولة يعتبرون الديون الموجبة عليه شرعية. من جهة أخرى، فليس لديه أمل فى إعتاق نفسه يوما بأجوره المتدنية التى لا تكفى ما يستهلكه، بغض النظر عن القيمة الحقيقية لما ينتجه لصالح سيده»[145].

(6) إن النجاح المستمر للصندوق فى تحقيق هدفه الرئيسى، هو فى حد ذاته شهادة بأن السياسات (التى أدت إلى هذه النتيجة) قد صممت بكفاءة، ونفذت باقتدار. فقط ينبغى أن تفهم وتقيم هذه السياسات وفق معيارها الخاص: ملاءمتها للهدف الرئيسى. ونبدأ بسياسة سعر الصرف.

إن أى حديث عن حرية التجارة الدولية يتطلب بالضرورة نظاما متسقا للمدفوعات الدولية، ولتسوية الحسابات الدولية، أى يتطلب حديثا عن تحرير التعامل فى النقد الأجنبى، مع تحديد أسعار العملات المختلفة عند مستوى «واقعى» أو «طبيعى». وإذا كنا نحصر حديثنا على حالة الدول التابعة، فإن الهدف الرئيسى للصندوق يجعله يعتبر مهمة تحديد وتثبيت سعر الصرف ضابطا أساسيا لكل السياسات المحققة للهدف. ويدرك الاقتصاديون الوطنيون أن مشاكل ميزان المدفوعات، ومشاكل النقد الأجنبى ترتبط عضويا بمشاكل البنية الاقتصادية عموما، بل وبمجمل أوضاع المجتمع المعين. وقوة العملة المحلية أو ضعفها بالنسبة لعملة بلد آخر هى تقريبا انعكاس لنسبة الصحة العامة لكل من البلدين، ومن نافلة القول أن نذكر بأن الإسترلينى كان العملة الأولى فى العالم (حين كانت بريطانيا القوة العالمية المهيمنة)، وورث الدولار هذا الموقع (مع تغير موازين القوى العالمية بعد الحرب الثانية)، ويتدهور الدولار الآن (وفق نفس المنطق). ويعنى ذلك أن مشاكل النقد والتبادل الدولى

(145)شريل باير، فخ القروض، مرجع سابق، ص 49.

لا يمكن أن تعالج بشكل منفصل، والسياسة فى مجال النقد – بالنسبة لأى دولة مستقلة – لا يمكن أن تكون سياسة دائمة فى كل المراحل، ولا يمكن أن تكون سيرا فى اتجاه واحد فى كل الظروف (فهى – كالتجارة الدولية – لا تخضع لقانون موضوعى يعمل فى فراغ). وكما فى التجارة الدولية، يعلم الاقتصاديون الوطنيون (من خبرة كل الدول المستقلة) أنه لا يحدث «تحرير» لسياسة الصرف من أدوات الضبط المحكم بينما الاقتصاد الوطنى فى موقف ضعيف قِبل العالم الخارجى.

ووفقا لهذا التصور العام، يرى الاقتصادى الوطنى أن هدف تثبيت وتحسين سعر الصرف، يرتبط بخط فى التنمية يهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية الموروثة، وفق استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية (وهى عملية لها انعكاساتها الإيجابية المباشرة والمتتالية، على التعامل الدولى). وإلى جانب هذا التوجه (الطويل الأمد نسبيا)، لابد من التحكم المركزى فى التجارة الخارجية والرقابة على الصرف (كخطوة أولى) لتقليل العجز وتعظيم المنفعة. ومفهوم أن هذه السياسات تتضمن التخفف من أعباء الديون الخارجية وتصدير الأرباح. وفى هذا الإطار قد يعاد النظر فى سعر العملة فى كل مرحلة عند مستوى يشجع التبادل ويعكس ندرة النقد الأجنبى (عادة يكون المستوى أعلى من السعر التوازنى ولكن لا يتجاهله تماما). وقد تمارس أسعار صرف متعددة أولا، حسبما تقرر السلطات المحلية فى الأساس، إلا أن كل هذا التوجه يصدر عن تعيين التنمية المستقلة كهدف رئيسى. وكما تعتبر التجارة الخارجية سياسة تابعة موظفة لخدمة هذا الهدف، فإن السياسة النقدية (وعلى رأسها سعر الصرف وحرية التحويل) سياسة تابعة تخضع للمتغيرات والقرارات المحلية أساسا. ولا شك أن استقلالية العملة تحمل فى هذا الإطار مضمونا فعليا، وتحقيق استقرارا ودعما مخططا لسعر التحويل.

إلا أن تيسير التوسع فى الغزو والإلحاق الاقتصادى – كهدف رئيسى – يعطى لسياسة تثبيت سعر الصرف معنى ووزنا مختلفين عند صندوق النقد. وإذا أدى الباب المفتوح على مصراعيه إلى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات عن الحدود المطلوبة، لا ينصح بمواربة الباب، حماية لسعر الصرف (ضمن أهداف أخرى)، ولكن بخفض سعر الصرف عند مستوى يتناسب مع الطلب عليه. فهل يعنى ذلك فشلا للصندوق؟ من يتحدثون عن الفشل، يردون على ادعاء الصندوق بأن الهبوط بسعر العملة المحلية إلى المستوى التوازنى الحقيقى مع العملات الأجنبية القوية، يؤدى إلى تحسين صورة ميزان المدفوعات (زيادة الصادرات وخفض الواردات – زيادة قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية – زيادة قدرته على جذب رؤوس الأموال الأجنبية). والحقيقة أن ادعاء الصندوق لا يخلو تماما من بذرة حقيقية ولكن جوهر المشكلة لا يكمن هنا، جوهر المشكلة هو: فى أى إطار، ولخدمة أى هدف، يتم تحسين صورة ميزان المدفوعات؟ ومرة أخرى، ينبغى أن نحاكم سياسات الصندوق وفق هدفه هو، وليس وفق هدفنا نحن، كى نتكلم عن نجاحه أو فشله. إن الصندوق يسعى إلى الحد من تدهور العجز فى ميزان المدفوعات (ومن تداعى العوامل الأخرى) إلى الدرجة التى تدعو إلى إجراء تخفيض سعر الصرف، ولكن إذا دعت الحالة – من وجهة نظره – إلى اتخاذ هذا الإجراء، لا يتردد فى إصدار القرار، وفى إحداث كل الضغوط اللازمة من أجل تنفيذه. وحين يتحقق الخفض يعتبر أنه حقق انتصارا بمعيار هدفه الرئيسى. فقرار التخفيض يعنى (مع السياسات المصاحبة) ضمان استمرار التعامل بين الدولة التابعة والدول المسيطرة بالأسعار التى تحددها الأخيرة وبشروطها، وإذا كان الإجراء يؤدى إلى احتمال زيادة تدهور معدل التبادل الدولى بين الدولة النامية والدول المسيطرة، وإلى زيادة العبء الذى يتحمله الاقتصاد الوطنى لتوفير النقد الأجنبى اللازم لسداد خدمة الدين الخارجى، وإلى زيادة قيمة رأس المال الأجنبى الوافد للاستثمار مقوما بالعملة المحلية (مما يشجعه على المجىء وعلى تحقيق التنمية بالانتشار)، فإن كل هذا هو بالتحديد استمرار التعامل مع الدول المسيطرة بالأسعار التى تراها الأخيرة مناسبة.

ومن الشروط التى تعتبر ملائمة إقرار حرية التحويل لغير المقيمين وللمقيمين، وتوحيد سعر الصرف. وترتبط هذه الشروط بوضوح مع هدف« تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال»، لأن تعدد أسعار الصرف يمكن أن تستخدمه الدولة كأداة لها فعل الإعانات والإعفاءات الضرائبية أو التمييز فى التعريفة الجمركية، للتحكم فى الواردات، أو لحفز أنواع معينة من الصادرات (منظورة وغير منظورة)، أو لحماية بعض القطاعات الاقتصادية. والقيود على حرية التحويل يمكن تحقيق بكفاءة نفس النتائج. وكما يتطلب تحرير التجارة الدولية« تحريم هذه النتائج، فلابد أن ينعكس نفس الموقف فى السياسة النقدية التى يفرضها الصندوق.

إن صندوق النقد لا يغفل عن حقيقة أن السياسة النقدية والتثبيت يرتبطان عضويا مع شبكة الممارسات الأخرى فى المجتمع. ومجموع السياسات التى يقودها الصندوق (والجهات الأخرى) يشكل الأوضاع الاقتصادية (وضمنها السياسة النقدية) على نحو مناسب للتبعية؛ أى للانصياع لمصالح وتوجيهات الدول المسيطرة. ويتخذ ذلك وضعا مؤسسيا محددا فى المجال النقدى من خلال الصندوق، الذى أصبح مخولا من الناحية الفعلية بتحديد السياسة النقدية (وعلى رأسها التحكم فى سعر الصرف) فى الدول التابعة، خدمة لهدف «تيسير الغزو والإلحاق الاقتصادى». إن العملة المستقلة فى الدولة التابعة لا تزيد الآن عن كونها مسألة رمزية كالعلم والنشيد الوطنى. ولكن مهمة هذه العملة وقيمتها تخرج تماما عن قرار الدولة التابعة. والحقيقة أن الدول التابعة بحكم تعريفها – تخضع فى اتجاهها إلى التوسع أو الانكماش فى النشاط الاقتصادى لحالة الدولة المسيطرة، بل تسعى الدول المسيطرة إلى التخفف من أزماتها الاقتصادية بتصدير ما تستطيع تصديره من أعبائها إلى الدول التابعة. وقد انعكس ذلك فى تكبد الدول التابعة لخسائر فى إطار تبعيتها النقدية منذ انهيار نظام بريتون وودز[146]

(146)نظام بريتون وودز وضع أساس أسعار صرف ثابتة للعملات على أساس قاعدة الذهب الدولية. توقف العمل به فى أغسطس 1971 عندما ألغت الولايات المتحدة تحويل الدولار إلى ذهب، توالى تعويم كثير من العملات لكى يتحدد سعر صرفها حسب العرض والطلب على هذه العملات فى أسواق الصرف الأجنبى. ويحدث عادة أن تتدخل السلطات النقدية لمنع الذبذبات الشديدة أو المفتعلة.

وشيوع الكساد التضخمى، فأصبح على الدول التابعة (منذ أواخر الستينيات) أن تقوم بتعويم عملتها، أو تثبيتها، أو تحتفظ بقيمة عملتها أمام عملة واحدة رئيسية بينما يسمح لهذه القيمة بالتغير بالنسبة للعملات الأخرى الرئيسية (حسب الحالة وتحت ولاية صندوق النقد فى كل الأحوال)، ويختلف هذا الوضع تمام الاختلاف عن نظام يحافظ تلقائيا على علاقاتها ببعض العملات الرئيسية. ولن تحل مشكلة الاتباع هذه إلا إذا توصل «الكبار» إلى نظام نقدى جديد مناسب لعلاقات القوى بينهم؛ أى إذا تمت إعادة تشكيل مستقر ومناسب للتبعية.

إن الأهمية المتعاظمة للجانب النقدى فى المعاملات الدولية (على النحو الذى نلحظه) مسألة حديثة نسبيا، وترتبط - موضوعيا - بظهور النقود الورقية ثم الكتابة، ولكن الوزن الذى يعطيه الصندوق لهذه المسألة فى تعامله مع الدول التابعة، يظل - مع ذلك - مبالغا فيه، وهو يغلب خطه العام بصددها فى كل الحالات، ولا يفسر ذلك إلا اتساق هذا الموقف مع هدف تيسير الغزو، والإلحاق الاقتصادى الذى يتطلب تثبيت أو ضبط معدلات التحويل إلى العملات الرئيسية (أو إلى عملة معينة قوية تمثل الدولة صاحبة النفوذ الخاص)، كى يطمئن أصحاب الأعمال فى الدول المسيطرة (أو الدولة المسيطرة بشكل أساسى) إلى ضمان مصالحهم من استمرار وتوسع التعامل. وفى حالة اتخاذ التنمية المستقلة هدفا رئيسيا تختلف النظرة تماما لوزن ومهمة السياسة النقدية، فمن حيث الوزن يترتب على الهبوط بالتجارة الخارجية إلى مرتبة أنها وسيلة لخدمة التنمية، هبوط مماثل لوزن قضايا سعر الصرف (ما يرتبط بها) عن الوزن النسبى الذى يعطيه الصندوق لهذه الأمور. ومن حيث الوظيفة، فإن الخلاف ينبع أيضا من طبيعة الوظيفة المرشحة للعلاقات الدولية فى نموذجى التنمية بالانتشار والتنمية المستقلة، فالتنمية المستقلة أكثر قدرة واهتماما بالتعامل مع التجارة الخارجية فى مضمونها الحقيقى؛ أى باعتبارها انتقالا للسلع والخدمات بين الدول المختلفة وفقا لاحتياجات فعلية (تحددها التنمية المستقلة لإشباع الحاجات الأساسية)،

«ومضمون» التوازن فى ميزان المدفوعات (وغيره من مشكلات التعامل الخارجى) يأتى فى هذه الحالة قبل شكل «التوازن» وبتعبير آخر تأتى مكونات ميزان المدفوعات قبل نتيجة ميزان المدفوعات. وفى هذا الإطار يمكن إخضاع سعر الصرف والسياسة النقدية للإرادة المستقلة للدولة، وحين يتركز الانتباه على مكونات التعامل الدولى بشكل مخطط، وتلتقى وظيفة الأسعار كموجه للاستجابة مع تقلص حجم الدائرة التى تلعب فيها السياسة النقدية دورا متميزا. ولكننا نلحظ فى المقابل أن عين الصندوق مصوبة فى المقام الأول إلى شكل التوازن (وهذا يتسق مع اهتمامها بالهدف الرئيسى) وبالتالى إلى أثر تدهور التوازن فى المعاملات الدولية على الأسعار وعلى مستوى النشاط الاقتصادى التابع، وبالتالى على وسائل العودة بالعجز إلى الحدود المسموح بها وهذا التركيز على انتظام الأداء (شكلا) فى العلاقات الدولية تترك للحكومات والاحتكارات الغربية مهمة تشكيل مضمونه، إلا أنه أدى إلى تركيز الانتباه إلى الجوانب النقدية فى التعامل الدولى، بحيث بدا النظام النقدى كما لو كان هدفا مستقلا، ولكن لا يجوز لاقتصادى وطنى أن يقع فى هذه الخديعة.

إن المطالبة بعودة النظام النقدى إلى وزنه ودوره الصحيح - من منظور التنمية المستقلة - والمطالبة بالتركيز على مضمون التعامل الخارجى، وعلى النظر إلى النقود باعتبارها أداة للوفاء بالالتزامات النقدية الناشئة عن نوع التصدير والاستيراد المرغوب فيه، لا يتجاهل أن تحول العالم إلى النقود الورقية والكتابية، رتب موضوعيا التزامات محددة على الدول المختلفة. فالنقود الورقية تتطلب من الحكومات إدارة رشيدة للإصدار، وللمحافظة على القيمة الفعلية للنقود، فهذه مسألة لها أهمية كبرى فى التعامل الداخلى والخارجى. وإذا كان التحرر من سياسات الصندوق - إلى أقصى حد ممكن - مسألة مطلوبة، فإن هذا التحرر ليس مجرد تمرد عابث ولكنه سياسة مسئولة، تهدف إلى تحديد سعر مناسب للصرف، وتحرص على «شكل» ميزان المدفوعات رغم أولوية «مضمونه»، وإذا كان مرفوضا مبدأ اتساق هيكل الأسعار «المحلية» بشكل عام مع هيكل الأسعار فى أسواق الدول المسيطرة، فإن هذا لا يعنى عدم الاسترشاد باتجاهات الأسعار فى هذه الأسواق بطبيعة الحال، وينقلنا هذا إلى النقطة التالية.

(7) فحزمة السياسات التى تتضمنها تعليمات الصندوق إلى الدول التابعة تتضمن «تحرير» الأسعار المحلية ومكافحة التضخم. وبالنسبة للأسعار، فإن تعامل الدول المسيطرة مع الدول التابعة (باعتبارها مناطق نفوذ وأسواقا مفتوحة) لا يتطلب فقط نظاما نقديا مستقرا لتسوية الحسابات الدولية (بشروط الدول المسيطرة)، ولكن يتطلب أيضا محاولة للتوصل إلى أسعار موحدة للسلع والخدمات فى أسواق الدول التابعة والدول المسيطرة (كما تحددها الأخيرة) باستثناء ما تضيفه نفقات النقل والتأمين أو الرسوم الجمركية. ولذا كان طبيعيا أن يضمن الصندوق تنفيذ هذا المطلب، كما ضمن التحكم فى أسعار الصرف.

وبداية نعيد التأكيد على أن حكاية الأسعار لا تستند إلى نظرية علمية، بقدر ما تفقد قضية السوق والتجارة الدولية أى سند من نظرية علمية مجربة. ليست القضية طبعا ما إذا كان هناك سوق أو لا فى الدول الغربية[147]، فالسوق قائم إذا كان المقصود أن هناك تبادل وهناك عرض وطلب على مستوى قومى (أو على مستوى أكثر اتساعا الآن)، ولكن السوق باعتباره مؤسسة لتحقيق التشغيل الأمثل ليس له وجود، «وإذا نجحت هذه الدول – كما يقول ميردال – فى تحقيق تناسق بين المصالح الفردية، وهو ما حققته هذه الدول بالفعل، فإن هذا التناسق ليس هو التناسق القديم الذى نادى به (القانون الطبيعى) أو نادت به (المنفعة) أو (نظرية التوازن الاقتصادى)؛ أى أنه ليس تناسقا تخلقه القوى الطبيعية فى السوق، وإنما هو – إلى حد بعيد – (تناسق مقصود) خلقته سياسة التدخل التى يقوم بها المجتمع المنظم فى عمل السوق، التى إذا تركت ونفسها تؤدى إلى الفوضى»[148]

(147)استخدام فؤاد مرسى مقولة السوق قاصدا مجرد الاعتراف بشبكة العلاقات بين العرض والطلب كحقيقة موضوعية، ففى حديث عن قضية التنمية يقول «إن القول بعجز آليات السوق قول غير دقيق فليست المسألة هى أن قوى السوق عاجزة، وإنما المسألة هى أن السوق نفسها لم تتكون بعد.. إن مهمة التخطيط كأسلوب للتنمية ومبدأ لتنظيم الاقتصاد القومى هى أنه يعمل على تكوين السوق لا أن يلغيها» انظر: محاولة لصياغة المفهوم المادى للتنمية الاقتصادية، (القاهرة: معهد التخطيط القومى، 1977)، ص 92 – 95. وهذا الكلام لا غبار عليه ولكن فؤاد مرسى لم ينتبه إلى أنه يستخدم مصطلح السوق هنا بمفهوم يختلف عن المفاهيم الأخرى المستخدمة فى الكتابات الاقتصادية الغربية.

(148)ميردال، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 41.

. على ضوء هذا النسق لأسطورة السوق، ينبغى أن نفرق بين مفهومين لاستخدام الأسعار. مفهوم يعتبر الأسعار صحيحة (السائدة حاليا والمتوقعة فى المستقبل)، ويعتبر أنها تقدم بالتالى معايير موضوعية ينبغى اتباعها (ويرتبط هذا المفهوم بأسطورة السوق ونظرية التجارة الدولية). والمفهوم الآخر استخدام الأسعار بمعنى استخدام السياسة السعرية فى توجيه النشاط الاقتصادى والتنمية؛ أى الإجراءات المصممة للاحتفاظ بالأسعار كما هى، أو تغييرها بطريقة مقصودة، حسب الأهداف المحددة. والمفهوم الأخير (أى الأسعار كسياسة وليس الأسعار كقدر) هو المفهوم الصحيح للأسعار ولدورها فى الاقتصاديات الغربية الواقعية، إلا أن بعثات الصندوق تصر على عرض تعليماتها كما لو كانت صادرة عن المفهوم الأول. فهى تستخدم مقولات السوق والأسعار والتكلفة المقارنة بوقار وهيبة من يتحدث باسم نظرية علمية مقدسة. وواقع الحال أن البعثات فى تناولها للأسعار، كما فى الأمور الأخرى، مجرد داعية لسياسات مناسبة لهدف الصندوق.

إن تعليمات الصندوق تتوجه إلى تسوية الأسعار النسبية فى سوق الدولة التابعة مع الأسعار النسبية فى سوق الدول المسيطرة. بتعبير آخر فإنها تسعى لأن يكون هيكل الأسعار فى الدولة التابعة انعكاسا (أو تابعا) لهيكل الأسعار فى الدول المسيطرة. ولا يقتصر الأمر على السلع والخدمات الداخلة فى التبادل الدولى (وهذه جبهة يعمل بها سعر الصرف). ولكن تمتد التعليمات أيضا إلى السلع والخدمات المحلية؛ أى التى لا تدخل فى التبادل الدولى. وهذه مجرد سياسة تخدم هدف التوسع فى الغزو والإلحاق الاقتصادى. فالأسعار المصممة فى الدول المسيطرة – كما قلنا – تجعل التكلفة المقارنة فى الدولة التابعة – دائما – فى صف اختيار التوسع فى القطاع الأولى، أو فى الصناعات الأقل ديناميكية؛ إذ يكفى رفع أسعار الآلات والتكنولوجيا ومستلزمات الإنتاج لصناعة ما، لكى تكون إقامة هذه الصناعة عملية غير اقتصادية، خاصة مع سياسة الباب المفتوح الذى يتيح استيراد المنتج النهائى بلا عوائق، وتعمل لعبة الأسعار أيضا على أن يكون المنتج النهائى بسعر يقل أحيانا عن مستلزمات الإنتاج اللازمة لصنعه محليا.

إن الأسعار مصممة فعلا على نحو يعيد إنتاج التقسيم الحالى للعمل الدولى، والامتثال لتوجيهات هذه الأسعار، ومنع أى تدخل من الدولة لمعالجة تشوهاتها، هو إصرار على أن تؤدى الأسعار المتحيزة إلى نتائجها المرسومة، والحرص على أن يمتد تحرير الأسعار من السيطرة الحكومية إلى السلع والخدمات المحلية هو تأكيد أيضا على نفس النتيجة، فهو تيسير لحسابات التكلفة والمقارنة بالنسبة للمستثمر الأجنبى، بحيث يتحرك ويقرر فى الأسواق المختلفة وسط متغيرات سعرية مشابهة للمتغيرات العاملة فى بلده والنتيجة المتضمنة فى ذلك هو منع احتمال تدخل الحكومة فى الأسعار لتقديم امتيازات للمستثمر المحلى على حساب المستثمر الأجنبى، بل ومنع السلطات المحلية من استخدام الأسعار المحلية فى توجيه المستثمر الأجنبى (أو التدخل فى قراراته) وفق أولوياتها.

والمقابل لكل ذلك – من منظور التنمية المستقلة كهدف رئيسى – هو الحرص على هيكل مستقل للأسعار؛ أى عزل (أو تحرير) الأسعار الداخلية عن تقلبات وتحيزات الأسعار الخارجية، دون تجاهل لمستويات الأسعار فى الدول المسيطرة، أو التكلفة المقارنة، ولكنه يعنى بالقطع ألا تخضع اختيارات التنمية لهذه الأسعار فى المقام الأول، وبالتالى تتضمن السياسة المستقلة والمخططة للأسعار استخدام أشكال مختلفة (ومحسوبة) من التدخل المركزى، سواء لدعم قطاعات اقتصادية معنية بإشباع حاجات أساسية، أو لمعادلة التحيزات الضارة فى الأسعار الخارجية، أو لرفع أسعار المستلزمات والمنتجات غير الضرورية. وسبق أن أوضحنا أن هذا الموقف ليس بدعة، فالأسعار – كسياسة – تصمم فى الدول الغربية (وفى الدول الاشتراكية من باب أولى) لتحقيق أهداف تحددها، وإلى المدى الذى يتطلبه هذا التحقيق. إن تسعير النفط الخام المنتج فى الشرق الأوسط عند مستويات منخفضة لسنوات طويلة لم يكن قانونا علميا، ولكن كان سياسة فرضتها مصالح الدول المسيطرة، ونفذتها الولايات المتحدة عبر شركاتها، وبقوتها السياسية والعسكرية، فكانت هذه الطاقة الرخيصة ذات أثر فى نهضة اقتصاد أوروبا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، لا يقل عن أثر مشروع مارشال(149)، ولكن دعم بعض الصناعات الوطنية فى دولة تابعة من خلال إمدادها بطاقة منتجة محليا، تباع لهذه المشروعات بسعر التكلفة، يعتبر (عند الصندوق) عدوانا خطيرا على «قوانين السوق» «وموضوعية» الأسعار.

(149) انظر :

Peter A. Odell, Oil and World Power, Back ground to the Oil Crisis, (Penguin, 1975), P. 42.

وإذا انتقلنا من ذلك إلى ما يرد فى تعليمات الصندوق بخصوص التضخم، فإن الأسلوب المتاح أمام الصندوق، اتساقا مع هدفه وهدف الجهات الأخرى، هو التدخل فى إدارة الطلب الإجمالى من خلال التحكم فى الائتمان الداخلى (المصرفى)، بتعيين سقوف على الزيادة فى مثل هذا الائتمان، وينعكس ذلك فى السياسة المالية بالحد من لجوء الموازنة العامة للتمويل المصرفى (إذ تتضمن معظم البرامج سقوفا خاصة للائتمان المحلى للحكومة). ويعنى هذا عادة خفض الإنفاق الحكومى، وبالذات فى اتجاه الحكومى، وبالذات فى اتجاه مشروعات الرفاهة، ودعم الأسعار لبعض السلع الضرورية، وليس فى اتجاه الخدمات والحوافز الموجهة لدوائر الأعمال العليا. ويتجه البرنامج أيضا إلى علاج ما يعتبره اختلالا فى هيكل الأسعار الأجور، ويعنى ذلك تجميد الأجور دون مساس بعوائد التملك. وهذا الأسلوب يبدو قاصرا، وانحيازاته الاجتماعية واضحة، ولذا يحدث عادة أن يواجه البرنامج بمعارضة واسعة من الطبقات والفئات التى يفرض عليها عبء مكافحة التضخم بهذا الأسلوب، فتضطر السلطات المحلية – فى أحيان كثيرة – إلى التساهل فى تجميد الأجور، أو فى تخفيض الإنفاق العام، ويفشل البرنامج بالتالى فى كبح جماح التضخم على نحو فعال. وسهل جدا أن يتصدى الاقتصادى الوطنى لهذا الجانب من سياسات الصندوق. سهل جدا أن يقال إن سياسة الصندوق فى معالجة التضخم تهزم نفسها بنفسها، وإن علاج التضخم على نحو جاد يتطلب سياسات متكاملة (اقتصادية) تختلف عن توصيات الصندوق. ولكن هذا هو الفارق بين سياسة لمكافحة التضخم موجهة للخارج (أى لخدمة الهدف الرئيسى للصندوق)،

وبين سياسة لمكافحة التضخم موجهة للداخل (أى فى إطار، ولخدمة هدف التنمية المستقلة). والصندوق يعفى اقتصاديينا – فى الواقع – من عناء شرح وجهة نظرهم، فهو يسلم بأنه «حين ينص البرنامج على زيادات ضخمة فى الأسعار، وعلى تخفيض كبير فى سعر العملة، فإن معدلات التضخم سوف تزداد فى الوقت الذى تحدث فيه التعديلات الضرورية فى الأجور النسبية والأسعار»، ولذا «واجهت السياسات المتعلقة بالأسعار والأجور عقبات أكبر نسبيا من تلك التى واجهتها السياسات الاقتصادية الأخرى. ويرجع السبب أساسا إلى اعتبارات اجتماعية وسياسية».. ولابد من التأكيد على أنه كان «لبعض إجراءات السياسة التى انطوى عليها البرنامج تأثير كبير فى توزيع الدخول. وكان من شأن العجز السياسى عن توزيع هذه التأثيرات توزيعا عادلا الحيلولة دون إدماج سياسات معينة فى البرنامج. وفى بعض الحالات نشأت عنها مشكلات خطيرة فى تنفيذها»[150].

إن الصندوق لا يحتاج إذن من يفهمه قصور سياسته فى هذا المجال. فالمسألة هى أن ما يهم الصندوق – فى المقام الأول – هو ألا تصل الأمور إلى درجة أن يعصف الاختلال الداخلى بما أنشأه من توازن خارجى. والمقصود هنا هو تبعية الأسعار فى الدول التابعة للأسعار الخارجية. فانفجار التضخم، وانهيار القدرة الشرائية للعملة المحلية، يهدم العلاقة التى حددها الصندوق بين أسعار الداخل والخارج من خلال سعر الصرف. إن صندوق النقد يدرك أنه لا يمكن أن يوقف التضخم تماما فى ظل المعطيات الدولية والمحلية التى تحدد سياساته، ومع معدلات التضخم السائدة فى الدول المسيطرة. وهو لا يقصد – وفقا لذلك – إلى أكثر من النتائج المحدودة التى يحققها فى هذا المجال، والتى تعنى تعايشا مع معدلات معينة من التضخم. وكما فى ميزان المدفوعات، يحدث التدخل فقط إذا تجاوزت هذه المعدلات ما قدرها لها. وإذا فشلت برامجه فى هذا المجال (لسبب أو آخر) فإنه يملك دائما إجراء مكملا أو تعويضيا بأن يلزم الدولة التابعة بمزيد من تخفيض سعر الصرف.

(150) ت. م. ريتشمان، «المعونة المشروطة لصندوق النقد الدولى ومشاكل المواءمة 1973 – 1975»، التمويل والتنمية، العدد 15، ملحق الأهرام الاقتصادى، (15 يناير 1979) (يشتمل المقال على استعراض لواحد وعشرين تدبيرا احتياطيا منحها الصندوق دعما لبرامج تحقيق الاستقرار فى 81 بلدا من البلدان الأعضاء).

(8) نصل أخيرا إلى قضية التنمية، فالتزام الدولة التابعة بالسياسة النمطية (النقدية والمالية) التى يباشرها الصندوق، يضمن انتظام النشاط الاقتصادى التابع، ويخلق الجو المناسب للنمو بتشجيع مبادرات رأس المال الأجنبى والمحلى. ولا شك أن توفير هذا الجو (الذى يفترض أيضا وبالتوازى جوا سياسيا ملائما) يشجع فعلا المستثمرين الأجانب وشركاءهم المحليين، ولكن مسألة أن هذا يحقق تنمية شاملة موضوع آخر ومختلف. وقد كان ضروريا – فى هذا النطاق – أن يسبغ الصندوق حماية خاصة على حقوق أصحاب التدفقات الرأسمالية الأجنبية، ويتمثل ذلك فى تعليماته حول تبويب المعاملات التى يتألف منها ميزان المدفوعات، فتأكيدا لحرية الدخول والخروج لرأس المال، يوضع بند الفوائد والأرباح وما أشبه كمدفوعات فى باب المعاملات الجارية (وليس فى باب المعاملات الرأسمالية كما يقضى المنطق الطبيعى للأمور)، ويعنى ذلك أن الدول التى تلتزم أمام الصندوق بإبقاء عملتها قابلة للتحويل، لا يجوز أن تفرض أى قيود على تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية وفوائد القروض الخارجية، لأن اتفاقية الصندوق تمنع فرض القيود على المدفوعات الجارية[151].

---

(151)انظر شريل باير، فخ القروض، مرجع سابق، ص 15.

يكتب إيفانز فى هذه النقطة «إن مسألة المعاملة التى ينبغى أن يلقاها دخل الاستثمارات، أو استهلاك الاستثمارات، قد أثارت عمليا الموضوع الذى قد يفسر لماذا اختار واضعو اتفاقية الصندوق أن يعتبروا الفائدة والدخل الصافى – تحديدا – مدفوعات لمعاملات جارية. كلما كان البلد حرا فى تنظيم تنقلات رؤوس الأموال، كان باستطاعته أن يضع شروطا على دخول رؤوس الأموال إليه، فإنه يفترض أحيانا أن باستطاعته أيضا – وكإجراء لضبط رؤوس الأموال أن يطلب من المستثمر أن يتخلى عن إخراج الدخل من البلاد وعن استهلاكه كشرط للسماح بدخول رؤوس الأموال. ولكن الأمر ليس كذلك كما توضح المادة السادسة من القسم الثالث. فمثل هذا الطلب سيشكل بوضوح قيدا على مدفوعات العمليات الجارية. وهو بالتالى محرم وفق اتفاقية الصندوق».

James G. Evans, «Current and Capital Transactions, How The Fund Defines Them», Finance and Development, (September 1968), p. 34.

من خلال هذا الالتزام بالسياسة النمطية لصندوق النقد، يتسلم البنك الدولى للإنشاء والتعمير مهمته الخاصة. وواضح تماما منطق أن تكون عضوية الصندوق شرطا لعضوية البنك، كما أن عضوية البنك شرط للانضمام إلى هيئة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية فالانتظام فى سياسة الباب المفتوح – كما يقال – يهيىء ظروفا موضوعية لتحقيق ما تتطلع إليه الدول «النامية» من تنمية اقتصادها. والصحيح أن الانتظام فى سياسة الباب المفتوح – التى يواليها صندوق النقد – هو المدخل والضمان بأن تكون التنمية «تنمية بالانتشار»؛ أى تنمية تابعة. ولكن ضبط توجهات هذه التنمية فى أفق زمنى أبعد، وبلا انحراف عن الهدف، يتطلب تخطيطا ومؤسسة متخصصة ومجرد التذكير بطبيعة السلطة الحاكمة فى البنك الدولى (كما فى الصندوق) يكفى لكى نبدأ أى تحليل من منظور أنه يتحرك باسم أصحاب المصلحة فى فرض تقسيم معين للعمل الدولى، وتصبح مهمة التحليل الجاد – بعد ذلك – هى معرفة الوسائل التى يستخدمها البنك لإعادة إنتاج التنمية التابعة والتوسع فيها. إن البنك الدولى يتحرك فعلا كوكيل للأسواق المالية الغربية فى الدول التابعة، فهو من خلال بيع سنداته فى الأسواق المالية – يضمن لأصحاب رؤوس الأموال عائدا مجزيا من تشغيلها بلا مخاطر فى الدول التابعة، وتيسر هذه العملية للشركات العابرة الجنسية توريد المنتجات اللازمة للمشروعات. ولكن أهم من هذا الدور ما يؤديه البنك كمستشار وكطليعة اقتحام بالنسبة للمستثمرين الأجانب. ويتحقق دوره كمستشار من خلال التقارير التى يقدمها عن الدول الأعضاء، ومن خلال المعلومات المتوافرة لديه عن هذه الدول. وكطليعة اقتحام، فإن البنك يسعى إلى «إقناع» الدول المعنية بإطار استراتيجية تنموية، أو برنامج استثمارى محدد، يضعه خبراء البنك وفق المزايا النسبية لكل دولة كما عينتها أسعار صندوق النقد. ولا شك أن إلزام الدولة المعنية بمشروعات محددة (فى إطار التقسيم العام للعمل الدولى)

يعتبر تمهيدا هاما للطريق أمام المستثمرين المحتملين. ولكن يضاف إلى هذا أيضا، التمهيد الذى تمثله استخدامات قروض البنك فى إقامة هياكل ارتكازية مناسبة لمشروعات المستثمرين، ويضاف كذلك تدخل البنك لصياغة الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية على نحو مناسب للهدف، ويشمل التدخل ضمان أكبر حقوق ممكنة للمستثمرين فى قوانين الدول التابعة، ومن خلال «المركز الدولى لفض منازعات الاستثمار» الذى أنشأه البنك عام 1967 لكى «يشجع تدفق الاستثمار الخاص إلى الأقطار الأقل نموا»[152].

وتشمل صياغة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تشجيع القطاع الخاص المحلى من خلال سياسته فى الإقراض، أو من خلال تدخلاته السياسية، واعتماد البنك الدولى على القطاع الخاص فى الدولة التابعة كركيزة محلية فى نموذجه للتنمية مسألة لا تحتاج إلى استطراد وبرهان، والتعديلات الجزئية فى سياسة الإقراض فى السنوات الأخيرة لا تعنى تخليا عن هذا الخط. فقد أبدى البنك منذ أوائل الستينيات استعدادا للمرونة فى هذا المجال، فلم يستبعد احتمال تقديم أية قروض للمشروعات التى تمتلكها الدولة إذا «لم يكن رأس المال الخاص متوافرا، وإذا اقتنع (البنك) بعد فحص شامل بأن مشاركة الحكومة لن تكون ذات تأثير ضار جدا على توسع المبادرة الخاصة والمشروع الخاص»[153].

(152) انظر :

Policies and Operations of the World Bank, IFC and IDA. Prepared by the Staff April 1962 (Amended to June 30,) 1963), Published by (Washington D.C: International Bank for Reconstruction and Development, 1963), 20433, p. 100.

(153) Ibid., p. 34

ولكن ظلت قروض البنك للمشروعات الصناعية التى تمتلكها الدولة محدودة جدا من الناحية العملية حتى تغير الاتجاه أخيرا، ووصل الحال فى عام 1978 إلى أن كانت كل قروض البنك المخصصة للصناعة مقدمة لمشروعات صناعية تابعة للدولة. كذلك كان البنك لا يقدم فى الماضى قروضا لشركات تمويل التنمية التى تمتلكها الحكومات أو للمشروعات الصغيرة، غير أن البنك قدم خلال عام 1978 حوالى 60٪ من القروض التى يقدمها فى هذا الشأن لشركات تمويل التنمية التى تمتلكها الحكومات، ومن المتوقع أن توجه 30٪ من القروض المخصصة لهذه الشركات للمشروعات الصغيرة فى عام 1980. ويعلق محبوب الحق على هذا الاتجاه بأن «البنك يدرك أنه يواجه عالما مختلفا بقضاياه المعقدة ومن ثم لا يمكن للبنك أن يبقى جامدا أو متمسكا بأهداب النظرية، وبعيدا عن التطبيق العملى»[154].

والتعليق صحيح إذا كان يعنى أن البنك طوع وسائله ليخدم نفس الهدف، فقد اكتشف البنك مثلا أن شركات التمويل الخاصة قد لا تنشأ أصلا فى بعض البلاد، أو قد لا تنهض بمسئوليتها بالكفاءة المناسبة، وفى نفس الوقت يتعذر على البنك الإشراف المباشر على القروض المقدمة للمشروعات الخاصة (وخاصة إذا كانت صغيرة)، ولذا كان طبيعيا أن يعتمد على وسيط حكومى يتولى المسئولية، ويضمن تنفيذ الالتزامات المختلفة قِبل البنك. أيضا حدث أن قيام مشروعات صناعية تمتلكها الدولة أصبح أمرا واقعا فى الدول التابعة، ولم يعد ممكنا أو مقبولا تجاهل هذا القطاع، خاصة بعد أن أثبتت التجربة العملية أنه حتى فى التنمية التابعة يتطلب الأمر تدخل الدولة باستثمار مباشر فى مشروعات إنتاجية معينة، يعجز أو يعزف الاستثمار الخاص (الأجنبى والمحلى) عن القيام بها، رغم أهميتها فى تمهيد الطريق أمامه، وعلى ذلك كان طبيعيا أن يعدل البنك عن أسلوب المعارضة الفجة لأى مشروعات صناعية يقيمها القطاع العام، ويتحول إلى سياسة الاحتواء التى تضمن ألا يكون هذا القطاع العام «ذا تأثير ضار جدا على توسع المبادرة الخاصة والمشروع الخاص»

(154) محبوب الحق، «الاهتمامات المتغيرة لسياسات البنك الخاصة بالإقراض»، التمويل والتنمية، العدد 13.

. إن موقف البنك الدولى من دعم القطاع الخاص مسألة لا تحتاج - كما قلنا - إلى برهان. والخبرة المصرية فى هذا المجال واضحة، ولكن ما يهمنا تأكيده فى هذا الصدد هو أن البنك الدولى (ومن يمثلهم) يتشبثون بهذا الموقف، أو هذا النموذج، بسبب تعصب أيديولوجى، فالموقف لا يزيد عن كونه سياسة تشكل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحلية على نحو يدعم التنمية التابعة، فانتشار رجال الأعمال المحليين يجعل الشريك المحلى للمؤسسات الخارجية العملاقة فى السيطرة على النظام، أفرادا متناثرين أو مؤسسات صغيرة. وهؤلاء الأفراد (الذين يرتبطون بالمصلحة مع الجهات الخارجية) ركيزة اجتماعية محلية للعلاقات غير المتكافئة. ولا شك أن قيام نظام اقتصادى على مؤسسات وطنية كبيرة، تدار مركزيا، يخلق أساسا لعلاقات إنتاج، أو لوضع مؤسسى، يصعب فرض التبعية بكل شروطها.

على أية حال، التنمية بالانتشار، التى تروج لها المؤسسات الغربية، ويقودها البنك الدولى، هى الحصاد الموعود والمقدم - كمبرر وحافز للدول التابعة - كى تقبل ما يقدم إليها من توصيات. ولذا يكون هاما - فى ختام هذا العرض - أن نشير إلى النتائج التى أسفرت عنها هذه التنمية التابعة التى يقودها البنك الدولى. ومرجعنا فى ذلك «تقرير التنمية العالى» (1978) الذى أعده البنك نفسه. لقد استعرض التقرير تطور التنمية خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية، وانتهى إلى تأكيد النتيجة المعروفة، وهى أن «التقدم فى مجال التنمية حتى الآن لم يكن سريعا بالدرجة الكافية، كما لم يتسع نطاقه بشكل كاف بحيث يسفر عن تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون فى حالة فقر شديد»

. وماذا عن توقعات المستقبل فى ظل تنمية ترتبط معدلاتها «بعوامل خارجية هى الأسواق اللازمة لصادراتها، وأسعار الصادرات، وإمكانية الحصول على رأس مال دولى للمساهمة فى تمويل الاستثمارات»؟ «يتفق معظم المراقبين على أن الاقتصاديات الصناعية ستنمو خلال العقد القادم بمعدل أكثر بطئا من نسبة الـ 5٪ سنويا التى كانت تحققها فى أوائل السبعينيات. وقد افترضنا فى إعداد هذه الدراسة، أن تحقق مجموعة البلاد الصناعية متوسط معدل نمو يبلغ 4.2٪ سنويا فى الفترة من 1975 – 1985. وسوف ينعكس انخفاض نشاطها الاقتصادى فى شكل نمو أبطأ فى التجارة الدولية، كما أن هذا الانخفاض يعتبر أحد أسباب زيادة ضغوط الحماية التى تمارسها ضد الواردات من البلاد النامية».

ويقال – فى تقرير البنك أيضا – إن صافى التدفقات السنوية من جانب معونات التنمية الرسمية لن يقترب بدرجة محسوسة من الهدف الذى تمت الموافقة عليه دوليا (أى تخصيص الدول المانحة 0.7 فى المائة من إجمالى ناتجها القومى لهذه المعونة) إذ أن حجم المعونة – حسب أفضل التقديرات – لن يمثل أكثر من 0.39 فى المائة من الناتج القومى الإجمالى للدول المانحة بحلول عام 1985، وكان 0.36 فى المائة فى عام 1975. ومع ذلك فإن هذا التحسن الطفيف فى النسبة «من المحتمل عدم تحقيقه، ما لم تزد الدول الثلاث الكبرى المانحة للمعونة – وهى الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان – التزاماتها تجاه المعونة إلى حد كبير. وتصدر التصريحات المؤيدة لبذل الجهود لزيادة هذه المعونة فى البلاد الثلاثة، غير أن هذه التصريحات لم تترجم بعد إلى أعمال». وماذا عن الإقراض الدولى تبعا لشروط السوق من المصادر الخاصة والعامة؟ يقول تقرير البنك إنه رغم التوقعات حول انخفاض معدل الزيادة فى التدفقات السنوية عبر هذه القناة خلال السنوات حتى عام 1985 فإنه «توجد بعض الشكوك فيما إذا كانت التدفقات ستزيد بالفعل بالسرعة التى يقتضيها الأمر». وإذا انكمشت تجارة الدول «النامية»

مع الدول الصناعية، ووضعت فى وجه صادراتها القيود، وإذا صاحب ذلك هبوط فى معدلات التدفقات المالية (مع زيادة الشروط صعوبة)، ماذا تكون التوقعات بالنسبة لتنمية بالانتشار؛ أى تنمية تخضع فى معدلاتها للمتغيرات الخارجية فى المقام الأول؟ يقوم تقرير البنك الدولى «إن المعدل المضطرب للانتعاش الاقتصادى فى البلاد الصناعية والشكوك المتزايدة، قد أثرا فى التجارة الدولية وتحركات رأس المال بما جعل البيئة الدولية غير مواتية تماما بالنسبة لإحراز تقدم فى البلاد النامية عما كانت عليه طوال فترة طويلة من الخمسة والعشرين عاما الماضية». أى أن النتائج المتوقعة فى الأعوام القادمة أسوأ من نتائج الفترة الماضية التى اعترف البنك بأنها أيضا كانت سيئة. فمعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى الدول النامية كانت (حسب تقديرات التقرير) 5.9 فى المائة فى الفترة 70 – 1975 وينتظر أن تهبط إلى 5.7 فى المائة (فى أحسن الأحوال) خلال الفترة 75 – 1985. «وتبين احتمالات المستقبل أن 17 فى المائة من سكان البلاد النامية سيبقون فى حالة فقر شديدة حتى حلول عام 2000» (حوالى 600 مليون شخص) وبالتالى فإن «الأمر الواضح الذى يثير الإزعاج هو أن الفقر الشديد سيبقى مشكلة ذات أبعاد هائلة حتى نهاية القرن الحالى»[155].

إن هذه النتائج والتوقعات التى توصل إليها البنك الدولى، تمثل دعما نظريا لموقفنا، وتمثل إدانة صريحة لنموذج التنمية التى يسعى البنك نفسه إلى فرضه واستمراره. إن النتائج والتوقعات السيئة (أو البالغة السوء) لم تكن بسبب نواقص فى الممارسة يمكن تلافيها، ولكن بسبب بنية ومنطق النموذج نفسه. فانخفاض معدلات النمو مرتبط بواقع أن التنمية المحققة والمستهدفة تنمية تابعة، معدلاتها – كما يقول البنك – مشروطة بتطور الأوضاع الاقتصادية فى الدول المسيطرة

(155)راشيل ويفنج، «النقاط الرئيسية فى تقرير التنمية العالمى»، التمويل والتنمية، العدد 14، ملحق الأهرام الاقتصادى، (أول ديسمبر 1978).

ومسألة استمرار الفقر (أو مضمون التنمية) مرتبط أيضا بواقع أن التنمية المحققة والمستهدفة تنمية تابعة ومشوهة، تحدد أنماط الاستهلاك والإنتاج فيها الشركات العابرة للجنسية وتابعوها المحليون. وهذه القوى يسعى البنك الدولى إلى دعم سلطتها، فينحرف مضمون النمو للناتج المحلى - بالضرورة - عن اتجاه الإشباع المتزايد لحاجات الغالبية من المواطنين، بدءا من الفئات الأشد فقرا.

(9) ختاما لهذا الفصل، نسجل أن عرضنا السابق كان يبدأ من مفهوم لجوهر العلاقات الدولية يحظى بموافقة واسعة (كما أثبتنا فى حديثنا عن نموذج التبعية/ الاستقلال). ومسألة أن الهيئات التى تناولناها هى تجسيد للعلاقات الدولية الراهنة فى مؤسسات منظمة هى أيضا مسألة لا خلاف عليها بين السياسيين والاقتصاديين فى الدول التابعة. وما أردنا إبرازه فى تحليلنا هو كيف تتسق سياسات هذه الهيئات مع هدفها الرئيسى. ودعانا إلى ذلك ما نراه فى أعمال بعض الاقتصاديين الوطنيين الذين يحاكمون سياسات الصندوق أو البنك بمعزل عن هدفهما، أو وفق مفهومهم للسياسات المطلوبة لتحقيق هدفهم هم. وهذا المنهج خاطىء ومضلل. ووفقا للاختلاف الجذرى بين هدفنا وهدف الهيئات الدولية، رأينا كيف أن وزن ومفهوم ودور الأدوات المستخدمة اختلف اختلافا كبيرا. لا يوجد علاج لعجز ميزان المدفوعات أو لسعر الصرف أو للتضخم أو لمشاكل التنمية، يعمل فى فراغ، فيقال إنه صحيح فى حد ذاته أو خطأ فى حد ذاته، وبمعزل عن الهدف والنموذج. وإذا كان الاقتصاديون الوطنيون يستخدمون فى حوارهم مع ممثلى الهيئات الدولية تراث التجارب والدراسات الصادرة فى الدول الغربية، فإن هذا التراث تراكم وتبلور فى إطار تنمية مستقلة، ولخدمة تنمية مستقلة، ولذا تكون الهيئات الدولية محقة إذا لم تأخذ بهذه النتائج، لأنها تعلم أنها تتعامل مع دول تابعة وتهدف إلى إعادة إنتاج علاقات التبعية وتوسيعها.

إن خلافنا مع هذه الهيئات ليس خلافا فنيا، فهو خلاف جذرى بين هدفين، وبالتالى بين سياستين. ولا تكمن مشكلة الهيئات الدولية فى أنها لا تعلم ما يقوله اقتصاديونا الوطنيون. المشكلة أنهم يرفضون ما نقول عن وعى وقصد، وهم راضون تماما عن أنفسهم – ولهم حق – فالسنوات 73 – 1975 شهدت الكساد التضخمى فى الدول المسيطرة، «وأحدثت هذه العوامل ذات المنشأ الخارجى فى البلدان (النامية) مشكلات لم يسبق لخطورتها مثيل». ولكن حتى فى هذه السنوات تمكن الصندوق من الاستمرار فى توجيه السياسات النقدية والمالية للدول التابعة. طبعا «لم يكن واقعيا توقع أن تكون برامج تحقيق الاستقرار هذه ناجحة بنفس القدر من النجاح الذى كانت عليه البرامج التى كانت تنفذ فى العقد السابق». ففى الفترة 63 – 1972، كانت نسبة البرامج الناجحة 76 فى المائة، وفى الفترة 73 – 1975 هبطت النسبة إلى 33 فى المائة ويقال عن البرامج أنها ناجحة» بمعنى:

1 – أنها نفذت السياسات تنفيذا شاملا.

2 – كان ميزان المدفوعات والحالة الاقتصادية العامة فى نهاية البرنامج أفضل مما كان عليه فى البداية.

3 – أنه قد ثبتت إمكانية استمرار هذا التحسن سواء بمواصلة السياسات، أو بإدخال تعديلات عليها.

بيد أن هذه النتيجة لا تعبر عن حقيقة الإسهام الذى قامت به برامج الاستقرار فى نطاق البيئة الاقتصادية السائدة، فحتى حين لم تنفذ البلدان سوى جزء من السياسات المتفق عليها استطاع معظمها وقف التردى فى الموقف الاقتصادى، كما حالت جميعها دون حدوث حالة أزمة كانت ستنشأ فيها لو لم يكن قد نفذ برنامج ما»[156].

---

(156)ريتشمان، المعونة المشروطة، مرجع سابق.

إن إدارة الصندوق تعرف هدفها الرئيسى جيدا وتعرف أنها تسعى بعناد لتذليل العقبات، ولفرض السياسات المناسبة من أجل تحقيق هذا الهدف؛ أى من أجل مداومة تشغيل «النظام الدولى» بشروطه الراهنة. بقى أن نعرف نحن أيضا كيف نسعى بعناد أكبر لتنفيذ السياسات المضادة لتحقيق هدف رئيسى مضاد، هدف يتضمن أول ما يتضمن ثورة على هذا «النظام الدولى» وعلى قواعد لعبته.

ونعترف فى الختام أننا عمدنا فى تحليلنا إلى التعميم، وإلى مناقشة «توصيات» الصندوق فى صيغها المثلى (أو المتطرفة) لكى نبلور جوهر الاتجاه، ولذا ينبغى أن نشير إلى أن هذه الهيئات تتحرك نحو أهدافها بمرونة (على عكس ما يشاع عنها). فقط ينبغى أن نفهم المرونة على أنها قبول بالمراحل، أو التراجع التكتيكى فى بعض الأحيان، فى مواجهة ظروف تدعو إلى ذلك فى بلد ما، ولكن لا تعنى المرونة بطبيعة الحال التخلى عن التحرك الدءوب باتجاه الهدف الاستراتيجى، وكما يقول الصندوق فإن «:إجراءات السياسة التى يتضمنها برنامج تحقيق الاستقرار تختلف من بلد إلى آخر استنادا إلى عوامل مثل أسباب المشكلة، ومدى حدتها، وعلى بنية اقتصاد كل بلد وإطاره المؤسسي. ومع ذلك تحاول كافة البرامج تفادى تكثيف القيود على التجارة الخارجية والمدفوعات أو الاعتماد على مزيد من القروض الأجنبية الأساسية». ويمكن تصوير هذه المرونة إذا استعرضنا تفضيلات الصندوق – على سبيل المثال – فيما يتعلق بسياسات الصرف (بشكل تنازلى) على النحو التالى:

1 – سعر صرف مستقر وموحد، وتخفيض قيمة العملة حين تدعو الضرورة، ولكن ليس مرارا عديدة.

2 – أسعار صرف عائمة (ويسمح بها حيث يتعذر الحفاظ على سعر ثابت دون زيادة الضوابط).

3- أسعار صرف متعددة بسيطة: ربما سعران فقط، على أن تحرك أغلبية المعاملات وفق سعر «السوق الحرة».

4- أنظمة أسعار صرف متعددة ومعقدة.

5- ضوابط مباشرة على النقد الأجنبى.

6- احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتلاشى إلى حد كبير أثر سعر الصرف فى القرارات التجارية.

وواضح أن الترتيب التنازلى يعنى أن رقم (1) هو السياسة المثلى التى ينشدها الصندوق، ورقم (6) يمثل أسوأ ما يقبله من أحد الأعضاء (كالدول الاشتراكية أو مصر فى الستينيات). ومن الناحية العملية تلجأ غالبية الدول إلى أدوات مختلفة للتدخل فى سياسات الصرف (فى إطار القائمة السابقة). ويضطر الصندوق إلى بعض التساهل، ولكن مع حرص دائم على دفع الدول الأعضاء للصعود على سلمه بتدرج أو بقفزات (حسب الحالة) إلى ذروة تفضيلاته؛ أى إلى سياسته المثلى (رقم 1)، وكما قلنا، يبدى الصندوق فى ذلك مرونة واضحة، فحين تبنت يوغوسلافيا - على سبيل المثال - أسعار صرف متعددة فى الخمسينيات تتراوح بين 6 و 4 ابتهج الصندوق ابتهاجا شديدا، وحين حاولت البرازيل وإندونيسيا فى نفس الفترة انتهاج سياسة مشابهة أظهر الغضب[157].

على ضوء كل ذلك، نطرح سؤالا مشروعا: ما هو الموقف المقترح من عضوية هذه الهيئات من منظور تنمية مستقلة؟ والإجابة على مثل هذا السؤال تكون على مستويين، المستوى الأول: يفترض فى حالتنا الخاصة، وضع أننا نتوجه بجدية إلى المشروع العربى المستقل كهدف رئيسى بعيد

(157)انظر: باير، فخ القروض، مرجع سابق، ص 37.

، وهذه الحالة لا تتضمن فقط استحواذا على أداة هامة من أدوات القوة (مخزون النفط الداخل فى التجارة الدولية) ولكن يرتبط بذلك أن السياسة النقدية المستقلة لهذه الدولة - المشروع لابد وأن تكون ذات امتدادات عالمية مؤثرة (وبالذات بالنسبة لدول السيطرة الغربية) لأن السياسة الاقتصادية المستقلة تتضمن سعرا عادلا للنفط، يتحرك وفق معدلات تتناسب مع معدلات التضخم فى الدول المستوردة، ومن ناحية أخرى فإن «الدينار العربى الموحد» (المرتكز على النفط) يعمل على اختزان القيم، أو اختزان القوة الشرائية عند مستوى مستقر، لا تهدده ذبذبات أسعار الصرف للعملات الرئيسية الأخرى. ويضمن كل ذلك تدفقا كبيرا ومنتظما للموارد إلى المنطقة العربية، أو يضمن نوعا من إعادة توزيع الأصول المنتجة والدخول بين دول السيطرة الغربية، ومنطقتنا، لكى توظف هذه العملية وفق الاستراتيجية الإنتاجية لإشباع الحاجات الأساسية (فى صيغتها المطورة). ونظرا لحجم التعامل الكبير مع العالم الخارجى (على أسس متكافئة) سيكون «الدينار العربى الموحد» من أهم العملات الارتكازية فى التعامل الدولى. وهذا الوضع يجعل ارتباط «الدينار العربى الموحد» بنظام ما للنقد الدولى مسألة مطروحة على كل الأطراف المعنية، ومن بينها نحن، ولكن سندخل هذا المبحث يومها من باب آخر، من باب من يصيغون هذا النظام، وليس من باب من يتبعونه.

هذا هو المستوى الأول للإجابة، الذى لا ينبغى أن نتردد فى التطلع إليه. وبالنسبة للمستوى الثانى، وهو حالة أية دولة تسعى إلى كسر التبعية وتحقيق تنمية مستقلة (كحالة أى قطر عربى منفرد)، فقد أوضحنا أن القضاء على التبعية وتعظيم الموقف الاستقلالى عملية ممتدة، ولا أعتقد أنه مطلوب من حيث المبدأ، وفى كل الظروف، أن تتضمن هذه العملية انسحابا من عضوية الصندوق و/ أو البنك الدولى، ولكن السياسة المستقلة تمكننا من التعامل بندية أكثر مع هذه الهيئات، فهناك هامش للمناورة يمكن للدولة الساعية للاستقلال أن تستفيد منه بقدر كفاءتها فى إدارة شئونها، ولكن إذا تلاشى هذا الهامش فى لحظة ما، يكون الانسحاب مسألة واردة بطبيعة الحال.

الفهرس